





مذكرة مادة تحقيق النصوص

المكملات الحديثة

محاضرات

أ.د/ خالد فهمي

السنة الثانية -دبلوم علوم المخطوط

إعداد الطالبة

فاطمة الزهراء عبد الناصر الرشيدي



فهرس المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
ماهية المكملات الحديثة	
(١) مدخل في مكملات التحقيق الحديثة	٩
(١/١) تحرير المفهوم	٩
(١/٢) الظهور	١٠
(١/٣) العناصر	١٢
(١/٤) خرائط ترسيم عناصر المكملات	١٣
(٢) قراءة الأدبيات العربية والاستشراقية في موقفها من المكملات الحديثة	١٤
(٢/١) الهدف من قراءة الأدبيات	١٤
(٢/٢) قراءة الأدبيات الاستشراقية المعاصرة	١٤
(٢/٣) قراءة الأدبيات في التقاليد العربية المعاصرة	١٦
(٢/٤) المستنتج من خلال عرض الأدبيات في التقاليد الاستشراقية والعربية المعاصرة لعناصر المكملات الحديثة.	٢٢
المكملات الحديثة القبلية	
أولًا: المكملات العلمية الموضوعية الفيلولوجية المباشرة (المتعلقة بالنص وصاحبه)	
تحرير المفهوم	٢٥
(١) المكمل الأول: مقدمة التحقيق	٢٧
(١/ ١) عناصر المقدمة	٢٧

المحتوى	رقم الصفحة
(٢) المكمل الثاني: الكلمة الكاشفة عن النص	٢٩
(١/٢) المعلومات الأساسية للكلمة الكاشفة	٢٩
(٢/٢) تسكين الكلمة الكاشفة على المراحل	٢٩
(٣/٢) كيفية عمل الكلمة الكاشفة (خصائصها)	٢٩
(٣) المكمل الثالث: ترجمة صاحب النص	٣٠
(١/٣) المراد بصاحب النص	٣٠
(١/٣) أنواع ترجمة صاحب النص	٣٠
(١/٣) عناصر الترجمة البنائية لصاحب النص	٣٠
(١/٣) كيفية الحصول على مصادر للترجمة البنائية	٣٢
(٤) المكمل الرابع: صناعة قائمة تراث الفن	٣٣
(١/٤) مصادر صناعة قائمة تراث الفن	٣٣
(٢/٤) كيفية المعالجة (بناء قائمة تراث الفن)	٣٤
(٣/٤) أنواع صناعة قائمة تراث الفن	٣٤
(٤/٤) استثمار قوائم تراث الفن	٣٥
(٥) المكمل الخامس: دراسة النص	٣٦
(٠/٥) تحرير مفهوم دراسة النص	٣٦
(١/٥) تعيين الانتماءات المعرفية للنص (بيان فن النص)	٣٦
(١/١/٥) أنواع الانتماءات المعرفية للنصوص	٣٦
(٢/١/٥) أهداف معرفة الانتماءات المعرفية للنصوص	٣٧
(٣/١/٥) طرق تعيين الانتماءات المعرفية للنصوص	٣٧
(٤/١/٥) مسارات تشغيل الانتماء المعرفي للنص	٤١

المحتوى	رقم الصفحة
(٥/٢) خطاب المنهج (كيفية دراسة منهج النص مشغلة التحقيق)	٤٢
(٥/٢/١) المقصود من دراسة المنهج	٤٢
(٥/٢/٢) تكوين بناء النص	٤٢
(٥/٢/٣) التعريف ببناء النص	٤٢
- أولًا: البنية الكبرى	٤٢
- ثانيًا: البنية الصغرى	٤٤
- طريقة فحص البنية الصغرى للنص	
(٥/٣) خطاب المصادر	٤٦
(٥/٣/١) الفرق بين مصادر وموارد النص	٤٦
(٥/٣/٢) كيفية دراسة المصادر	٤٧
(١) أنواع المصادر داخل النص	٤٧
(٢) مواضع المصادر داخل النص	٤٧
(٣) كيفية ترتيب المصادر	٤٨
(٤) طرق التعرف على مصادر النص	٤٩
(٥) منهج صاحب النص في التعامل مع المصادر	٤٩
(٦) طرق صاحب النص في توثيق النقول	٥٠
(٧) وظائف المصادر	٥١
(٦) المكمل السادس: مسوغات إعادة التحقيق	٥٢
(٦/١) مفهوم إعادة التحقيق	٥٣
(٦/٢) الأدبيات التي تحدثت عن مسوغات إعادة التحقيق	٥٣
(٦/٣) نماذج من الواقع العملي للمحققين المعاصرين الذين أعادوا تحقيق نصوص سبق نشرها نشرة نقدية	٥٤

المحتوى	رقم الصفحة
(٦/٤) أنواع مسوغات إعادة التحقيق المقبولة	٥٧
- أولاً: المسوغات القانونية (تتعلق بالوعاء المخطوط)	٥٨
- ثانيًا: المسوغات العلمية (تتعلق بالنص وصاحبه)	٥٩
(٦/٥) مسوغات إعادة التحقيق غير المقبولة	٦١
(٦/٦) تسكين مكمل مسوغات إعادة التحقيق على خريطة العمل	٦٢
(٦/٧) منهجية نقد تحقيق النشرة السابقة عند إعادة التحقيق	٦٣
(٦/٨) أثر إعادة التحقيق لنصوص من منظور غير مقبول	٦٣
ثانيًا: المكملات الحديثة الكوديكولوجية غير المباشرة (المتعلقة بالوعاء-النسخ الخطية)	
(١) المكمل الأول: وصف النسخ الخطية المعتمدة	٦٥
(١/١) إجراءات وصف النسخ الخطية	٦٥
(١/١/١) الإجراء الأول: ترتيب النسخ المعتمدة وترميزها	٦٥
(١/١/٢) الإجراء الثاني: الوصف المادي للوعاء (النسخ الخطية)	٦٦
(١/٢) عناصر الوصف المادي للوعاء (النسخ الخطية)	٦٦
(١/٢/١) حجم المخطوط كاملًا	٦٦
(١/٢/٢) نظام ترتيب أوراق المخطوط	٦٧
(١/٢/٣) شكل الصفحة	٦٧
(١/٢/٤) وصف خوارج النص	٦٨
(١/٢/٥) الحالة المادية العامة للمخطوط	٦٩
(١/٢/٦) الصور الضوئية للنسخ الخطية	٧٠
(١/٣) مسارات توظيف الوصف المادي للنسخ الخطية	٧٠
(١/٤) مراجعة الأدبيات التي تناولت الوصف المادي للنسخ الخطية	٧٢
(١/٥) معايير الوصف المادي	٧٣

المحتوى	رقم الصفحة
(٢) المكمل الثاني: منهج التحقيق وإجراءاته	٧٤
(٢/١) مفهوم المنهج	٧٤
(٢/٢) بيان إجراءات التحقيق	٧٤
المكملات الحديثة البعدية	
(١) المكمل الأول: صناعة الملاحق (عند الضرورة).	٧٧
(١/ ١) نشأة فكرة الملحق	٧٧
(١/ ٢) مفهوم الملحق	٧٨
(١/ ٣) تسكين الملاحق	٧٩
(١/ ٤) دوافع العناية بصناعة الملاحق	٧٩
(١/ ٥) مراجعة الأدبيات النظرية في صناعة الملاحق	٧٩
(١/ ٦) مراجعة النماذج العملية في صناعة الملاحق	٨١
(١/ ٧) أنواع الملاحق	٨٣
(١/ ٨) كيفية صناعة الملاحق	٨٤
(١/ ٩) كيفية تجميع الملاحق	٨٥
(١/ ١٠) وظائف الملاحق (لماذا نصنع الملاحق؟)	٨٥
(٢) المكمل الثاني: صناعة الكشافات.	٨٦
(٢/ ١) القاعدة الحاكمة لصناعة الكشاف	٨٦
(٢/ ٢) تحرير مفهوم الكشاف	٨٧
(٢/٢/١) التكشيف	٨٧
(٢/٢/٢) الكشاف	٨٧
(٢/٢/٣) الفرق بين الكشاف وبعض المصطلحات	٨٧

المحتوى	رقم الصفحة
(٢/٢/٤) منهج صناعة الكشاف	٨٨
(٢/ ٣) أنواع الكشافات	٨٩
(٢/ ٤) صناعة الكشافات	٩٠
(٢/٤/١) متى يتم عمل الكشاف؟	٩٠
(٢/٤/٢) تسكين الكشافات	٩١
(٢/ ٥) مراجعة الأدبيات في صناعة الكشافات	٩٢
(٢/ ٦) تصميم الكشاف	٩٣
(٢/ ٧) التبصرات في الكشاف	٩٤
(٢/ ٨) الإحالات في الكشاف	٩٥
(٢/ ٩) معايير جودة الكشاف	٩٦
(٢/ ١٠) تحرير الكشافات	٩٦
(٢/ ١١) ترتيب الكشاف	٩٧
المكملات الحديثة باعتبار إخراج النص المحقق تحرير النص- العمل	
(١) مفهوم تحرير النص	٩٩
(٢) خريطة تنظيم عناصر مكونات العمل	١٠٠
(٣) تنسيق صفحات النص المحقق	١٠١
(٤) حجوم الخطوط (الطباعة)	١٠٢
(٥) مراجعة الأدبيات في تحرير النص	١٠٤

المحتوى	رقم الصفحة
معايير جودة صناعة المكملات الحديثة	
(١) الانطلاق من الاعتبارات لضبط معايير جودة صناعة المكملات {معايير خدمة النص/إضاءة النص}	١٠٨
(١/ ١) إضاءة النص من خلال ترجمة حياة صاحبه	١٠٨
(١/ ٢) إضاءة النص التصحيحية	١٠٨
(١/ ٣) إضاءة خدمة النص من جهة مجاله	١٠٩
(١/ ٤) إضاءة النص من خلال دراسته	١٠٩
(١/ ٥) إضاءة محيط النص العلمي	١١٠
(١/ ٦) إضاءة النص من منظور متلقيه ومستعمله	١١٠
(١/ ٧) إضاءة النص من جهة طبيعة وعائه المخطوط	١١١
(١/ ٨) إضاءة النص من خلال بيان منهجه وإجراءاته	١١١
(٢) الخصائص العامة للمكملات الجيدة	١١٢
(٢/ ١) التأكد من استيعاب العناصر والمكونات	١١٢
(٢/ ٢) التأكد من تنفيذ المكمل في ضوء وظيفته	١١٢
(٢/ ٣) البيان والوضوح	١١٢
(٢/ ٤) استعمال لغة الإقصاء ما وسع المحقق	١١٣
(٢/ ٥) استصحاب روح التيسير والتوفير على المستعمل	١١٣
(٢/ ٦) التنظيم	١١٣
(٢/ ٧) معقولية العلاقة بالنص	١١٣
(٢/ ٨) التراكمية	١١٣
(٢/ ٩) استصحاب العلمية التخصصية	١١٣
ملحق ببعض المشجرات التوضيحية للمادة العلمية	١١٤

ماهية

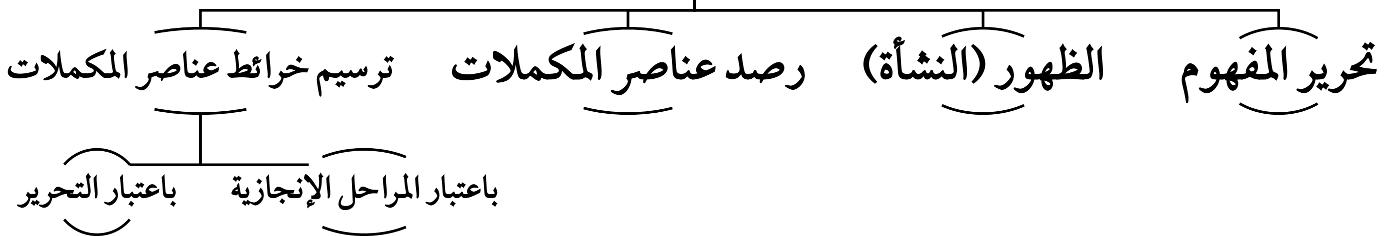
المكملات

الحديثة

(١) مدخل في مكملات التحقيق الحديثة

تتوزع ماهية تحقيق النصوص التراثية على: -

(١) الأسس. (٢) المكملات الحديثة.



♦ (١/١) تحرير المفهوم.

أولًا: في اللغة (المعنى العام).

الجذر اللغوي للمكملات (ك م ل)، وهو يدل على ثلاثة معاني أساسية: -

١- سد النقص.

٢- تقويم الخلل.

٣- إضاءة العتمات (الظلمة).

ثانيًا: في الاصطلاح (المعنى الخاص).

يعتبر مصطلح المكملات من المصطلحات المهاجرة أو الرحالة (بمعنى يستعمل في أكثر من علم بمفهوم مختلف[١]، وتعرف المكملات الحديثة بوصفها جزء من علم تحقيق النصوص على أنها: {**ما يلزم القيام بها بعد معالجة النص مشغلة التحقيق من مباحث مفيدة للنص**}.

(١) **فمثلاً: المكملات في علم النحو** تعرَّف بأنها: أجزاء تلد بعد تأسيس أركان الكلام؛ لإضافة لا يمكن تصورها قبل هذه الإضافة، مثل: محمدٌ رسولُ الله، لفظ الجلالة (الله) مكمل، جاء بعد تأسيس أركان الجملة (محمد "مبتدأ" ، رسول "خبر") جملة إسمية تامة مفيدة مكتفية بنفسها، وبإضافة المكمل لها انتقلنا انتقاله غير عادية، وبنقصه نقص من الكلام بقدر ما نقص.

ومثل ذلك أيضًا: «يدعون ربهم خوفًا وطمعًا»، (ربهم–خوفا–طمعا) مكملات للجملة، والفوائد الجوهرية التي أضافتها هذه المكملات للكلام لا يمكن تصور فضلها، فهي ليست شيء إضافي هامشي، إنما هو يأتي بعد تأسيس الأركان، فهي تضيف معنى التتمة والاستكمال.

♦ (٢/١) الظهور (النشأة)[١].

- **الحضور التراثي لتحقيق النصوص.**

تحقيق النصوص له حضور تراثي، لكنه حضور مغاير في **الهدف**: هدف المحقق القديم مختلف عن هدف المحقق المعاصر، وفي **الآليات**: فما كان يفعله المحقق القديم مختلف عن فعل المحقق المعاصر.

لكن بين كل منهما روابط وأجزاء وأهداف مشتركة، وعمليات جزئية مشتركة، ويوجد جزء من الجهاز الاصطلاحي مستمر كـ (النسخ، والمقابلة، والتخريج).

- **بداية الظهور.**

ظهور تحقيق النصوص (النشر النقدي للنصوص) في العصر الحديث كان اعتمادًا كليًا في التأسيس على الغرب، فالمحققون العرب المعاصرين استعاروا هذا الظهور المعاصر من الغرب.

فالتقاليد العملية لتحقيق النصوص جاءت من احتكاك المحققين المعاصرين بمؤتمرات المستشرقين سنة ١٩٠٣م، ومنهم الأستاذ أحمد تيمور باشا.

كان أول ظهور لعلم التحقيق في كتاب «أصول نقد النصوص ونشر الكتب» لبرجشتراسر، وهي محاضرات ألقاها بالعربية، وجمعها محمد حمدي البكري في كتاب، ونشرها أكثر من نشرة قديمة.

فكتاب الأستاذ عبد السلام هارون لا يعتبر أول كتاب عربي مؤلف في تحقيق النصوص.

ثم ظهرت مجموعة كانت مهمتها تجذير (البحث عن جذوره) علم التحقيق، وكان أول من فعل هذا الدكتور رمضان عبد التواب سنة ١٩٨٦م في كتابه «مناهج تحقيق النصوص بين القدامى والمحدثين».

ولذلك فالنشأة المتعلقة بتحقيق النصوص {نشأة غربية}

ومن ثَمَّ لا بد من معرفة أن بداية ظهور مفهوم المكملات الحديثة في علم تحقيق النصوص إنما هي من {**الغرب**}.

---

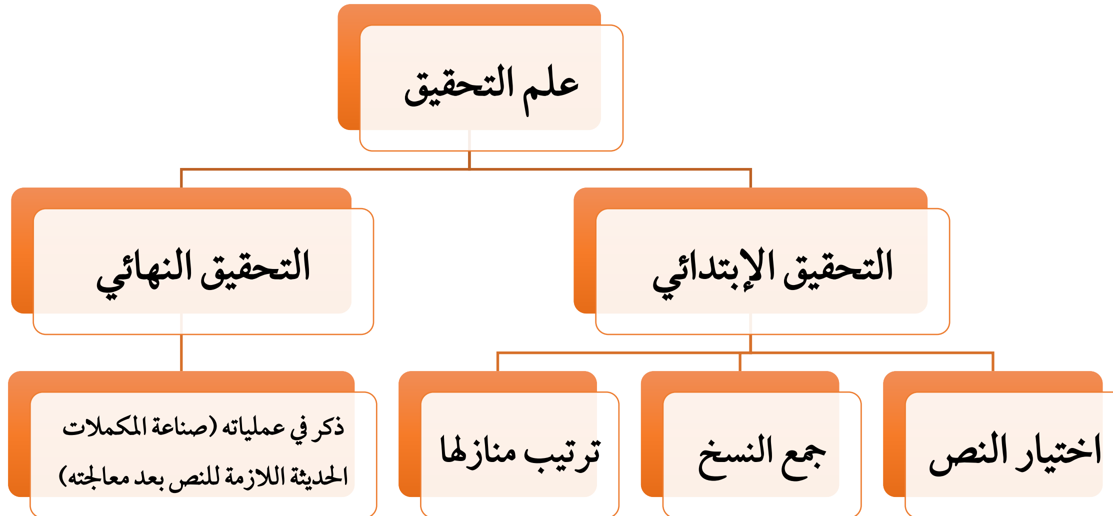
(١) ظهوره المعاصر باعتباره جزء من ماهية التحقيق.

أولًا: ظهور المكملات الحديثة عند الغرب

الظهور عندهم أخذ شكلين هما: -

(١) - **شكل مبسط في حدود القرن السادس عشر الميلادي (١٥٤٢-١٥٥٢م)**، وذلك عندما بدأ الغرب يؤلفوا نشرات نقدية لواحد من أهم النصوص المؤسسة عندهم في الثقافة الغربية وهو (الإنجيل)، فاضطروا اضطرارًا أن يتحدثوا عن النسخ التي وصلت إليهم، وفروق النسخ، وهذا الكلام بعيد عن النص والمعالجة والضبط والنسخ، فقاموا بوصف العمليات النقدية التي ظهرت لهم بعد معالجة النص، وتجربة المحقق لعملية المعالجة، ولذلك كانت الحاجة ماسة إلى ظهور مصطلح مجاور للأسس وهو «المكملات».

(٢) - **سك المصطلح**: أول من صك مصطلح المكملات كان واحد من أعظم الفيلولوجيين، وهو «كارل لخمان ١٨٨١م»، حيث قسَّم مراحل تحقيق النصوص إلى قسمين هما: -



لذا فإن كارل لخمان سكَّن مصطلح المكملات باعتباره جزء مهم من التحقيق النهائي لعمليات التحقيق[1].

ثانيًا: ظهور المكملات الحديثة في التقاليد العربية

أول من سماها بالمكملات الحديثة هم: -

١- الأستاذ عبد السلام هارون ١٩٨٨م في كتابه «تحقيق النصوص ونشرها»، وجعل لها فصلًا مستقلًا وسماه (المكملات الحديثة).

٢- الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) ١٩٩٨م في كتابها «مقدمة في المنهج»، وأخذت خطوة مهمة بعد التسمية، وصرحت بأن المكملات الحديثة ركن من الأعمال النقدية اللازمة عند التحقيق.

(١) تعتبر ماهية التحقيق: نص يعالج، مكملات هي جزء من ماهية خدمة النص ونقصانها يجعل العمل ناقصًا غير مقبول.

لكن هناك أدبيات سبقت الأستاذ عبد السلام هارون في التحقيق وعملياته، لكن لم تسمي بعض هذه العمليات بالمكملات الحديثة، وهي متمثلة في: -

١- د. عبد الرحمن بن يحي المعلمي ١٩٦٦م: في إصدارته "أصول التصحيح العلمي-المسودة والمبيضة"، تحدث فيه عن خدمة النص ومعالجته وتصحيحه، لكن لم يذكر عن المكملات.

٢- محمد مندور ١٩٤٤م: نشر مقالتين موسعتين في مجلة الكاتب، وأعاد نشرهما في كتاب «الميزان الجديد»، حيث كان عبارة عن نشرة نقدية لتحقيق/ عزيز سريان لكتاب «قوانين الدواوين، لابن المماتي»، وفي حديثه عن نقده لتحقيق عزيز سريان وخدمته للنص لم يسميها بالمكملات.

٣- الأعمال العلمية التحقيقية التي قام بها (أحمد زكي) لم تظهر فيها مصطلح "مكملات"، على الرغم أنه تكلم عن الكشافات، ودراسة النص، وترجمة المؤلف، لكنه لم يسميها مكملات.

♦ (٣/١) العناصر[١].

تمثل مكونات المكملات الحديثة بحسب الاعتبارات سبعة وهي كالآتي: -

١- باعتبار **النص وموضوعه**.

٢- باعتبار **صاحب النص**.

٣- باعتبار **الأوعية (النسخ الخطية)**.

٤- باعتبار **المتلقي**.

٥- باعتبار **منهج التحقيق وإجراءاته**.

٦- باعتبار إخراج النص المحقق (**تحرير النص**).

٧- باعتبار **أخلاقيات البحث العلمي** (فقرة الشكر)[٢].

والنظر للاعتبار لازم في كل مرة، بحيث كل اعتبار يفرض صُنع مكملات لازمة له، فمثلًا:

- **باعتبار النص وموضوعه**: هذا الاعتبار يُنتج عدة مكملات وهي: -

أ- دراسة النص.

ب- رصد تراث النص.

ت- الملاحق.

(١) بمعنى أنه يمكن تشكيل العناصر بحسب الاعتبارات، وبتغير الاعتبارات يحدث تغيير في العناصر.

(٢) وهناك اعتبار ثامن يمكن إضافته مع هذه الاعتبارات وهو: باعتبار التشغيل التراثي الحضاري للنص، هذا الاعتبار يزاد في دراسة النص، فالمحقق يذكر فيه للقارئ المعاصر المسارات التشغيلية للنص في الواقع، ويتم عمل مبحث بعنوان (آفاق التشغيل الحضاري لنص كتاب...) ، ويوضح فيه كيفية الاستفادة من هذا النص والنتائج العملية لتنزيله على أرض الواقع.

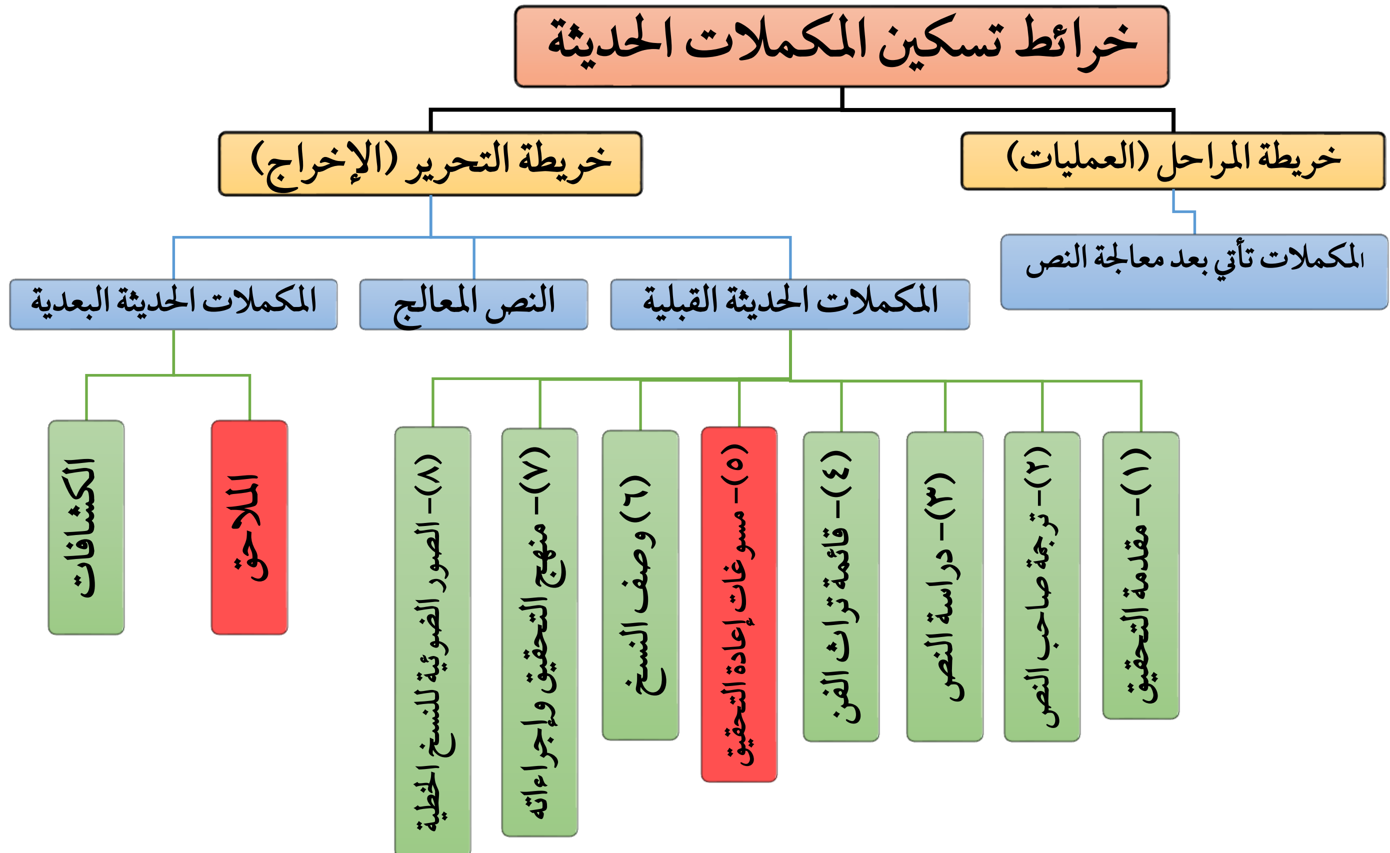
- **باعتبار المتلقي**: يفرض مكملات تسمى التكشيف، وهناك ثلاثية حاكمة لصناعة التكشيف وهي (التيسير، والتنوير، والتوفير) للاستفادة للمتلقي.
- **باعتبار منهج التحقيق وإجراءاته**: هذا الاعتبار يفرض صنع مكملات:

أ- المنهج: من حيث كيف تم التحقيق هل تم مثلًا وفق منهج النسخة اليتيمة أو الفريدة أو الأصل أو تم وفق النص المختار... إلخ.

ب- الإجراءات: للنسخ، والضبط، وتحرير النص، وعلامات الترقيم التعبيرية...إلخ، فالإعلام جزء من العلم، وهو مطلب علمي أخلاقي.

ت- وإذا كان النص محل التحقيق تم إعادة تحقيقه، فيلزم المحقق عمل مكمل بجوار المنهج والإجراءات يسمى **(مسوغات إعادة التحقيق)**.

♦ (٤/١) خرائط ترسيم عناصر المكملات[١].



---

(١) بمعنى تسكين العناصر على الخرائط.

- كل من اللاحق ومسوغات إعادة التحقيق يستعملوا إذا استدعت الحاجة إليهما، وهذا ما يفرضه النص محل التحقيق.
- [المكملات القبلية+ النص المعالج+ المكملات البعدية] يسمى جسر التحقيق وعملياته بعد الفراغ منه.

(٢) قراءة الأدبيات[١] العربية والاستشراقية في موقفها من المكملات الحديثة

♦ (٢/١) الهدف من قراءة الأدبيات.

اقتراح عناصر تفصيلية بالغة التدقيق والدقة للمكملات، إما:

أ- عناصر جديدة تنضوي تحت المكملات.

ب- إعادة ترتيب عناصر المكملات.

ت- اطراح أو استبعاد لعناصر مستقرة في الأدبيات.

مما يعني أنه يوجد حكم مبدأي أن الأدبيات متورطة في ثلاث سلبيات هي: -

أ- **اختلاط** في عرض عناصر المكملات[٢] في الأدبيات الاستشراقية والعربية.

ب- **اضطراب** في التسكين على الخرائط في ترتيب عناصر المكملات.

ت- **نقص** في استيعاب عناصر المكملات، وهو الأخطر.

♦ (٢/٢) قراءة الأدبيات الاستشراقية المعاصرة[٣].

– ٢/٢.١ (كارل لخمان) ١٨٥١م.

يعد كارل لخمان أول من صك مصطلح المكملات، وسماها باسم (التكملة)، وأدرج المكملات ضمن أعمال التحقيق النهائي في قسمته لمراحل أعمال تحقيق النصوص[٤]، حيث ذكر أن صناعة المكملات الحديثة تتدخل ضمن أعمال التحقيق النهائي اللازمة للنص بعد معالجته.

مثَّل بمثال على المكملات وهو: الملاحق، وصرح بأن الملاحق أهم أنواع التكملات التي يلزم محقق النص التراثي أن ينهض بها.

– ٢/٢.٢ (جوتهلف براجشتراسر) ١٩٣٢م.

نص براجشتراسر على اندراج المكملات ضمن ماهية التحقيق[٥]، وحددها في خمسة عناصر: -

١- المقدمة (الكلمة الكاشفة عن التحقيق).

---

(١) **الأدبيات**: هي الكتب التي نظَّرت لموضوع المكملات الحديثة.

(٢) بمعنى أنه يوجد عناصر غير موجودة في المكملات وعناصر موجودة ليست من المكملات.

(٣) وسوف نعرض في التقاليد الاستشراقية لأربعة أدبيات وبخاصة التي ترجمت ونقلت إلى المجال العربي.

(٤) راجع ص ٥.

(٥) وهي تمثل عنده جسم مفهوم المكملات الحديثة.

٢- الكلام عن النسخ، وما عاناه المحقق في جمعها، وترتيب منازلها، ونسبها...إلخ.
٣- الكلام عن منهج المحقق في التحقيق.
٤- الكلام عن بيان المضمون[١].
٥- الفهارس.

– ٢/٢. ٣ (بول ماس) ١٩٥٠م.

تحدث بول ماس في كتابه «نقد النص»[٢] عن عناصر المكملات، ويمكن إجمالها فيما يلي: -

١- ذكر أن الملاحق من المكملات.
٢- زاد شيء لم يظهر من قبل عند المستشرقين وهو: تحرير النص أو تفقيره (صناعة فقرات وتنظيمه داخليًا).
٣- تحدث عن الإعداد الطباعي للنشر.
٤- أجمل عناصر المكملات في ثلاث مستويات وهي: [الملاحق-تحرير النص-الإعداد الطباعي أو الإعداد للنشر]، وهي أمور تتدخل قطعًا في إطار النشر النقدي للنصوص.

– ٢/٢. ٤ (ريجيس بلاشير، وجان سوفاجيه) ١٩٥٣م.

ضمت الأدبية التي كتبها ريجيس بلاشير وجان سوفاجيه بالاشتراك، وترجمها للعربية د. محمود المقداد ونشرت في عالم الفكر المعاصر، عدد من عناصر المكملات وهي كما يلي: -

١- الفهارس، وهي من متطلبات التحقيق.
٢- الملاحق.
٣- فهم النص، وقررا أن فهم النص بوصفه عنصرًا من عناصر المكملات يقصد منه (التعليقات المطولة[٣]).
٤- العرض الطباعي (تحرير النص وإخراجه وتنظيمه).

---

(١) وفي حديثه عن بيان المضمون لا تستطيع أن تعرف هل هو يُعرِّف بالنص أم يدرُسُه؛ لأن بيان المضمون يمكن أن يكون في الكلمة الكاشفة، ويقصد به موضوع الكتاب فيمكن التعريف به في المقدمة.

(٢) ترجمه إلى العربية/ عبد الرحمن بدوي، ووضعه داخل كتاب سماه (النقد التاريخي).

(٣) وهذه التعليقات المطولة جزء من معالجة النص في الأسس.

♦ (٣/٢) قراءة الأدبيات في التقاليد العربية المعاصرة.

أولًا: الأدبيات المستقلة بالتحقيق، وتم جردها جردًا تاريخيًا على النحو التالي: -

– ٢/٣.١ (أ. عبد السلام هارون[(١)]) ١٩٥٤م.

يعتبر الأستاذ عبد السلام هارون أول من سمى المكملات الحديثة بـ «المكملات الحديثة»، وأفرد لها فصلًا مستقلًا في كتابه «تحقيق النصوص ونشرها»، **وتضمنت عناصر المكملات** ما يلي: -

١- تقديم النص.
٢- الإخراج الطباعي.
٣- إعداد الكتاب للطبع.
٤- دراسة بيئة النص.
٥- علامات الترقيم (الترقيم التعبيري).
٦- تنظيم الفقرات والحواشي والأرقام.
٧- معالجة تجارب الطبع.
٨- صنع الفهارس الحديثة وترتيبها.

التعليق: يلاحظ من خلال أدبية أ. عبد السلام هارون أنه لا يوجد في عناصر المكملات كلام عن دراسة النص، وترجمة المؤلف، ويوجد ما ليس له علاقة بالمكملات مثل: علامات الترقيم؛ لأنها جزء من المعالجة التي تتعلق بالضبط، وهي جزء من قراءة النص.

كما أن عنصر بيئة النص لا علاقة له بعناصر المكملات الحديثة، حيث أن بيئة النص جاءت استجابة مبكرة غير مقبولة لشيء كان شائع في الدراسات الأدبية والنقدية العربية في أوائل القرن العشرين، وسمى "المنهج العلمي في النقد الحديث"، ما ملخصه أن النص انعكاس مرآوي لحياة مؤلفه، لكن في الحقيقة أن التراث العربي الإسلامي ضد هذه المقولة على امتداد التاريخ، فمثلًا: السيوطي-ت ٩١١هـ ابن مرحلة منهارة حضاريًا، وأحمد بن كمال باشا-ت ٩٦٠هـ ابن مرحلة منهارة حضاريًا.

إذًا فليس هناك ارتباط حتمي بين مقدمات الحياة (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية...) وبين ما ينتج بتأثير مباشر حتمي لهذه العناصر فقد تؤثر وقد لا تؤثر، إلا إذا كان هناك تأثير مباشر بحيث يكون هذا النص جاء استجابة مباشرة لموقف سياسي فُرِضَّ على المؤلف، فعند عمل دراسة النص يشير المحقق إلى ذلك، مثل: المقريزي في كتابه عن المجاعات، هذا النص كان استجابة طبيعية مرنة لعالِم استشعر أنه يوجد حالة وباء ومجاعة مر بها المجتمع المصري.

(١) ذكرنا أول أدبية للأستاذ عبد السلام هارون لا إهمالًا لأدبية المعلمي التي سبقت أدبية هارون بحوالي ١٠ سنوات، لكن المعلمي كان استمرارًا بالغ الوضوح للتقاليد التراثية، لكن لم يتكلم عن المكملات.

– ٢/٣. ٢ (بنت الشاطئ) ١٩٧١م.

ذكرت بنت الشاطئ في كتابها «مقدمة في المنهج» عنصرين من عناصر المكملات وهي:

١- أن النشر النقدي أو التحقيق يلزم المحقق أن ينهض بدراسة النص.

٢- وأشارت إلى ما حول النص (بيئة النص).

التعليق: وأشرنا في أدبية هارون أن بيئة النص لا علاقة لها بعناصر المكملات الحديثة، بينما دراسة النص ضمن المكملات الحديثة.

– ٢/٣. ٣ (د. نوري حمودي القيسي، ود. سامي مكي العاني) ١٩٧٦م.

ويبدو في كتابهما «منهج تحقيق النصوص ونشرها» استلهام لعمل هارون أو تقييمه، وتكلموا عن مكملات التحقيق وحصروها في عناصر هي: -

١- المقدمة.

٢- علامات الترقيم.

٣- تقسيمات الكتاب.

٤- الأرقام.

٥- الأقواس.

٦- الاستدراك.

التعليق: يلاحظ أن كلًّا من علامات الترقيم والأقواس ليست من عناصر المكملات، إنما هي تختص بمعالجة النص؛ لأنك إنما تريد من الأقواس (زيادة لازمة أو إضافة من نسخة لم تكن في نسخة أخرى) فكلها تختص بجزء المعالجة.

– ٢/٣. ٤ (د. عبد المجيد دياب) ١٩٨٢م.

أول مرة يحدث في المجال العربي نقلة نوعية لتحقيق التراث وتظهر دراسة أكاديمية، حيث قام د. عبد المجيد دياب بدراسة حاول فيها استيعاب وعرض المحاولات التنظيرية لعلم تحقيق النصوص في العصر الحديث، وذلك في كتابه «تحقيق التراث العربي -منهجه وتطوره».

وذكر فيه أن المكملات الحديثة تتضمن العناصر التالية: -

١- الإخراج.

٢- مقدمة التحقيق.

٣- الفهرسة.

٤- الاستدراك (الملاحق)، وحدده لما أخل به المحقق وفرط منه.

التعليق: هناك اضطراب في عرض عناصر المكملات الحديثة في أدبية د. عبد المجيد دياب.

– ٢/٣.٥ (د. عبد الهادي الفضلي) ١٩٨٢م.

ذكر د. عبد الهادي الفضلي في كتابه «تحقيق التراث» عناصر المكملات وحددها بما يلي: -

١- التخريج.

٢- التعليق.

٣- التشكيل.

٤- الترقيم.

٥- التهميش.

٦- التكشيف.

٧- الفهرسة.

٨- وبعد التحقيق عمل مقدمة التحقيق.

التعليق: هناك اختلاط في عرض عناصر المكملات، حيث أن كلًا من: التخريج، والتعليق، والتشكيل، والترقيم، والتهميش عناصر لا يمكن إدراجها في إطار ما يسمى بالمكملات، إذ هي داخلة في معالجة النص.

– ٢/٣.٦ (د. رمضان عبد التواب) ١٩٨٦م.

عقد د. رمضان عبد التواب في كتابه «مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين» فصلًا بعنوان (مكملات التحقيق والنشر) وذكر أن عناصر المكملات هي: -

١- المقدمة.

٢- الترجمة الذاتية للمؤلف.

٣- الكلمة الكاشفة.

٤- وصف النسخ.

٥- الفهارس.

التعليق: هناك نقص في استيعاب عناصر المكملات.

– ٢/٣.٧ (د. الصادق عبد الرحمن الغرياني) ١٩٨٩م.

يظهر في كتاب الدكتور الصادق الغرياني «تحقيق نصوص التراث القديم والحديث» تأثره المباشر بالدكتور رمضان عبد التواب، حيث ذكر أن مكملات التحقيق هي: -

١- الضبط.

٢- التخريج.

٣- شرح الغريب.
٤- الهوامش.
٥- التغييرات في النص.
٦- الفهارس.
٧- القسم الدراسي.

التعليق: هناك اختلاط ونقص في عرض عناصر المكملات، حيث أن كلًا من: الضبط، والتخريج، وشرح الغريب، والهوامش، والتغييرات في النص، عناصر لا يمكن إدراجها في إطار ما يسمى بالمكملات، إذ هي تخص معالجة النص، وما يخص الفهارس والقسم الدراسي فقط يدخل ضمن المكملات.

– ٨.٣/٢ (حسام النعيمي) ١٩٩٠م.

قسم المكملات في كتابه «تحقيق النصوص بين المنهج والاجتهاد» وفق مراحل الإنجاز وذكر منها:
١- دراسة النص.
٢- الفهارس والكشافات.
٣- الطباعة.

– ٩.٣/٢ (د. عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان) ١٩٩٤م.

صنع الدكتور عبد الله عسيلان في كتابه «تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل» شيء جديد في حركة التنظير لتحقيق النصوص في العصر الحديث، فهو أول من جرَّد في كتابه قواعد التحقيق على المراحل كأنه دليل عملي، وهي: -
أ- الأُسُس[1]. ب- المكملات.

وبدا في كتابه عند عرضه لعناصر المكملات تأثره الواضح فيما يبدو لبراجشتراسر في عرضه لعناصر المكملات، وحصرها فيما يلي: -
١- المقدمة، وتتضمن ترجمة ذاتية لصاحب النص.
٢- التعريف بموضوع الكتاب.
٣- تحقيق العنوان.
٤- النسبة (إثبات نسبة النص لصاحبه).
٥- وصف النسخ.
٦- المنهج (جزء من دراسة النص).
٧- الفهارس والكشافات.

(١) الأُسُس تتضمن: كل ما يتعلق بأداء النص، واختيار النص، وترتيب منازل النُّسخ، والنَسّخ، والمقابلة، والمعالجة بكل عملياتها من (قراءة صحيحة للنص، وترقيمه تعبيريًا، وضبطه، وتخريجه، والتعليق عليه، وتوثيقه).

– ٢/٣. ١٠ (د. سعيدة رمضان) ١٩٩٤م.

يعتبر محاولة الدكتور سعيدة رمضان في كتابها «تحقيق النصوص ونشرها» هو إعادة تنظيم لكتاب الأستاذ عبد السلام هارون، وتكلمت فيه عن المكملات وحصرتها في: -

١- التقديم.
٢- الفهارس.
٣- طباعة النص.

– ٢/٣. ١١ (د. إياد خالد الطباع) ٢٠٠٣م.

قرر الدكتور في كتابه «تحقيق المخطوطات» أن عناصر المكملات تتضمن ما يلي: -

١- الاستدراك (الملاحق)، وذكر أنها: ما فات المحقق مما يرتبط بالنص أو وجده متعلقًا بالنص.
٢- مقدمة التحقيق.
٣- الإخراج الفني للكتاب.

– ٢/٣. ١٢ (د. فخر الدين قباوة) ٢٠٠٥م.

صنع الدكتور فخر الدين قباوة في كتابه «علم تحقيق المخطوطات العربية» مجموعة من المباحث للمكملات وهي كما يلي: -

١- الفهارس.
٢- المقدمة، وذكر فيها التعريف بالنص وصاحبه.
٣- وصف النسخ.
٤- منهج التحقيق.
٥- الاستدراك.
٦- الترجمة اللغوية التعريفية عندما يكون التحقيق متطلبًا لشهادة دراسية.

– ٢/٣. ١٣ (يوسف المرعشلي) ٢٠١٠م.

ذكر في كتابه «تحقيق المخطوطات» أن المكملات هي الخطوة النهائية بعد الاشتغال بالتحقيق (وهذا انتباه جيد لتسكين المكملات على خريطة الإنجاز)، وعرض عناصر المكملات كما يلي: -

١- إعداد المقدمة.
٢- الدراسة.
٣- الخاتمة.
٤- وضع الفهارس.
٥- تحرير الكتاب.

– ٢/٣. ١٤ (فؤاد محمد عبيد) ٢٠١٣م.

يعتبر ما فعله فؤاد محمد عبيد في كتابه «منهج تحقيق النصوص» هو نقل كامل لكتاب الأستاذ عبد السلام هارون، وذكر عناصر المكملات كما يلي: -

١- المقدمة.
٢- ترجمة المؤلف.
٣- أهمية النص.
٤- المنهج.
٥- الخاتمة.
٦- الإخراج.
٧- الفهارس.
٨- الاستدراكات والتذييلات.

ثانيًا: الأدبيات غير المستقلة بالتحقيق[1]: -

– ٢/٣. ١٥ (د. محمد التونجي) ١٩٨٦م.

ذكر في كتابه «المنهاج في تأليف البحوث وتحقيق المخطوطات» أن المكملات هي: -

١- الفهارس.
٢- مقدمة النص.

– ٢/٣. ١٦ (د. مهدي فضل الله) ١٩٩٣م.

ذكر في كتابه «أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق» أن العناصر المنضوية تحت المكملات هي:-

١- المقدمة.
٢- تقسيم النص.
٣- الفهارس.

– ٢/٣. ١٧ (د. يحي وهيب الجبوري) ١٩٩٣م.

ذكر في كتابه «منهج البحث وتحقيق النصوص» أن عناصر المكملات هي: -

١- تقديم النص.
٢- صنع الفهارس.

(١) وهي الأدبيات التي ألفها مؤلِفوها في مناهج البحث ووضعوا فيها قسم خاص بالتحقيق.

♦ (٢/٤) المستنتج من خلال عرض الأدبيات في التقاليد الاستشراقية والعربية لعناصر المكملات الحديثة.

ومن مجموع ما سبق في عرض الأدبيات الاستشراقية والعربية المعاصر لعناصر المكملات الحديثة، يمكن أن نقرر أن الدوافع التي كانت وراء التوقف الطويل في جرد التفصيلات التي ظهرت في التقاليد الاستشراقية والعربية المعاصرة لعناصر المكملات تركزت فيما يلي: -

(١) - **نقص استيعاب عناصر مكملات التحقيق**، فلا يوجد أدبية استوعبت عناصر المكملات، فما تزال هذه العناصر ناقصة.

(٢) - **اضطراب في عرض عناصر المكملات**، من جهة الترتيب وفق المراحل، فهناك عناصر مقدمة على عناصر ما ينبغي أن تُقدم، في إطار أن كل المكملات تأتي بعد تحقيق النص والاشتغال عليه، فمثلًا: من جعل الفهارس قبل دراسة النص كما فعل د فخر الدين قباوة، وغيره.

(٣) - **اختلاط عناصر المكملات بغيرها**، بحيث وجدت عناصر غير موجودة في المكملات وعناصر موجودة ليست من المكملات، مثل: من جعل الضبط والتهميش والتعليق والإخراج ضمن عناصر المكملات الحديثة، وهي تتدخل ضمن إطار الأسس في معالجة النص.

ويمكن أن نخلُص إلى أن الهدف من قراءة وعرض الأدبيات ينحصر في الآتي: -

١- بيان الاضطراب، والاختلاط، والنقص في عناصر المكملات.

٢- تحقيق استيعاب القول في مسائل عناصر المكملات.

٣- ترتيب العرض وتنظيم المسائل وفق الاعتبارات الحاكمة.

٤- تصفية مسائل المكملات مما دخلها مما ليس منها.

المكملات

الحديثة

القبلية

أولًا:

المكملات العلمية الموضوعية الفيلولوجية المباشرة

(المتعلقة بالنص وصاحبه)

♦ تحرير المفهوم.

– **العلمية**: يقصد بها ما سوف يتعلق بعلم النص (فن النص).

– **الموضوعية**: يقصد بها ما يتعلق بموضوع النص.

– **المباشرة**: يقصد بها المكملات التي تتعلق تعلقًا مستقيمًا مع النص مشغلة التحقيق.

– **المتعلقة بالنص**: إضافة تفسيرية.

– **الفيلولوجية (Philology)**[١]: يترجم في المجال العربي ترجمة تعليمية بـ "فقه اللغة".

أ- معنى مصطلح: هذا العلم كما يقول السادة الإسلاميون القدامى يسمى بـ "علم الآلة"[٢].

ب- النشأة: عندما أراد الغرب أن ينتقلوا إلى وضع حضاري جديد، لجأوا إلى تقليد الأجداد الأقوياء حضاريًا، بحيث أنه قيل لهم أنهم: "لا يمكن أن ترجعوا سيرتكم الأولى من حيث القوة إلا بالرجوع إلى أقوى نقطة في التاريخ وهم "الأجداد الإغريقيين"، فقاموا بتشريح للعقل الإغريقي، وهو تراثهم المتمثل في المكتوبات والرسائل والآداب والفنون الخاصة بالعقل الإغريقي.

- وهذه المكتوبات كان لها تجليين: -

١- تجلي موضوعي ويسمى (النص)[٣].　　٢- وعاء النص[٤].

- وبناء على ذلك نشأ من ذلك علميين هما: -

١- علم مشغلته دراسة النص القديم لغةً وأسلوبًا ومحتوى وموضوعًا، وسُمِّي بـ (علم الفيلولوجيا).

٢- علم مشغلته كل ما يتعلق بالوعاء وسُمِّي بـ (علم الكوديكولوجيا- علم دراسة الكتاب المخطوط بالحرف اليدوي).

---

(١) ويسمى بالتعريب الصوتي، ثم استقرت التسمية (الفيلولوجيا).

(٢) فالعلوم عند المسلمين تنقسم إلى: علوم آلات، وعلوم غايات (العلوم التي يتعبد بها، مثل: علم التجويد، والفقه، والتفسير)
– وما يوصل إلى الغاية (علم الآلة).

(٣) ما يتعلق بـ (أول الكلام ومكونات الكلام والجمل والأسلوب والمحتوى).

(٤) ما يتعلق بـ (الورق، والخط، ونوع المداد...).

ولذلك سُمِّي بـ (فقه اللغة)؛ لأن البداية كانت من عند الغرب، بحيث كان غرضهم الأساسي تشريح العقل الإغريقي من خلال المكتوبات، ومن خلال دراسة النص القديم، وكان أول شيء مرتبط بالنص هو (اللغة)، ولذلك صار علمًا في دائرة اللسانيات (علم اللغة).

لذلك فإن (علم الفيلولوجيا/ فقه اللغة) يختص بدراسة: -

أ- اللغة والأساليب والنصوص القديمة.

ب- كل ما يتعلق بالنص وتطوراته من أول لغة النص، كلمات النص، أسلوب النص، طريقة تأليف النص، أنساق التأليف، المحتوى، الموضوع، الأصالة، التزويق[1].

(١) فكل ما من شأنه أن يوصل إلى عقل الجسد الحضاري يسمى بعلم (الفيلولوجيا).

♦ (١) المكمل الأول: مقدمة التحقيق.

أول مكمل من المكملات باعتبار الفيلولوجي المتعلق بالنص وصاحبه هو «مقدمة التحقيق».

* (١/١) عناصر المقدمة: -

(١) - **البدء بآداب التأليف**، وهذه الآداب متمثلة في مقدمة أي كتاب تراثي يهدف الناشر نشره نشرة نقدية يفتتح الكتاب بالبسملة، ثم الحمد والثناء على الله تعالى، ثم الصلاة والسلام على مستحقي الحمد والثناء.

(٢) - **دوافع التحقيق**، وهي إما:

أ- دوافع ذاتية.

ب- دوافع غيرية، وهي كثيرة لكن أهمها الموضوعية[١].

ت- وقد يكون من دوافع التحقيق إعادة تحقيق الكتاب لمسوغات[٢] حملتك على إعادة تحقيقه، فلا بد من زيادة عنصر آخر في الدوافع وهو (مسوغات التحقيق).

ث- وقد تزيد رابعًا إذا كان النص الذي يحقق سبق نشره نقديًا.

(٣) - **الإشارة إلى العنوان الذي انتهيت إلى تحقيقه**، وإن كان فيه خلاف، فلا بد من عمل مبحث في دراسة النص بعنوان "الاختلاف في العنوان وأسباب الترجيح"[٣].

(٤) - **الإشارة إلى محتويات العمل كليًا**، أبوابه وفصوله ومباحثه بشكل إجمالي.

(٥) - **تاريخ عناية المحقق بالمجال (تحقيق الموثوقية للمتلقي)**[٤].

(٦) - **صعوبات التحقيق**[٥].

---

(١) فيذكر المحقق الدوافع التي من أجلها انتدب نفسه لتحقيق هذا النص، هل لقيمة ومنزلة الكتاب، فعليه أن يجتهد في ذكر الأسباب الموضوعية من هذا النوع التي دفعته لتحقيق النص.

(٢) وقد يكون من مسوغات إعادة التحقيق وجود خطأ في النسبة، وهذا يعتبر من مسوغات التحقيق قولًا واحدًا.

(٣) وتشير إلى ذلك في المقدمة بقولك: وسوف يأتي الكلام مفصلًا في دراسة النص حول الخلاف في عنوان هذا الكتاب.

(٤) فلا بد من إشعار القارئ بأنك ساعة هجمت على هذا التحقيق فأنت مؤهل لأن تحققه، فوظيفة هذا العنصر بيان معلومات عناية المحقق بالمجال وخبرته فيه للقارئ.

(٥) الهدف من ذكر صعوبات التحقيق أن جزء من سيكولوجية القارئ إذا استشعر أن المحقق لم يبذل جهدًا في التحقيق، فإنه لا بد من وقوع أخطاء كبرى، وعند ذكر الصعوبات نشير إليها دون تفصيل، حتى يقع في قلب القارئ أن هذا المحقق أمين.

(٧) - **أخلاقيات البحث العلمي**، وهي خاصة بتوجيه الشكر والتقدير لكل من ساعد المحقق في التحقيق في عمليات التحقيق من أولها إلى آخرها، وتكون في آخر المقدمة أو صفحة الشكر.

(٨) - **ذكر وظائف التحقيق أو مقاصده**، إذ الهدف منها استدراج القارئ أو تحفيزه، فهي أمور متداخلة من شأنها أن تقول للقارئ: "أقبل ولا تتردد".

♦ (٢) المكمل الثاني: الكلمة الكاشفة عن النص.

* (٢/ ١) المعلومات الأساسية للكلمة الكاشفة[١]:

من الأمور الواجبة على المحقق أن يصنع كلمة كاشفة عن فن النص (انتماء هذا النص إلى علم من العلوم)، وهذه الكلمة لابد أن تتضمن معلومات أساسية مرتبة على النحو التالي: -

١- **ذكر عنوان النص منسوبًا إلى صاحبه**، إن كان النص منسوبًا إلى صاحبه.

٢- **صنع فقرة قصيرة عن قيمة النص**، تبين فيها قيمة النص في مجاله العلمي.

٣- **بيان إضافات النص للمجال المعرفي**، بمعنى ماذا قدَّم هذا النص لمجاله، وهو استمرار للقيمة بشكل نقاط.

٤- **بيان حدود اعتماده على ما سبق من النصوص**، تبين فيها ما يمكن أن يكون من قيم احتفظ بها عبر هذه النصوص، ولا سيما إذا كان أصولها ضاعت أو فُقدت مع الزمن فيما ابتليت به الأمة من محن وجوائح.

٥- **بيان حدود أصالته**، وتتمثل في بيان الجديد في النص كالترتيب، والتنسيق، والتصنيف، والآراء الجديدة.

٦- **ملاحظات**، تشير فيها إلى الأخطاء العامة كنوع من الأدلة على فكرة معينة.

* (٢/ ٢) تسكين الكلمة الكاشفة على المراحل:

يتم تسكينها إما في:

١- المقدمة، بعد عنوان العمل ومحتوياته، ويفضل هنا؛ لأنها كلمة كاشفة فيفضل وضعها في المقدمة.

٢- مقدمة دراسة النص.

* (٢/ ٣) كيفية عمل الكلمة الكاشفة (خصائصها):

١- تكون موجزة غير مفصلة؛ لأنه يوجد دراسة للنص[٢].

٢- البيان والوضوح في اللغة، بحيث تكون جمل شفافة واضحة لغويًا ومبينة، مع استعمال الجهاز الاصطلاحي (لغة اصطلاحية) ما أمكن في وصف الكلمة الكاشفة فيما يتعلق بإضافات النص بالمجال المعرفي.

٣- تكون منظرة ومرتبة بالست عناصر السابقة.

---

(١) نص على هذا التعبير د. رمضان عبد التواب في كتابه وقال: لا بد من ضرورة صناعة كلمة كاشفة عن فن النص) ، وهي توافق ما ذكره براجشتراسر عند حديثه عن (الكلام عن مضمون النص).

(٢) فلا بد من استثمار الإحالات بقولك: وسوف يأتي مبحث في دراسة النص يتعلق بتفصيل القول في كذا.

♦ (٣) المكمل الثالث: ترجمة صاحب النص.

* **(٣/ ١) المراد بصاحب النص:**

هو إما المؤلف أو المُصنِّف للنص؛ لأنه ليس كل نص تأليف[١].

* **(٣/ ٢) أنواع ترجمة صاحب النص:**

١- **ترجمة بنائية (استيعابية)**: هذا النوع من الترجمة يلجئ المحقق إليه عندما يحقق لمؤلف أو مصنف لم تظهر له ترجمة معاصرة من قبل، وهي تشتمل على إحدى عشر عنصر سنفصل فيها القول.

٢- **ترجمة استدراكية**: ويلجئ إليها المحقق عندما تكون هناك ترجمة سابقة لصاحب النص محل التحقيق، وظهر فيها نقص، فلا بد من الإشارة إلى هذه الترجمة واستكمال الناقص فيها[٢].

٣- **ترجمة إحالية**: هذا النوع من التراجم يتم فيها رصد للمراجع القديمة والحديثة التي ترجمت لصاحب النص مع الموازنة فيما بينها (إعطاء إضاءات نقدية لها والتعليق عليها).

* **(٣/ ٣) عناصر الترجمة البنائية لصاحب النص:**

(١) - **تحقيق القول في اسمه ولقبه وكنيته**، وتحقيق القول في ذلك؛ لأن كل لقب يحتاج إلى شرح وتوضيح، فالألقاب عند العرب لا حدود لأنواعها في الواقع العملي، فيمكن أن تدل على المدينة كالبخاري، أو صفة خُلقية كالأعمش والأعلم والأعرج، أو تدل على المهنة كالماوردي والزيات.

---

(١) التأليف: يكون إبداع كالشعر، والمقامات، والنثر، والرسائل، فالنسبة الغالبة من حُر كلام الشخص فيسمى تأليف.
التصنيف: يكون لمن له فضيلة الترتيب والتجميع فيسمى (مُصنِّف) بحيث يجمع مادة ليست له كالمعاجم، وكتب السنة، وهذا يفيد في الانتماء المعرفي للنصوص.

(٢) فيذكر المحقق من سبق لهم الترجمة لصاحب النص محل التحقيق فيقول في المتن: وسبق لفلان وفلان...أن ترجموا لصاحب النص في مقدمات تحقيقاتهم، غير أنه بحكم الزمن وما جدَّ في ساحة نشر التراث العربي من نشرات نقدية، أمكن لي أن أضيف هذه المعلومات التالية سواء في اسمه أو ميلاده...إلخ.

(٢) - **تحقيق القول في تاريخ مولده ووفاته**، وذكر الاختلافات في تاريخ مولده ووفاته إن كان فيه خلاف[١]، وهناك معيار مضبوط لضبط السن، فبعض الناس يضبطه بالسن فيقول: وعاش تسعين عامًا (فهو بذلك يضبط كل الخلافات وهذا الرأي الراجح)، وإلا نذكر الأقوال الواردة في تاريخ ميلاده ووفاته، وعندما يكون التفاوت كبير في التاريخ، فالرأي المختار لابد من وضع علامة (؟) بعده؛ ليفيد أن هذا التاريخ ليس قطعي بل هو مختلف حوله، فالتاريخ ترجيحي باجتهاد بناء على قرائن ومرجحات.

- ولا بد من وضع التاريخ الميلادي بجانب التاريخ الهجري؛ لأنه من متطلبات المتلقي المعاصر[٢].

(٣) - **ذكر الشيوخ مرتبين على المشهور من أسمائهم وألقابهم**، ترتيب ألفبائي على اللقب والاسم المشهور، ويترجم للشيخ كما يلي:

{ذكر اسمه، ووفاته، والدليل على كونه شيخ لمؤلف الكتاب محل التحقيق}، والتوثيق في المتن.

(٤) - **ذكر التلاميذ مرتبين على المشهور من أسمائهم وألقابهم**، ويترجم للتلميذ مثل الشيخ، وأهم شيء يذكر ما يدل على أنه تلميذ صاحب النص محل التحقيق[٣].

(٥) - **ذكر طَرْفٍ من حياته**، وهو ما يتعلق بما يلي:

أ- بناء صورة بما يُضيء تكوينه العلمي فيما يخص مجال النص.

ب- المهنة، فهي تفيد عند تحليل دراسة النص، ونسق التأليف فيه، فلو كان هذا المؤلف عانى مهنة التعليم كمن عمِل مؤدب صبيان، فهذا يدل على أن هذا الكتاب مبسط وميسر وناتج عن خبرة مهنة لعمل هذا الكتاب التعليمي.

ت- علاقاته العلمية بالعلماء ومناظراته فيما يخص مجال النص.

(١) وهناك تفسير لسبب اختلاف التاريخ في مولده ووفاته؛ وذلك لأن نقل الأخبار في التاريخ القديم يأخذ وقت عادة حوالي ستة أشهر "رحلة الحج"، وتزداد الأزمة إذا كان الموطن الذي منه المؤلف موطن خامل ليس معروف بحركة العلم واستقبال العلماء.

(٢) ومن أهم المراجع في ذلك «كتاب التوقيفات الإلهامية، د. محمد عمارة» ففيه معادلة للتواريخ الهجرية بالميلادية لسنة ٢٥٠٠م.

(٣) مثال: الباخرزي: هو فلان...تلميذ الثعالبي، مات سنة...، والدليل أنه تلميذ "صاحب النص"، قال الباخرزي: «وكنت أتردد إليه في صباي مع والدي، وكم أتحفني برواية الشعر عنه» انظر: المرجع.

(٦) - ذكر أراء العلماء فيه ترجيحًا وتعديلًا ومناقشة آراؤه مع الأخذ في الاعتبار أن له ضابطان:

أ- ما يهم في أراء العلماء في الجرح والتعديل ما يتعلق بالعلم[١]، ومن نقل عنه راوية أم شاهد، هل هو ثقة وعدل وضبط ولا يهم عقيدته، فالعلم يضع مقاييس جرحه وتعديله.

ب- هذا التجريح من قِرْن أم لا (معاصر له)؛ لأن القاعدة التجريحية تقول: «لا يُقبل كلام قِرنٍ في قِرنٍ»، فالمعاصرة حجاب.

(٧) - مناظراته وأخلاقه المتعلقة بالعلم.

(٨) - الإشارة إلى شِعرِه إذا كان شاعرًا.

(٩) - بيان مؤلفاته كاملة البيانات مرتبة ترتيبًا ألفبائي على العنوان موثقة، فإذا كان مخطوط تذكر مكان حفظه، وإذا كان منشورًا تذكر من نشره.

(١٠) - ذكر مذهبه العقدي والفقهي المتصل بفن النص، وما له تعلق ببنية العلم[٢].

(١١) - الرأي النهائي العام في مركزه العلمي فيما يتعلق بالنص، مدعمًا بالدليل.

* **(٣/ ٤) كيفية الحصول على مصادر للترجمة الاستيعابية الحصرية:**

بالرجوع إلى قائمة د. رمضان عبد التواب في كتابه «مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين»، وقائمة د. محمود الطناحي في كتابه «الموجز في كتب التراجم والطبقات».

(١) فمثلًا: أُضيق الدائرة فيه كدائرة الاعتقاد وعلوم الغايات، لأن ميزان التعديل فيها دقيق لأنه يبنى عليها عمل.

(٢) فمثلًا: إذا كان من أهل السنة أو معتزلي وله علاقة بالنحو أذكر معتقده؛ لأنه قد يؤثر على أراءه في النص، وأذكر مذهبه الفقهي لفهم آراءه، وإذا كان متنقل بين المذاهب، وإذا كان مجتهد، وإذا كان ابن مدرسة داخل مذهب وهكذا.

♦ (٤) المكمل الرابع: صناعة قائمة تراث فن النص.

* (٤/ ١) مصادر صناعة قائمة تراث الفن:

تعتبر صناعة قائمة تراث الفن هي بمثابة التجلي التطبيقي لبيان منزلة النص في إطار تطوره تاريخ علم تحقيق النصوص، والنتائج العملية المترتبة على ذلك، ويمكن إجمال مظان بناء هذه القائمة مرتبة على النحو الآتي: -

(١) - **النص المحقق**، ومظان ذكر المصادر في النص محل التحقيق هي:

أ- المقدمة.

ب- المتن، في داخل مسائل وموضوعات النص عندما ينقل عن أحد ما[١].

ت- آخر النص (الملاحق)، بحيث يذكر صاحب النص أنه جمع الكتاب من كذا وكذا.

(٢) - **كتب موضوعات العلوم**[٢]، وهي مهمة لعدة اعتبارات، من أهمها: تفيد عند دراسة النص في بيان الانتماء المعرفي للنص[٣].

(٣) - **مصادر العلم المماثلة للنص، وهي الكتب التي في نفس مجال النص.**

(٤) - **المصادر العامة**، مثل: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان[٤]، وتاريخ التراث العربي لفؤاد سيزكين.

(٥) - **مصنفات تاريخ العلم**[٥].

(٦) - **طبقات تراجم علماء متن فن النص**، وهي جزء من استراتيجية بناء الترجمة القديمة بما يخص ذكر مؤلفات العلماء.

---

(١) وهنا تظهر فائدة تكشيف الكتاب أولًا، بحيث تظهر قائمة مصادر النص ذلك وتفيد عند المعالجة.

(٢) مثل: جابر بن حيان وهو أول من وصل إلينا في تصنيف العلوم، والغزالي، وصاعد الأندلسي، وطاش كبري زاده، وحسن صديق خان القنوجي، ومقدمة ابن خلدون.

(٣) أي نص مسلم له انتماءان: انتماء معرفي أصيل، وانتماء معرفي تبعي، مثل: كتاب صحيح البخاري انتماءه المعرفي الأصلي (حديث)، وانتماءه المعرفي التبعي (فقه).

(٤) وهذه الكتب مهمة في تكوين شبكة النص، والجغرافية التكوينية وعلاقات النص.

(٥) فهي توضح متى بدأ؟، وما الذي تطور عليه؟، وماذا دخل عليه؟، والتحديثات عليه، وهذا التحديث مطلوب أم لا، وما هي النقطة المفصلية التي تحول فيها العلم، وهل هذا التحول كان انحراف أم لا، أو استجابة طبيعية أم لا، أو كان تأثير أم تقليد.

* (٤/ ٢) كيفية المعالجة (بناء قائمة تراث الفن):

١- **افتتح القائمة بمقدمة تختص بمراجعة على القوائم السابقة**، مع ذكر الدواعي التي من أجلها صنعت قائمتك الجديدة، مع ذكر إيجابيات القائمة السابقة سريعًا، وذكر عيوبها تفصيلًا، وإن لم يكن أحد سبق له عمل قائمة بتراث الفن فتقول: هذه قائمة بتراث التأليف في الفن[1].

٢- **عمل القائمة مرتبة من القديم إلى الحديث**، بحيث تكون مؤرخة تصاعديًا مرتبة على التواريخ، تبدأ بالكتاب وليس بالمؤلف؛ لأنها قائمة تراث، وتكون بهذا الشكل مثلًا:

[...هـ=...م: اسم الكتاب، المؤلف، أو الكتاب، المؤلف (...هـ=...م)].

٣- **تكون المعالجة فيلولوجيًا**، فتكون بالتعليق على كل واحد من هذه المصادر في القائمة فيما يتعلق بالنص محل التحقيق، فإذا كان هناك نقول منه في النص نشير إلى ذلك، وبيان حجم الاستفادة منه (إذا كان قبلي)، وحجم النقل عنه (إذا كان بعدي)، مع الإشارة إلى هل الكتاب منظوم أم منثور، متن أم شرح، كيفية ترتيبه، نسقه التأليفي.

٤- **بيان المعلومات التحقيقية للكتاب**، المنشور منها ومن حققه إذا كان منشورًا، وإذا لم يكن منشورًا وكان مخطوطًا تذكر بياناته أو تحيل على من ذكر مخطوطاته، وإذا كان مفقودًا واستطعت أن تصل إلى أماكن استشهدت بنصوص من هذا الكتاب فتذكر ذلك.

* (٤/ ٣) أنواع صناعة قائمة تراث الفن:

١- **قائمة استيعابية بنائية**: ينشئها المحقق إنشاءًا لنص لم يحقق مثله من قبل.

٢- **قائمة استدراكية**: يصنعها المحقق إذا سبق تحقيق كتاب مثله لمؤلف آخر، وقام محقق الكتاب بعمل قائمة ولكنها ناقصة، فيتم الإحالة عليها ويستدرك عليها ما نقص منها.

٣- **قائمة إحالية توثيقية**: يتم فيها الإحالة على من سبق لهم عمل قائمة لفن النص في تحقيقاتهم.

(١) ومثال ذلك: قائمة تراث لحن العامة، هناك ستة أشخاص صنعوا قائمة لهذا الفن وهم على الترتيب الزمني: "توركة" الألماني ١٨٧١م، ثم جاء بعده "جولدن سيهر"، عدَّل في هذه القائمة وصححها وراجعها، ثم جاء "ريسيدانو" الإيطالي ألغى هذه القائمة وصنع قائمة جديدة، ثم :إسكندر المعلوف" ١٩٣٤م صنع قائمة جديدة، ثم " عز الدين التنوخي" ١٩٣٦م صنع أيضًا قائمة جديدة، ثم "حسن حسني عبد الوهاب ١٩٥٣م" صنع أيضًا قائمة جديدة، ثم "د. رمضان عبد التواب ١٩٦٧م" صنع أيضًا قائمة جديدة في مقدمة تحقيق لكتاب "لحن العوام للزبيدي"، ثم "زردوق التونسي ٢٠١٠م" صنع أيضًا قائمة جديدة ودراسة في مجلة العرب السعودي.

* **(٤/ ٤) استثمار قوائم تراث الفن:**

١- بيان منزلة النص محل التحقيق في إطار تطوره تاريخ علم تحقيق النصوص.

٢- بيان تطور التأليف والتصنيف في مجال النص، عند دراسته والوقوف على تطوره الحادث بالنظر لما قبله ولما بعده[١].

٣- الكشف عن حدود التأثير السابق (نقول هذا النص ممن قبله وتأثره بها)، واللاحق (تأثيره فيما بعده، وحجم ما نقل عنه، وترتيبه فيمن جاء بعده)[٢].

٤- استعمالها في معالجة النص، فهي مهمة جدًا في توثيق النص، وتسمى بجمع النصوص المطابقة؛ بحيث يستضيء بهما المحقق في التعليق على النص عند المعالجة[٣].

(١) بمعنى: هذا المؤلف جدد أم لم يجدد، قلد أم لم يقلد، مع إقامة الدليل مما قبله وما بعده، فجمع هذه القائمة مهم لرصد حركة التطور التي أصابها النص محل التحقيق بالنظر لما قبله وبالنظر لما بعده.

(٢) تأثيره فيما بعده: تبين أن هذا النص محل التحقيق هو نص معتمد في تاريخ العلم، بدليل أن كل من جاء من بعده نقلوا عنه. وتبين أيضًا أن من جاء بعده وثقوا نسبة الكتاب للمؤلف، فضلًا عن أن هذه النصوص المنقولة عنه ستستعمل نصوصًا ثانوية لتصحيح النص محل التحقيق (تكون نسخة ثانية ولو جزئية).

(٣) هناك أمثلة مهمة في قائمة من صنعوا قائمة نموذجية لتراث فن النص، مثل: زيل هايم الألماني، في تحقيقه لكتاب "الأمثال العربية القديمة" طبعة مؤسسة الرسالة ١٩٨٠م، ترجمة/ د. رمضان عبد التواب، صنع قائمة بـ (التصنيف في الأمثال عند العرب).

♦ (٥) المكمل الخامس: دراسة النص[١].

(٥/٠) تحرير مفهوم دراسة النص.

ويقصد بمفهوم دراسة النص: إعادة البناء المعرفي لكل ما يُضيء النص محل التحقيق من جهة:

١- فنِه (الانتماء المعرفي). ٢- منهجه (نسقه التأليفي).

٣- مصادره. ٤- أثره. ٥- قيمته في حقله.

٦- وظائفه. ٧- تشغيله المعرفي الحضاري.

فالدراسة الفيلولوجية للنص تتمحور في ثلاثة أمور:

١- تعيين الانتماء المعرفي للنص.

٢- دراسة بناء المنهج (بنية كبرى وصغرى).

٣- دراسة المصادر.

* (٥/١) تعيين الانتماءات المعرفية للنص (بيان فن النص)[٢].

- (٥/١/١) أنواع الانتماءات المعرفية للنصوص:

أ- الانتماء الأصلي.

ب- الانتماء التبعي، وقد يتعدد الانتماء التبعي للنص[٣].

أمثلة ذلك:

١- "صحيح البخاري"، انتماءاته المعرفية:

- الأصلي: **حديث**، فهو كتاب في الحديث جمع فيه ما روي من أحاديث منتقاة عن رسول الله ﷺ وفق منهجية معينة.

- التبعي: **فقه**، حيث أن فقه البخاري في تراجم أبوابه.

(١) ويمكن أن يسمى: الكلام عن النص أو مضمون النص.

- وقد اقترح د/خالد فهمي مصطلح يمكن أن يكون معالجًا يحمل مجموعة المسائل الفرعية المنضوية تحت دراسة النص، فاقترح تسمية هذا النوع من المكملات (سيرة النص)، ويمكن أن ينزل مصطلح "سيرة النص" منزلة دراسة النص، ويمكن مع مرور الوقت يحل محله، أو يزيح هذا الاصطلاح الدراسي أو المعرفي أو العلمي من قائمة المكملات.

- لكن الأقرب في تسمية هذا المكمل هو: دراسة النص بوصفها سيرة للنص.

(٢) بمعنى: تسكينه في حقل اختصاصه، فلا يمكن تشغيل نص من دون معرفة حقله المعرفي.

(٣) لأنه لا بد من إلغاء فكرة تصنيف وبيان انتماء النص من زاوية أحادية، وخاصة إذا كان العنوان مُلبِس.

٢- "كتاب سيبويه"، انتماءاته المعرفية:

- الأصلي: **نحو.**

- التبعي: **بلاغة، ومعجم**[١].

- **(٢/١/٥) أهداف معرفة الانتماءات المعرفية للنصوص:**

١- تعميق ما يسمى بدراسة النص، فهي تعيين على عمل دراسة النص بناء على تعيين انتماءه المعرفي.

٢- تسكين فن النص على خريطة المعرفة.

٣- تسهيل علم الفهرسة للمخطوطات؛ وذلك لأن ناتج الفهرسة العملية من واقع فحص عدد كبير من فهارس المخطوطات في عدد من المكتبات التي صدر لها فهارس، تُبيِّن وجود خلل منهجي في استراتيجية عمل فهارس المخطوطات، بحيث أنها تعتمد في الغالب لتعيين الانتماءات المعرفية لها مسارًا واحدًا، غالبًا ما يكون العنوان أو استجلاب النص، وهذا خطأ منهجي عند فهرسة المخطوط؛ ذلك لأنه ضد شبكة العلاقات في المعرفة الإسلامية، لأن أي علم تحكمه شبكة متفاوتة التعقيد لمجموعة معارف تسمى بـ "الببليوجرافيا التكوينية"[٢].

- **(٣/١/٥) طرق تعيين الانتماءات المعرفية للنصوص:**

مما ينبغي أن يفحص من أجل تعيين فن النص أو بيان انتماءه المعرفي عدة أمور هي: -

(١) - فحص عنوان النص (خطاب العنوان).

غالبًا من الكتب التي وردت إلينا فيها نصوص في المخطوطات يكون لها عنوان، وغالبًا ما يكون العنوان فيه قيد من قيود العلم الذي ينتمي إليه فن الكتاب، على الأقل قد يرد كلمة في

---

(١) وهذا الانتماء المعرفي التبعي جاء في مرحلة تالية بعد تأصيل أصول علم سيبويه؛ لأنه احتفظ في داخله بأصوله البلاغية، وهذا ما تولد لدى د/أحمد سعد في رسالة علمية نال بها درجة الماجستير بعنوان "الأصول البلاغية لكتاب سيبويه"، وأيضًا د/ محمود سليمان في كتابه "التراكيب غير الصحيحة في كتاب سيبويه" في آخر فصل فيه سماه {سيبويه معجميًا} ، وهناك الكثير من علماء اللغة والنحو والصرف التراثيين استخرجوا معجمات لغريب الأبنية في كتاب سيبويه وشرحوها.

(٢) بمعنى: أن النص فجأة يتفجر علاقات، بحيث لو أن النص كبير يظهر له اختصارات، ولو متن يظهر له شروح، ثم تبدأ مجموعة من مكونات النص الأصلي تتفرع إلى كتب مستقلة، فمثلًا: كتاب "جامع الأمهات" من أشهر كتب الفقه المالكي لابن الحاجب، ظهر منه كتب لمعاجم فقهية "شرح غريب جامع الأمهات"، ومثل ما فعل ابن جماعة عندما أخذ فقه الإمام البخاري من عناوين أبواب الكتب في الصحيح وألف كتاب سماه "تراجم البخاري".

العنوان تشير إلى ذلك إلا لم يكن العنوان كله، سواء كان العنوان العلمي الذي وضعه مؤلفه له أو العنوان التسويقي الذي شاع في كتب التراث، مثل: "الجامع لأحكام القرآن-الاسم العلمي" ، "تفسير القرطبي-الاسم الشائع في الكتب".

فكلمة "تفسير" الواردة في العنوان دلت على الانتماء المعرفي الأصلي للكتاب وهو (التفسير)، والانتماء التبعي له (الفقه) لورود كلمة أحكام في العنوان.

(٢) – فحص المقدمة.

ويكون فحصها من جهتين:

أ- **الاستهلال**: في النص التراثي عادة ما تكون الكلمات الجارية في الحمد والثناء على الله عزوجل والصلاة على النبي ﷺ والترضي على الصحابة تكون من جنس ألفاظ العلم، فمثلًا: لو كتاب في النحو يمكن من خلال استهلال المقدمة معرفة الانتماء المعرفي للكتاب فيقول: «الحمد لله الذي رفع السماء بلا عمد، ونصب الأرض على ماء جمد، وخفض...»، فمن كثرة جريان هذا النوع من الألفاظ على لسان المؤلف، يمكن أن تعرف أنه كتاب في النحو؛ لأن هذا هو معجم ألفاظ المؤلف من كونه "نصب ورفع وجر وجزم".

ب- **متن المقدمة**: ذلك لأنه من عادة المؤلفين القدامى وفق نظرية الأنساق التأليفية العربية التراثية بيان نوع أو علم النص فيما يُعرف بـ "الرؤوس الثمانية للتأليف"[(١)]، بحيث يجب على مؤلف النص أن ينص على الانتماء المعرفي لكتابه إلى أي فن من الفنون ينتمي أصلًا أو غرضًا، فمثلًا: لو كتاب في النحو، يبين أصل انتماء النص بقوله: «هذا كتاب في النحو قصدت به التيسير»، وغرضًا يُفهَم من كلام المؤلف في حديثه عن الغرض أو الغاية والهدف بأنه يريد أن يُقيم اعوجاج الألسنة مثلًا، فهذا الغرض الذي قام عليه علم النحو، فبذلك يكون انتماء الكتاب المعرفي علم النحو.

(١) والرؤوس الثمانية كما ذكرها القنوجي في كتابه "أبجد العلوم" (ص ٥٨، ٥٩) ، قال: الواجب على من شرع في شرح كتاب ما أن يتعرض في صدره لأشياء قبل الشروع في المقصود يسميها قدماء الحكماء: الرؤوس الثمانية. **أحدها**: الغرض من تدوين العلم أو تحصيله. **وثانيها**: المنفعة. **وثالثها**: السمة وهي: عنوان الكتاب ليكون عند الناظر إجمال ما يفصله الغرض. **ورابعها**: المؤلف وهو: مصنف الكتاب ليركن قلب المتعلم إليه في قبول كلامه والاعتماد عليه لاختلاف ذلك باختلاف المصنفين. **وخامسها**: أنه من أي علم هو. **وسادسها**: أنه أية مرتبة هو؟ أي بيان مرتبته فيما بين العلوم. **وسابعها**: القسمة وهي بيان أجزاء العلم وأبوابه. **وثامنها**: الأنحاء التعليمية وهي: أنحاء مستحسنة في طرق التعليم.

(٣) - فحص مصادر النص.

ويتبين فحص المصادر بعدما جمع المحقق المادة العلمية المرتبطة بمادته[١]، فالمحقق بعد قراءته للنص ومعالجته، فإنه يجد مصادر النص في ثلاثة مواضع:

أ- المقدمة، فقد يذكر المؤلف مصادره التي نقل عنها في مقدمة تأليفه.

ب- الملاحق (خاتمة الكتاب)، وقد يشير إليها في آخر تأليفه.

ت- منثورة داخل الكتاب، ويتضح هذا عندما ينقل المؤلف عن أحد لأي غرض من الأغراض أو الاستشهاد على رأي.

← **تحليل خطاب المصادر:**

بعد جمع المصادر لابد من تصنيفها موضوعي، ولابد من وزنها وزن نسبي لأكبر قائمة من المصادر الموجودة، فمثلًا: لو أن الكتاب في النحو فبنسبة ٦٠-٧٠٪ من المصادر التي يعتمد عليها في تأليف الكتاب تكون من النحو، وربما تجد شواهد شعر، أو كتب تفسير؛ لأنه يوجد آيات قرآنية ربما يعربها فيلجأ إلى نمط من التفسير، وربما تجد معجمات؛ لأنه قد يكون من الذين يعلقون على الشواهد الشعرية والكلمات الغريبة فيها، لكن (جسم المصادر) في علم النحو، فيكون هذا الكتاب وفق تحكيم وتحليل خطاب المصادر (كتاب نحو).

(٤) - فحص الجهاز الاصطلاحي للنص.

ويكون بفحص مجموعة المصطلحات الدائرة في العلم؛ لأن أي علم له جهاز اصطلاحي، وعند التعامل معه لابد من الانتباه لأمرين:

أ- **الحذر من المصطلحات الرَّحالة أو المهاجرة**[٢]، ذلك لأن عدد الألفاظ في اللغة قليلة؛ لأن أي لغة في العالم ألفاظها محدودة، والمعاني غير محصورة، فالمصطلح عند تشغيله لابد من الإشارة إلى أي علم يتم تشغيله فيه، وخاصة المصطلح الشائع في أغلب العلوم، فإن أخطر نقطة تزِل فيها الأقدام عدم قراءة مفهومات المصطلحات.

(١) ذلك أن هناك خصيصة من خصائص الحضارة العربية–حضارة التأليف– هيمَّن عليها خلق الأمانة، حتى لو لم تكن الأخلاقية فهي المعرفية، فهذا المناخ العلمي لا يمكن لأحد أن ينتدب نفسه للتأليف في أي موضوع إلا وقد جمع كل ما كُتِبَ في هذا الموضوع (جمع المصادر) ، وهذا يتضح في تأليف العلماء في أي علم من العلوم، إحاطتهم بالمادة العلمية المرتبطة بمادته.

(٢) في علم اللغة يطلق عليها بـ "المصطلحات الرحالة" ، وعند الغربيين يطلق عليها "المصطلحات المهاجرة".

- **مثال ذلك:**

١- مصطلح (السنة): في علم الحديث يقصد بها "سنن النبي ﷺ ومجموع ما روي عنه ﷺ مما يتعلق بمسلكه في الحياة قولًا أو فعلًا أو إقرارًا أو خِلقة أو خُلُق"، وفي علم الأصول "سنن النبي ﷺ التي تختص بالأحكام الفقهية فأُسقِط الخِلقة"، وفي علم اللغة "سنن العرب في كلامها، مثل كتاب "الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها" لابن فارس، فيقصد بالسنن هنا أن كل لغة لها نظام منبث في اللغة (قانون اللغة).

٢- مصطلح (المفرد): في علم النحو يقصد به "المفرد لاسيما إذا اقترن بالمثنى والجمع، والجملة وشبه الجملة"، وفي علم الاعتقاد "الواحد البسيط غير مكون من أجزاء".

ب- **الحكم على العبارة ليس بالمنطق وإنما بقانون العلم**، بأن يكون هذا الإسناد صحيح بمعنى أن هذه الكلمة يصح أن تُضم لهذه الكلمة، وأيضًا يكون بمبدأ المقبولية «منطق اللغة» ويحدده النصوص الصحيحة.

- **مثال ذلك:**

ما فعله ابن فارس في الصاحبي في كلامه عن سنن العرب في كلامها، مثل قوله تعالى ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم:٤]، فمن سنن العرب في كلامها التعبير عن المثنى بالجمع.

فلذا عند فحص مصطلحية النص لابد من الانتباه عند فحص المصطلح، لكي يعين ذلك على تعيين الانتماء المعرفي للنص محل التحقيق وبخاصة في المصطلحات الرحالة.

(٥) – فحص شواهد النص.

لابد عند فحص الشاهد الأخذ في الاعتبار فيما إذا كان الشاهد رحالًا، وذلك لأنه قد يكون شاهد رحال لكن بصفة قليلة، تجده أحيانًا مستشهد به على كلمة في كتب التفسير، وقد تجده مستشهد به على تركيب في كتب النحو، وتجده مستشهد به على ظاهرة بلاغية في كتب البلاغة، فواحد من التكوين المعرفي لأي طالب هو "الشاهد".

(٦) – فحص مسائل النص العلمية (مادة العلم).

فهذا واحد من الأمور المعينة على معرفة الانتماء المعرفي للنص، وقد تنبه إلى ذلك الأستاذ عبد السلام هارون تنبهًا مبكرًا، بحيث أضاف نمط من الكشافات سماه "الكشاف التفصيلي لمسائل العلم"، وهذا جزء من عبقرياته -رحمة الله عليه- في مجال التحقيق.

(٧) – فحص عنوانات الأبواب والفصول.

(٨) – فحص ترتيب الأبواب والفصول.

هناك الكثير من العلوم في كثير من المجالات والفروع استقلت بترتيب مناهجها وفروعها ترتيبًا خاصًا بهذا العلم، يمكن من خلال ترتيب الكتب والأبواب والفروع، معرفة إلى أي علم ينتمي، مثل: مناهج ترتيب كتب الفقه بوصفها دليلًا على معرفة المذهب الذي ينتمي إليه الكتاب، وكذلك مناهج ترتيب كتب النحو، وأيضًا التفريعات الداخلية التي تشهد اختلاف واحد من المجددين في المذهب بإطلاق في ترتيب الأبواب، ويخالف المذهب لعلة عنده لابد من فحصها.

وتفيد معرفة ترتيب أبواب العلم في صناعة الكشافات، فلا يمكن صناعتها إلا من خلال معرفة منهج ترتيب العلم.

(٩) – شهرة المؤلف الأصلية في مجال العلم.

يمكن من خلال صاحب النص معرفة إلى فرع من فروع المعرفة مشهور بانتماء لهذا الحقل وخاصة إذا كان مشهورًا، وهذا مما لا يخطئه حدود تكوين الطالب المعرفي، فمثلًا: العوام من الناس لا يخطئ في معرفة الإمام البخاري أنه إمام في علم الحديث، وسيبويه عالم في علم النحو.

– **(٤/١/٥) مسارات تشغيل الانتماء المعرفي للنص:**

يتم تشغيله في: –

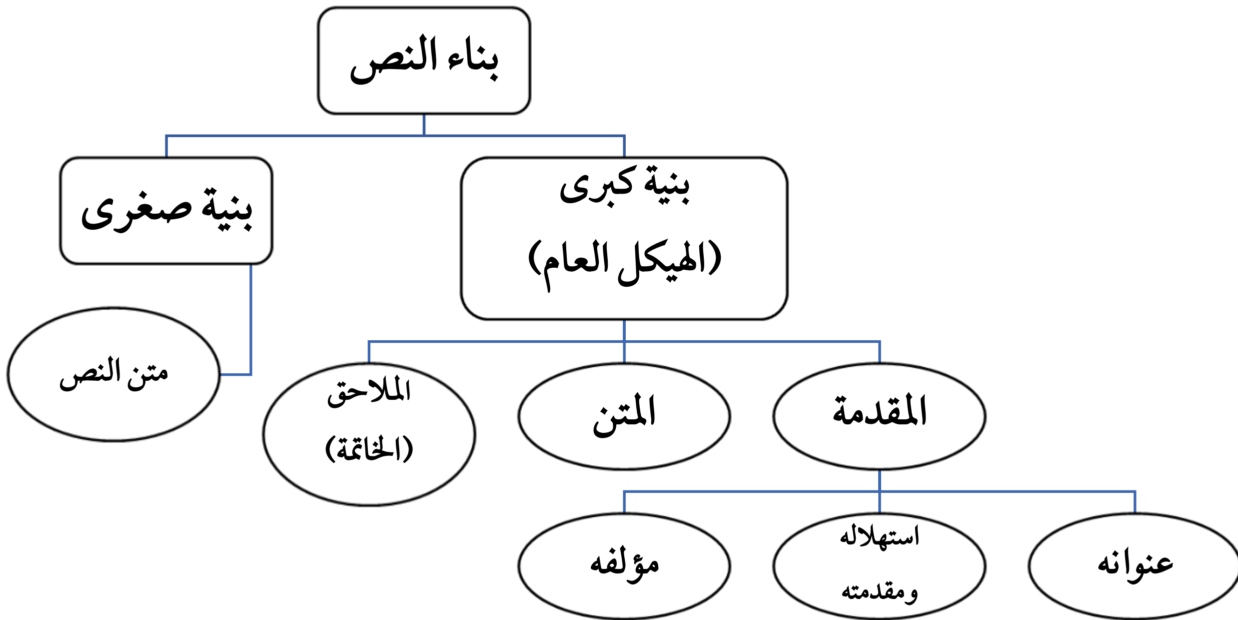
- الدراسة بوصفها مكملًا.
- تصليح نظرية الفهرسة التقليدية للمخطوطات، من أجل تغيير كل الأخطاء التي وقعت في مجال فهرسة المخطوطات.
- عمل كشافات النص.

* (٢/٥) خطاب المنهج (كيفية دراسة منهج النص مشغلة التحقيق).

- (١/٢/٥) المقصود من دراسة المنهج:

دراسة بناء النص، والمراد منها دراسة للنص محل التحقيق من منظور المنهج، ذلك أن علم المنهج عند القدماء يقصد به كيفية دراسة مصدر قديم من خلال نتائج الفيلولوجيا.

- (٢/٢/٥) تكوين بناء النص[١]:



- (٣/٢/٥) التعريف ببناء النص:

← **أولًا: البنية الكبرى:**

١- **المقدمة**: وهي تتكون من ثلاث مكونات:

أ- **عنوانه**: يذكر فيه أن واجهة النص تتكون من العنوان، ويشار إلى أنه قد سبق توظيفه في الانتماء المعرفي، وسوف يأتي لاحقًا توثيق عنوان النص في جزء خاص به.

ب- **استهلاله ومقدمته**: يبحث فيها عن أمرين:

- أولهما: **هل عيّن صاحب النص منهجًا لكتابه أم لا؟**، ويحاول المحقق التماس ما إذا كان المؤلف عالج المنهج في مقدمته بالتصريح، فيوضحه ويحلله إلى نقاط، وإذا لم يُصرح بذلك يلتمس ما إذا وعد في مقدمته، ويقارن بين ما هو موجود في المتن وما وعد به، ويبين المحقق مما تكونت،

(١) يعتبر هارتمان هو من قسّم القسمة الخاصة ببناء النص عند دراسته أبنية الكتب ومناهجها.

وهل هي متسلسلة على النسق التأليفي للرؤوس الثمانية، هل فيها نقص في مكونات فتنقدها، هل المؤلف ابتكر نسق جديد تبناه في مقدمته فتشير إليه، فيدرسها المحقق دراسة وصفية نقدية.

-**ثانيهما: الغرض من تأليف الكتاب**، ذلك أن المحقق حين يفحص الغرض الذي من أجله ألَّف المؤلف كتابه، فذلك معين له في كل عمليات معالجة النص، فعندما يفهم المحقق غرض الكتاب فإن هذا يكون معين له في وضع الكلمات التي تتناسب مع الغرض في المتن، ووضع باقي الألفاظ في الهامش؛ لأن المكملات الحديثة جوهر من التحقيق، فإنك لا تدرس النص للدراسة وإنما لإضاءة النص، وأن المحقق ساعة ما درس الغرض يعلم أنه اختار القرار الصحيح في ألفاظ الكتاب التي عالجها أثناء التحقيق، فإن دراسة النص ليست للوصف فقط، وإنما يجب على المحقق مراعاة تطابق اختياره للكلمات التي يثبتها في المتن عند ذكر فروق النسخ بما يتماشى مع غرض المؤلف(١).

ت- **مؤلفه**: يذكر المؤلف اسمه على العمل ليس للنسبة فقط، إنما هو من باب مبدأ تحقيق الموثوقية في العلم، لكي يخبر المتلقي وما يحوزه من صورة ذهنية عن المؤلف أن نصه الذي يطلع عليه محل التحقيق موثوقًا فيه حتى يقبله بقدر من الموثوقية العلمية فيه، فاسم المؤلف بوابة له، ولذلك يجب الحذر جدًا عندما يأتي نص مجهول النسبة، فهو يحقق ويُنشر لكن لا يتحقق اعتماد إثبات موثوقية المعلومات فيه.

٢- **المتن**: ويراد به صلب العمل، فيذكر مكونات متن النص الكبرى الأساسية فقط، وطريقة تنظيم المعلومات فيه، وهذا الترتيب لأي مدرسة ينتمي في العلم الذي ينتمي إليه النص، ولا بد من سياق أدلة تدل على فهم المحقق لهذا الترتيب، والتعريفات اللغوية في النص، والمصطلحات، سرد

(١) ومثال ذلك: لو افترضتنا أن الكتاب أُلِفَ في علم النحو، فقد يختلف نص المؤلف وكلامه فيه بحسب غرضه من التأليف:

١– فمثلًا: لو كان الغرض من الكتاب تعليمي، فلابد للمؤلف أن ييسر ويساعد المتعلمين المبتدئين، فكون الغرض تعليمي يفرض تيسير، والتيسير يفرض معجم لفظي في الكتاب واضح، فلو وردت قراءتين في اللفظ (جمع الماء في الحوض)، (قرى الماء في الحوض)، فإن المحقق بناء على غرض الكتاب التعليمي يثبت في المتن (جمع) وفي الهامش (قرى) لأنها أكثر وضوحًا؛ لأنه بتحكيم منهج الكتاب التعليمي فلابد أن يكون الكلام واضح وليس بغريب.

٢– أما إذا كان غرض المؤلف تمليك ناصية الأساليب الفصيحة البلاغية التي قالها الأوائل، حتى إذا ما كنت شاديًا في مجال الأدب استطعت أن تستدعي ما حفظته قديمًا، وفي هذه الحالة يعكس المحقق القرار ويختار لفظة (قرى) لأن هذا هو الأسلوب الفصيح الذي درج عليه العرب في استعمالاتهم، ولأن غرض المؤلف في المقدمة إطلاع القارئ لهذا النص محل التحقيق على سمت كلام الفصحاء الأوائل، وهذا يتوافق مع غرض المؤلف،

المؤلف للأحكام، وتحليله لها، والاستشهاد عليها، ورد الاعتراضات مع ضرب أمثلة على ذلك، وإذا ما وجد المحقق اضطراب في الترتيب، فإنه يشير إلى ذلك بإن المؤلف مضطرد في عرض العناصر(١).

لكن قبل الحكم على اضطراد المنهج من عدمه، يجب التنبه إلى أنه قد يكون الاضطراد منهجي عند المؤلف، فعند النقد لا بد من الانتباه إلى ما يسمى بـ "القراءة المتعاطفة" وهي القراءة المتفهمة لطبيعة ما ينبغي أن يكون موجودًا؛ لأن العبرة ليست بالألفاظ إنما بحقائق الأشياء، فالمحقق لابد أن يتنبه إلى وجود نوعين من القراءة للنص:

أولها: القراءة العاذرة للمؤلف: بحيث أنه لو وجد نقص، فيتلمس له هل هو معذور أم لا.

ثانيها: القراءة المعللة: بحيث يبحث المحقق في الرؤوس الثمانية للتأليف، فيمكن أن يكون المؤلف دمج بين اثنين، ويمكن أنه عند حديثه عن الغاية أشار إلى انتماء النص المعرفي؛ لأن عبارات القدماء كثيفة مكتنزة، فلابد للمحقق أن يتنبه إلى هذا جيدًا.

٣- الملاحق (إن وجدت):

يقصد بها ما بعد متن النص مما ألفه صاحب النص بوصفه جزء من الهيكل العام للنص، فهي جزء من النص باستعمالها بمعنى خاص، فهي ليست جزء منفصل مثل الكشافات أو علم التحقيق كله، إنما يراد بها الجزء الأخير من النص إذا كان متميزًا عن المتن، بشرط أن يكون متضمنًا معلومات منفصلة عن المتن، فيذكر مكوناتها وهل متناسقة مع الهدف أم لا.

← **ثانيًا: البنية الصغرى:**

يقصد بها المكونات التي يتكون منها المتن، والترتيبة الكبرى للأقسام داخل المتن، والتي تعني بتنظيم المكونات داخل المتن، فأي نص يتكون من كتب، وداخلها أبواب، وداخل الأبواب فصول، ثم مباحث، وبعدها مطالب، ثم مسائل، ثم نكت، ثم فوائد ...إلخ.

(١) ولا يتجاوز وصف المتن صفحة أو صفحتان على أكثر تقدير، بحيث تعطي نظرة كلية على المتن وطريقة تأليفه، ولو أشرت في الانتماء إلى الترتيب فلابد من الربط بينهما في الهامش.

- **طريقة فحص البنية الصغرى للنص:**

١- **تعيين عينة عشوائية من النص**: وذلك باختيار مجموعة فصول عشوائية تكرارية، فمثلًا: لوكان عدد الفصول "٤" نأخذ الفصل (٢، ٤ أو ١، ٢).

٢- **فحص مكونات كل فصل**: وذلك للحصول على نتائج المكونات الأساسية لكل فصول الكتاب، فمثلًا: لو كانت نتائج المكونات الأساسية (٧)، فننظر في عدد الفصول التي تم اختيارها من العينة العشوائية كلها، وينظر في الترتيب في كل فصل على حدة.

٣- **الخُلُوص إلى النتيجة بعد الفحص**: أن هذا الفحص تبين منه إما انتظام وجوه المعلومات في كل الفصول[١]، أو وجود اضطراد في ترتيب المعلومات، وإذا كان هذا الاضطراد قائم ينقده المحقق، بحيث أن كل معلومة لها منهجية خاصة.

(١) فمثلًا: قد يدمج المؤلف المعنى اللغوي في الاصطلاحي، فلابد عند الفحص التنبه إلى ذلك، أن مكونات الفصل قائمة، لكن وجد فصل من الفصول دمج بينهما، فلا يوجد انتقاد على المؤلف وانتظام المعلومات قائم، وكذلك أحيانًا تكون المسألة المعروضة مجمع عليها ومتفق عليها مسلمة بين المذاهب فلا يوجد انتقادات عليها واعتراضات، فعندئذ وجد انتظام المعلومات عند المؤلف.
ومثال ذلك أيضًا: دراسة الشواهد التي أوردها المؤلف هل كان ينسبها أم لا؟؛ ذلك لأن نسبة الشواهد تعتبر درجة من درجات الاعتماد على النص، وهذا يدل على أن هذا الدليل لا يتطرق إليه قدر من الشك، فهناك فرق بين إقامة القاعدة النحوية على شاهد مجهول وبين شاهد منسوب إلى صاحبه، وهناك فرق أيضًا بين توهم نقد مسألة فقهية لقول نسب لقائله وبين أن يقول المؤلف "قال بعض الفقهاء"، فكل هذا يحل مشكلات كبيرة جدًا تظهر عند معالجة النص تنصب في التحقيق.

* (٣/٥) خطاب المصادر[1].

← (١/٣/٥) الفرق بين مصادر وموارد النص.

- النص يتكون من:

١- حر كلام المؤلف.

٢- نقول يستدعيها المؤلف لغرض ما يتعلق بتأليفه: وهي إما لإثبات كلام المؤلف، أو نقض رأي آخر، أو للزيادة أو النقص، أو استدراك نصوص، أو استتر وراءه كلام صعب فاستطرد ليصير بعيد.

ولذلك عند التفريق بين مصادر النص وموارد النص، لابد أن نقف على أصل الكلمتين في اللغة حتى نستطيع أن نفرق بينهما.

فالورود في اللغة: الإشراف على الماء وغيره، دخله أو لم يدخله وفي اللغة: {وردت بلد كذا، وماء كذا، إذا أشرف عليه، دخله أو لم يدخله، فالورود بالإجماع ليس بدخول[2]، فهو بمعنى أنه لم يأخذ منها شيء، وما أخذه لم ينتفع به.

والصدور في اللغة: الصاد والدال والراء أصلان صحيحان، أحدهما يدل على خلاف الْوِرْدِ... صدر عن الماء، وصدر عن البلاد، إذا كان وَرَدَهَا ثم شَخَصَ عنها[3]، فالإصدار بمعنى الوصول والأخذ والانتفاع، فمن وصل وأخذ ما يرد ورجع وانتفع به يسمى "أصدروا"

وقد تأكد هذا المعنى في قوله تعالى في قصة موسى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدۡيَنَ ... قَالَتَا لَا نَسۡقِي حَتَّىٰ يُصۡدِرَ ٱلرِّعَآءُ﴾ [القصص:٢٣]

ومما سبق يمكن أن نعرف كلًا من مصادر وموارد النص أنهما:

– **مصادر النص:** ما وصل إليه المؤلف في مجال اختصاصه، وأخذ منه، وانتفع به، ورجع إليه وأثبته في مكانه.

– **موارد النص:** ما وصل إليه المؤلف لكنه قد لا يأخذ منها شيئًا، وما أخذه لم ينتفع به.

---

(١) ويقصد بها دراسة المصادر التي اعتمدها المؤلف في الكتاب محل التحقيق بوصف المصادر جزء من دراسة النص وجزء من دراسة المنهج، ذلك لأن المنهج والمصادر جزء كبير داخل تحت دراسة النص، و الفيلولوجيا في العالم العربي ترجمت على أنها دراسة للمنهج والمصادر.

(٢) انظر: تاج العروس، للزبيدي ٢٨٩/٩.

(٣) انظر: مقاييس اللغة ٣٣٧/٣.

ومن هنا يتبين لنا أن كلمة مصادر النص هي الأكثر دلالة على ما نعنيه بدراسة مصادر النص، وهي النقول التي وصل إليها المؤلف وأخذ منها وانتفع بها ورجع إليها وأثبته في كلامه لأغراض ما في تأليفه، فلذلك أطلقنا عليها مصادر النص وليست موارد النص.

← **(٢/٣/٥) كيفية دراسة المصادر.**

(١) – أنواع المصادر داخل النص.

أ- **كتب ذكرها المؤلف ونص عليها**، فيقول في نصه مثلًا: قال سيبويه في الكتاب، قال الزمخشري في المفصل...وهكذا.

ب- **نقول عن العلماء ولم يصرح باسم كتبهم**، فيقول في نصه مثلًا: قال ابن هشام، قال سيبويه، قال السيوطي...وهكذا.

(٢) – مواضع المصادر داخل النص.

هناك ثلاث أماكن يمكن أن تكون مظنة تواجد المصادر في النص محل التحقيق، يجب على المحقق النظر فيها، وهي على الترتيب:

١. المقدمة: عادة ما يذكر المؤلف مصادره في مقدمته.
٢. الخاتمة: قد يذكرها في آخر الكتاب في ملاحق الكتاب.
٣. الأعلام داخل النص هم المصادر: فإذا لم يجد المحقق مصادر النص لا في المقدمة ولا الخاتمة، فإنه يجمعها بحكم معالجته للنص من أقوال العلماء المذكورة في النص، لأن المؤلف ما جمع مادته كتابه إلا من نقول العلماء في كتبهم، فكما أشرنا سابقًا أن مصادر النص قد تكون نقول لأعلام فيوثقها المحقق من كتبهم، وتكون هي مصادر النص[١].

---

(١) فإن المحقق عند معالجته للنص، ومن أسس المعالجة أن كل رأي منسوب إلى صاحبه، الأصل أن يوثقه بما يثبت صحة نسبته التي جاء بها المؤلف، فعند المعالجة المحقق يقوم بتخريج هذه النصوص، فمن خلال الأعلام ومن خلال المعالجة أصبح لدى المحقق قائمة بنقول الأعلام، فالعلم الذي قال رأيه أخرجه من كتب العلم، فمن طريق الأعلام يقوم المحقق بعمل ترتيب موضوعي لهذه القائمة، فيضع أعلام النحاة مستقلين، وأعلام المفسرين، وأعلام المحدثين... وهكذا، ثم يكون الترتيب خاضعًا لنوع النص الفني محل التحقيق.

(٣) - كيفية ترتيب المصادر.

١- تُقسَّم المصادر موضوعيًا ثم يتم ترتيبها إما:

أ- خارجيًا: ترتب المصادر حسب الأقرب لفن النص.

ب- داخليًا: ترتب حسب ما يقول تاريخ علم النص.

٢- تعيين المجموعات التصنيفية لمصادر النص كالتفسير، أو الحديث، أو الأصول، أو المعاجم...إلخ، فيضع المحقق أول مجموعة كتب مراجع العلم محل اختصاص المؤلف، والمجموعة الثانية تكون الأقرب لدائرة العلم، ثم المجموعة الثالثة أقرب لدائرة العلم وهكذا، ولا تزيد في الغالب عن خمس مجموعات، ومثال ذلك:

-لو كان الكتاب في النحو، فأول مجموعة توردها في أقسام المصادر هي كتب النحو.

-لو كان الكتاب في البلدانيات (الجغرافيا)، فأول مجموعة توردها في أقسام المصادر هي كتب البلدانيات بأنواعها المختلفة، وإذا وجد في النص آيات قرآنية استشهد بها المؤلف لأماكن أو أحاديث وجِد فيها أماكن، أؤخرها لا أؤخرها اتهامًا، فليس المراد هنا التكشيف، إنما المراد دراسة النص والإيصال للقارئ أن هذا المؤلَّف يمثل قيمة علمية معرفية منهجية[١].

-لو كان الكتاب في التفسير، فتأتي المجموعة الأولى مصادر كتب التفسير التي اعتمد عليها المؤلف في النص محل التحقيق، ولابد من النظر أولًا إلى نوع التفسير الذي يحقق له هل تفسير بالمأثور فيمنح المحقق المرويات درجة اعتبار بالغة، فيأتي بكتب السنة في المجموعة الثانية، ولو كان التفسير نحوي فيأتي بعد المصادر التفسيرية كتب النحو؛ لأنه تفسير نحوي، ولو كان مشهور بالقراءات الشاذة فيأتي بالمجموعة الثالثة بكتب القراءات الشاذة...وهكذا.

ولا يتم الترتيب بالتاريخي أو الألفبائي، إنما موضوعي بحسب مناهج كل علم ومذاهبه ومدارسه[٢].

فلذلك في دراسة النص تأتي دراسة المنهج أولًا قبل دراسة المصادر؛ ذلك لأن المنهج حاكم على المصادر.

(١) والمقصود من ذلك: أن المؤلف في علم الجغرافيا العربية التراثية كان ينطلق من منهجية ثابتة مستقرة، بدليل أن أكبر أجزاء المصادر التي اعتمد عليها وصل إليها وأخذ منها وانتفع بها وصدَّرها في كتابه كانت كتب الجغرافيا والبلدانيات.

(٢) فمثلًا: في علم التفسير يوجد مناهج للتفسير ومذاهب التفسير ومدارس، وهناك التفسير بالمأثور ويرتب داخله: يأتي الصحابة أولًا، ثم التابعين، ثم ابن جرير الطبري...وهكذا، والتفسير بالرأي منه المحمود والمذموم، فيرتب اللغوي ثم النحوي ثم البلاغي ثم المنطقي ثم العلمي ثم الفلسفي ثم الصرفي...وهكذا.

(٤) - طرق التعرف على مصادر النص:

١- يمكن للمحقق أن يتوصل إلى معرفة مصادر النص من خلال عمله للكشافات، بحيث أنه يذكر فيها الكتب المذكورة في المتن والتي اعتمد عليها المؤلف في كتابه، والأعلام؛ لأن العَلَم يمكن خلاله الرجوع إلى المصدر، ثم يقوم المحقق بدراسة هذه المصادر.

٢- من خلال تعيين الانتماءات المعرفية للنص (الأصلي والتبعي) يمكن من خلال ذلك معرفة مصادر النص.

٣- تظهر القيمة العلمية المعرفية المنهجية في دراسة المصادر، عندما ينظر المحقق للموضوعات عند المؤلف عند دراسة المصادر، وينظر إلى الكم الأكبر له للعلم مجال اختصاصه، بحيث لو قلت المصادر في مجال اختصاصه ينقده المؤلف.

(٥) - منهج المؤلف أو المصنف في التعامل مع المصادر.

- هناك ثلاث طرق نظرية للمعالجة:

أ- **النقل النصي**: المؤلف ينقل النص كما هو حرفيًا دون تصرف فيه كما ورد في المصدر الذي ينقل منه.

ب- **النقل بتصرف، ولها أكثر من حالة:**

- **النقص**: أن يسقط كلام لا يحتاج إليه من النص الذي ينقل منه[١].
- **الزيادة**: أن يشرح كلام من ينقل منه؛ لأن كلام من ينقل منه كثيف ومكتنز العبارة.
- **إعادة صياغة وتحرير**: أن يختصره بلغة المؤلف، فيذكر مضمون الكلام المنقول منه.

(١) ومثال ذلك: قد يتحدث المؤلف عن التجديد، وأن الله جعله مبهمًا في الأمة، يصح قيام الواحد به والاثنان به والمجموع به، ويصح قيام الرجال والنساء، ويصح اشتراكهما معًا في القيام بواجب التجديد، والدليل اللغوي على ذلك ما ورد في الحديث النبوي: «قال رسول الله ﷺ: يبعث الله على رأس كل مائة مَنْ...»، فالحديث استعمل اسمًا من الأسماء الموصولة الدالة على الإبهام؛ لأن مَنْ تستعمل مع الجميع ذكورًا وإناثًا، مفردًا أو جمعًا، فنقول: جاءت من أحبها، جاء من أحبه، جاء من أحبهما، جاء من أحبهم...
- وهنا المؤلف أسقط من النص ما لا يحتاج واستشهد بما يحتاج إليه من النص وساق الشاهد فقط الدال على كلامه، فنحن نُأصل أفكارنا اعتمادًا على النص.

ت- **النقل بالإشارة**: وهذا النوع من النقل كثير جدًا، فمن ذلك: أن يقول المؤلف في حديثه وهو ينقل عن الأئمة: «وقد ورد ذلك عند مشاهير النحاة»، أو يقول: الكعبة البناء المربع، وبها نطق القرآن، أو يقول: السحت حرام، وبه نطق القرآن.

فهذا النوع من النقل أتتبعه عند معالجة النص وأشير إلى مصدره[١].

(٦) – طرق المؤلف في توثيق النقول.

- هناك ثلاث طرق في التوثيق:

أ- **الصورة المثالية**: وهي أن ينقل المؤلف النص فيذكر مصدر النص كاملًا بذكر الكتاب، والمؤلف، والمؤشر المكاني (اسم الفصل أو اسم الباب)، وهذه الصورة لا تكاد تكون موجودة ولكنها موجودة أحيانًا بنسبة قليلة[٢]، فيقول مثلًا: قال سيبويه في الكتاب باب الاسم والفعل...، قال الشافعي في الأم في باب الحُبُس...

ب- **الدرجة الثانية الشائعة**: وتكون بذكر المؤلف والكتاب فقط أو المؤلف فقط إذا كان له كتاب واحد ألفه مثل: سيبويه فليس له إلا كتاب المعروف باسم «الكتاب»، فلا يذكر المؤلف عند النقل المؤشر المكاني أو الموضع، فيقول مثلًا: قال الزمخشري في المفصل.

ت- **الدرجة الثالثة**: وتكون بالإخفاء أو التعمية على المصدر، بحيث يمكن إخفاء المصدر نتيجة للتعصب لمذهب ما، أو قد يكون لأسباب أخلاقية فلا يريد أن يسيئ إلى المؤلف الذي ينقل منه[٣].

---

(١) فالمحقق عند معالجة هذا النوع من النقل مثل ما ورد في دعوة المؤلف أن الكعبة البناء المربع يشير في الهامش بقوله: انظر سورة كذا، الآية كذا، دون ذكر نص الآية؛ لأن المؤلف كان من الأولى أن يذكرها لكنه اكتفى بالإشارة فقط، فالمحقق يعالج النص كما أراده المؤلف وليس من وظيفته مخالفة المؤلف، وإنما ينشر النص نشرة نقدية للمؤلف –دون شرح أو إكمال– باستعادة الصورة التاريخية، مع إقامة الدليل على صحة ما ورد بهذه الصورة التاريخية إما على صدق ما قرر أو على كذب ما قرر، وهذا هو التحقيق.

(٢) فعند غياب التوثيق المثالي لا ينتقد المحقق المؤلف، قد يكون لشهرة الكتاب مثلًا.

(٣) فمثلًا: قد تكون المسألة غير منضبطة والمؤلف جليل القدر ولا يريد أن يسيئ إليه بالكلام، وأحيانًا ينسج كلام يبعد ذهنك عن المشهورين، مثل ما فعل الثعالبي في فقه اللغة حين تكلم عن الهِجار فقال: باب في الحبال، والهِجار حبل الليف، فيقول: وزعم بعض متكلفي المفسرين أن قوله تعالى: «واهجروهن في المضاجع» مأخوذ من الهجار الذي هو حبل الليف، فاتضح أن قوله متكلفي المفسرين أنه يقصد الإمام الطبري، فقال في تفسيره: "وأولى الأقوال عندي بالصواب أن قوله تعالى مأخوذ من الهجار الذي هو حبل الليف".

(٧) - وظائف المصادر.

- يتمثل هدف المؤلف في استعماله لهذه المصادر فيما يلي: -

١- **الوظيفة البنائية** (التأسيسية): أي مؤلف عندما يؤلف كتابًا فإنه يرجع إلى المراجع لكي يستطيع بناء مادة كتابه.

٢- **الوظيفة الاستدراكية**: قد يوجد كلام في المسألة التي يحررها المؤلف ناقص عن غيره فيستدرك عليه، فيحتاج أن يأتي بمراجع ليكمل لها.

٣- **الوظيفة التوثيقية**: قد يستعمل المؤلف المصادر في كلامه ليُعضد كلامه، فهو قد ينقل رأي شائع ومنتشر لكنه ليس بجديد، فلو ذكره بدون دليل فإنه يُشَكُ في قوله، فيأتي بأدلة ليدعمه ويعضده.

٤- **الوظيفة الإقناعية** (حجاجية): عند عرض المؤلف لمسألة قد يجادل فيها، فلابد أن يأتي بأدلة من مراجع ليُسكِت الخصم.

٥- **الوظيفة الدفاعية**: يحتاج المؤلف إلى هذه المصادر ليتترس بالمؤلف (يتخذه دفاعًا)، وهذا يكون في الآراء العلمية التي يمكن أن تمثل صدمة للمتلقي[(١)].

٦- **الوظيفة التصحيحية**: من الممكن أن تكون المصادر فيها كلام والعلم المنتشر الآن فيه كلام مخالف لما هو في المصادر، فالمؤلف عندما ينقل فإنه يصحح السابق باللاحق الشائع.

(١) مثال ذلك: إذا أراد المؤلف في كلامه أن يقول على الصحابي أنه يجري عليه أحكام الجاسوسية، فيستدل على ذلك بما أورده البخاري في صحيحه في قوله "باب الجاسوس"، وما ورد في الترمذي "باب الجاسوس الذي له سابقة في الدين"، فلابد على المؤلف أن يوصل المعلومة للمتلقي دون أن يتهم أحد أو يوهمه، وهذا من حسن التأليف إيصال المعلومة دون إثارة شغب للمتلقي، فالمتلقي جزء من التعليم، والمتعلم لابد أن يكون رحيم بالمتعلمين، وجزء من الرحمة ألا يعرض المعلم المتلقي لتمزق داخلي وتشتت في العلم.

♦ (٦) المكمل السادس: مسوغات إعادة التحقيق.

نتيجة اجترار التحقيق ظهرت الحاجة المُلِحة في المكملات بإضافة مكمل يأتي بعد دراسة النص يسمى "فحص المسوغات الداعية إلى إعادة التحقيق، بيننا وبين نشرة نقدية سبق تحقيقها"، وهذا المكمل لا يُحتاج إليه عند تحقيق النص لأول مرة، ولا يأتي في المكملات الحديثة القبلية.

ولذا كان لزامًا على المحقق الذي يُقدِم على إعادة تحقيق نص سبق نشره نشرة نقدية أن يحترم القارئ، ويوضح له الدواعي التي دعته إلى إعادة التحقيق من جديد، ليس هذا من فضول العلم، إنما هو سؤال أخلاقي؛ لأنه من الوفاء بالعلم ذكر جهد السابقين وما قاموا به من غير تطاول.

- أقوال مجتمع المنظرين للتحقيق في مسوغات إعادة التحقيق:

نظرًا لعدم وجود هذا المبحث في أدبيات التحقيق، مما جعل المنظرين للتحقيق منقسمين على قسمين:

١- قسم يرفض إعادة التحقيق.

٢- قسم لا يعطي للأمر أهميته الحقيقة، فترك الموضوع بلا قواعد.

وكل هذا يَضُر بالعلم؛ ذلك لأن المحقق المتوجه إلى إعادة التحقيق للنص أصبح صاحب قرار سديد حقيقي لوجود المسوغ لذلك، فالنص السابق لا يجوز الاعتماد عليه في حركة العلم وضار بالتأليف لأسباب معينة، وبالتالي لا يمثل هذا النص شيئًا، والاعتماد عليه يقينًا سيوقع في الأخطاء ولا يمثل صاحبه، فيكون عدم التحقيق لأنه نُشِر من قبل نشرة نقدية إهانة وتجاوز في حق العلم، وإن لم يكن لإعادة التحقيق سبب، فإنه يكون هدر للملكيات الفكرية وسرقة لجهود الآخرين، وعدم احترام لأمانة جهد السابقين.

* (١/٦) مفهوم إعادة التحقيق[١]

هو إعادة نشر نص من النصوص نشرة نقدية مرة أخرى سبق أن ظهر منشورًا نشرة نقدية من قبل، ويعلم المحقق الأخير بأمر ما سبق نشره.

ومن خلال التعريف تبين وجود قيدان في التعريف:

- **أولهما**: **عدم العلم**، فلا يسمى عدم العلم بأمر ما سبق نشره إعادة تحقيق، إنما هو تحقيقان متزامنان، سببه مشكلة عدم التنسيق في العالم العربي، أو أن المحقق لم ينتبه إلى النشرة الأولى.

- **ثانيهما**: **الأصل المطبوع**، إذا نُشِرَ النص نشرة بقصد دراسته وتداوله، ولم يُنشر نشرة نقدية، فهذا لا يدخل ضمن ما يسمى إعادة التحقيق، وهذا ينطبق على أوائل المطبوعات فهي تتدخل تحت مفهوم المخطوط؛ لأنهم حولوا الإملاء القديم إلى إملاء حديث باستخدام آلة من ألات الطباعة القديمة كالحجرية مثلًا[٢]، فعادة كل النشرات الحجرية القديمة كانت عن أصول خطية وفقدت هذه الأصول، فعند وجود مثل هذه المطبوعات فإنها تعتبر نسخة خطية تتدخل ضمن باقي المخطوطات.

* (٢/٦) الأدبيات التي تحدثت عن مسوغات إعادة التحقيق.

تحدث كل من د. عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان- ١٩٩٤م، في كتابه «تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل»، **ود. حسن الملخ** (أستاذ النحو في الجامعة الأردنية) في بحث نشر في مؤتمر في الجامعة الأردنية ٢٠٠٥م، وصدرت بحوثه في ثلاث مجلدات، وفيه بحث عن مسوغات إعادة التحقيق، وهو العمدة في هذا الباب، فقالوا إن مجموع ما ينبغي أن يعاد من أجله التحقيق ما يلي: -

١- عدم اعتماد أصول التحقيق أصولًا للتحقيق.

٢- ظهور نسخ مفيدة أفضل مما نشر من قبل.

(١) التحقيق: هو استعادة الصورة التاريخية لنص قديم اعتمادًا على نسخة خطية على الأقل أو أكثر، مع إقامة الدليل على كون ما يفعله يسمى نشرة نقدية موافقة لمراد المؤلف، بإجراءات منضبطة يتم بها استعادة الصورة التاريخية للنص.

(٢) ولأنهم ساعة حولوا الخط اليدوي إلى خط مطبوع لم يكن مقصدهم أن ينشروه نشرة نقدية، وإنما قصدهم نشر الكتاب لدراسته وتداوله، فليس هناك اجتهاد نقدي في هذا النوع من المطبوعات أو ما يدل على أنه نشر نشرة نقدية من قبل من حيث عمل المكملات اللازمة للنص كدراسته وتوثيق النسخة وترجمة المؤلف ومعالجة النص...إلخ.

*** (٣/٦) نماذج من الواقع العملي للمحققين المعاصرين الذين أعادوا تحقيق نصوص سبق نشرها نشرة نقدية**

١) **د. رمضان عبد التواب ١٩٨١م، قام بإعادة تحقيق كتاب "ما يجوز للشاعر في الضرورة" للقزاز القيرواني-ت ٤١٢هـ،** هذا الكتاب نشر من قبل بتحقيق/د. منجي الكعبي التونسي، ثم أعيد نشره في القاهرة ١٩٧٣م د/محمد زغلول سلام ود/ مصطفى حدارة، حتى جاء الدكتور رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي فقاما بإعادة التحقيق اعتمادًا على وجود خمس مشكلات فيما نُشِرَ من طبعة منجي الكعبي ومن بعده وهي: -

١. أوهام في القراءة.
٢. أوهام في الضبط.
٣. سقط في النص.
٤. تغيير عمدي مع إقامة الدليل على ذلك.
٥. مشكلات صعبة في التخريج.

٢) **د. محمد أحمد الدالي ١٩٨٦م، أعاد تحقيق كتاب "الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس المبرد"** نشر من قبل عدة مرات، حيث نشره ويليام رايت على سبع نسخ خطية، ثم نشره زكي مبارك وأحمد شاكر ١٩٣٣م، ثم نشره أبو الفضل إبراهيم ١٩٥٦م، لكن محمد الدالي أعاد نشره على سبع نسخ خطية لكنه وضع منهج جديد مختلف عما سبق، وقال إن ما سبق وإن كان نُشِرَ نشرة نقدية إلا إنه غير مستوفي للشروط، فاعتمد في نشرته على: -

أ- المطبوعة الأولى لويليام رايت.
ب- كتاب "رغبة الأمل للمرصفي" واعتبرها نسخة أخرى؛ لأنها شرح غير معلوم الأصول لكنه متضمن النص بالأصالة.
ت- "تنبيهات علي بن حمزة الأصفهاني" وذلك لأن فيها فصل كبير عن أخطاء القالي في الكامل، فاعتبرها مصدر أثناء المعالجة.
ث- "تعليقات البطليوسي على الكامل".
ج- "تعليقات الوقشي الأندلسي على الكامل".

٣) **د. زكريا سعيد علي**[١]، **أعاد تحقيق كتاب نشر من قبل اسمه "الفوائد المشوق**[٢]، **لابن القيم الجوزية**"، نشره بعدما صحح نسبته إلى مؤلف آخر وهو (ابن النقيب المفسر السني)، وما دعاه إلى ذلك أنه صُدِم فيه بمجموع من الآراء التي لا تنكر المجاز، فلو صحت نسبته لابن القيم الجوزية لكان انقلاب معرفي في تاريخ العلم، فتتبع ذلك حتى وجد أكثر هذه النصوص منسوبة لابن النقيب، فبحث عنه حتى وجد كتاب له اسمه "التفسير" لم ينجز إلا مقدمته وسماها (الفوائد المشوق)، فأخذ قرارًا بإعادة التحقيق بناء على ذلك؛ لوجود تغيُّر كبير حدث في منوال حركة العلم، فالكتاب انتقلت نسبته من ابن القيم الجوزية إلى ابن النقيب المفسر السني.

٤) **د. بشار عواد معروف**، من أكثر من قام بإعادات للنشر النقدي في نصوص محققة من قبل، مثل: **كتاب "تاريخ مدينة السلام**" والذي نشر من قبل باسم "تاريخ بغداد" فصحح اسم الكتاب وأعاد نشره، وكذلك "موطأ الإمام مالك برواية يحي الليثي" أعاد نشره بعد حصوله على نسخة نفيسة لم يقف عليها الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في نشرته للكتاب[٣].

٥) **د. رجب عثمان، أعاد تحقيق كتاب "ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي**" لاكتشافه نسخ جديدة مؤثرة كميًا وكيفيًا عما نشر من قبل.

٦) **د. خالد فهمي، أعاد تحقيق كتاب "فقه اللغة وسر العربية، للثعالبي**"[٤]، بعدما نُشِرَ من قبل نشرة نقدية سابقة، قام محققها بنشر كل من كتاب (فقه اللغة) مستقل، وكتاب (سر العربية) مستقلًا عنه، واعتمد على مخطوطة جامع صنعاء الكبير والتي كان فيها (فقه اللغة) فقط وليس فيها (سر العربية) سواء كان كتاب آخر أو جزء من الكتاب،

(١) فهو ليس مشهور أنه محقق، وعلى الرغم من أن الكتاب الذي حققه "الفوائد المشوق" مليء بالأخطاء من تصحيف وتحريف وأخطاء وزن شعري...إلخ، لكن تجاوزنا عن هذه الأخطاء للإنجاز في مجال العلم الذي حققه من تصحيح نسبة الكتاب للمؤلف (ابن النقيب) ، إذ لو صحت نسبته إلى (ابن القيم الجوزية) لكان انقلاب معرفي في مجال العلم.

(٢) وهو كتاب في البلاغة بوصفها أحد الأصول اللسانية التي تُشَغل في التفسير.

(٣) وللمزيد من التفصيل راجع مقدمة تحقيق "الموطأ برواية يحيي الليثي" بتحقيق د. بشار عواد، ص ١٠-٢٦.

(٤) هذا التحقيق كان جزء من رسالة الماجستير، والجزء الآخر كان بعنوان (الجهود اللغوية للثعالبي-الأصوات والأبنية والتراكيب والدلالة).

لكن الدكتور خالد فهمي أعاد التحقيق واستعان بأدلة خارجية تمثلت فيما يلي: -

أ- حقق الكتاب على ست نسخ خطية أقدم من مخطوطة جامع صنعاء الكبير، كما حققه على المطبوعة الأولى في تاريخ العالم العربي وهي مطبوعة الخانجي واعتبرها نسخة ثانوية باعتبارها من أوائل المطبوعات.

وهناك مطبوعة أقدم من مطبوعة الخانجي وهي مطبوعة لويس، لكن تم استبعادها لأن شيخه اليسوعي مارس عليها بعض التعديلات، بحيث حذف منها عبارات بحكم أنه مسيحي لم يقبلها؛ لأنها تجعل حجم الحضارة الإسلامية عظيم، فلم تعتبر نسخة ضمن النسخ المعتمدة في التحقيق.

ب- هناك سلسلة إسناد نسب كاملة (إجازة كاملة) عند ابن خير الإشبيلي في الفهرست وصل بها إلى الثعالبي مباشرة بلا انقطاع، وفي عبارة الإجازة قوله: «وقرأت كتابا فقه اللغة وسر العربية...»، ثم ذكر سلسلة الإسناد حتى وصل بها إلى الثعالبي.

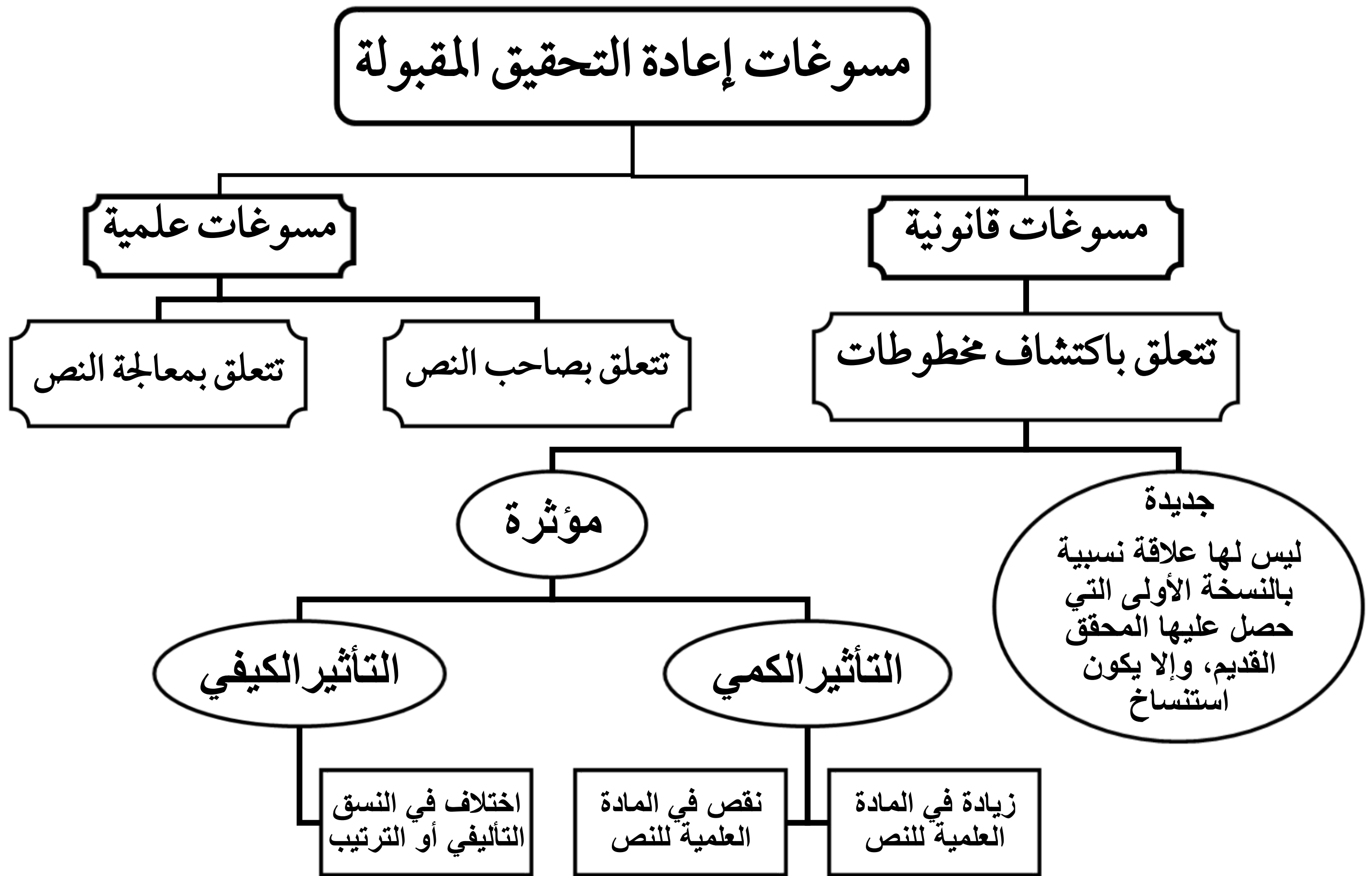
ت- أعاد الدكتور خالد قراءة الكتاب مرة أخرى فوجد في مقدمة الكتاب «هذا كتاب فقه اللغة شفعته بسر العربية ليكون اسمًا يوافق مسماه»، ووجد في الجزء الثاني من سر العربية فصل عما سماه "باب الاختصارات" وهي: نحت الكلام كالحمدلة والقلقلة والحوقلة، وقال: «وقد تقدم في أول هذا الكتاب فصلٌ شافٍ ضم مادةً أوسع مما هنا».

وهنا تبين أن هذا الفصل الوافي الشافي في فقه اللغة، وبهذا تأكد أنهما كتاب واحد من قسمين، ونشر الدكتور خالد مقالة بعنوان "فقه اللغة وسر العربية كتاب واحد وليس كتابين".

* (٤/٦) أنواع مسوغات إعادة التحقيق المقبولة

من خلال التجارب العملية التي فُحِصت سواء تجربة د/ رمضان عبد التواب أو د/ محمد أحمد الدالي، وغير ذلك من التجارب العملية التي دعت بعضًا من المحققين المعاصرين لإعادة الاشتغال بنصوص سبق نشرها نقديًا، تبين أن هذه المسوغات إذا وجِدت وتوفرت لا بد أن تنفذ بضوابط معينة، وهي كافية لاتخاذ قرار بإعادة التحقيق لنص سبق نشرُهُ نشْرَة نقدية.

وملخص هذه الدواعي مجتمعة أو متفرقة تتخلص فيما يلي: -



✓ توضيحات على مسوغات إعادة التحقيق المقبولة:

- **أولاً: المسوغات القانونية (تتعلق بالوعاء المخطوط):**

١- **التأثير الكمي**: من منظور التأثير الكمي إما يكون بزيادة في حجم النص (إضافات في النسخة)، أو تقليل في حجم النص (النسخ خلت من أمور في نسخ منشورة من قبل).

٢- **التأثير الكيفي**: من منظور التأثير الكيفي في النسخ المكتشفة يكون اختلاف في النسق التأليفي، ومن أمثلة ذلك:

-- لو افترضنا أن الكتاب معجم مصطلحات، فالمخطوطة القديمة التي نشرت من قبل فيها ١٠٠ مصطلح، والجديدة المكتشفة فيها ١٠٠ مصطلح، لكن نسق التأليف مختلف بينهما.

أحدهما: نسق تأليفها مرتبة ألفبائي / موضوعي على أبواب العلم.

والثانية: نسق تأليفها مرتبة أبجدي / ألفبائي وعندما يشرح المصطلح لو كان متردد بين أكثر من معنى فيقول المؤلف مثلًا: «المفرد عند النحاة، المفرد عند أهل الاعتقاد، المفرد عند الصوفية...».

-- لو كانت النسخة المكتشفة إبرازة جديدة للمؤلف، فالإبرازات كلما تعددت وجب تحقيقها.

-- لو كانت النسخة المكتشفة مسودة المؤلف، والقديمة التي حققت مبيضة المؤلف أو العكس، يجب تحقيقها؛ لأن المسودة والمبيضة في حق العلم ينبغي أن تنشر، غير حق النقل والاستفادة يكون من المبيضة؛ لأنهما تأليفان لمؤلف واحد.

فربما لا تحتاج في العلم إلا إلى المبيضة فمنها يكون اعتماد العلم، فلا تؤخذ آراء المؤلف إلا من مبيضته؛ لأنها الرأي الأخير الذي ارتضاه المؤلف.

والمسودة عند وجودها وطالما لم يعدمها المؤلف ووصلت إلينا، فلابد أن تحقق؛ لأن هذا النص المحقق للمسودة يستعمل في التشغيل الحضاري في حركة التأليف والنسق وتطور الأفكار وتطور الشخص وتكوينه وانتقاله من مذهب إلى مذهب، وتعارض الآراء عنده وتناقضها فتحتاج للمسودة للتعرف على كل هذا.

فلا يمكن الحكم على تطور آراء المؤلف بالاعتماد على نسخة واحدة (إبرازة واحدة) سواء المبيضة أو المسودة، لو كانت المبيضة لا يمكن أن أقول إنها تطورت بدون وجود المسودة، ولو كانت المسودة لا يمكن أن أقول إن هذا رأيه النهائي.

فهناك فرق بين اعتماد العلم والتحقيق، فالتحقيق ليس فقط من أجل أخذ الرأي النهائي للمؤلِف، إنما لابد من تحقيق المسودة إذا وصلت إلينا من أجل ما أشرنا إليه.

والخلاصة: أن كل ظهور لنسخ خطية جديدة أو مؤثرة سواء من المنظور الكمي أو المنظور الكيفي، وحساب نسبة التغييرات الحادثة في النسخ الخطية، يجعلنا نأخذ قرار لا رجعة فيه بضرورة بوجوب إعادة نشر هذا النص وإن سبق نشره نشرة نقدية أكثر من مرة، لأننا أصبحنا أمام حالة نقول: «إن ما نُشِر لا يمثل المؤلف».

- **ثانيًا: المسوغات العلمية**:

١- المتعلقة بصاحب النص، وتتمثل فيما يلي: -

أ- مجهول النسبة: إذا كان صاحب النص مؤلفًا كان أو مصنفًا مجهول النسبة في التحقيق السابق، والمحقق الأخير نسبه إلى صاحبه، فيجب على المحقق إعادة التحقيق.

ب- مغلوط النسبة: إذا كان هناك خطأ في نسبة الكتاب إلى مؤلفه في التحقيق السابق، والمحقق الأخير صحح نسبته إلى مؤلِفه، فيجب على المحقق إعادة التحقيق.

- **أسباب إعادة التحقيق لوجود مسوغ علمي متعلق بصاحب النص**:

لو أن المحقق نسب الكتاب بالخطأ إلى مؤلف آخر، فهذه النسبة الخاطئة للكتاب أدت إلى الإطاحة بثلاثة علوم في مقتَّل، وهذا يستلزم مراجعة وتصحيح لما يلي: -

١- مراجعة قائمة موضوعات العلوم؛ لأن هذه النسبة خاطئة لصاحب الكتاب.

٢- مراجعة كتب تاريخ العلم؛ لأن المؤلف لم يؤلف هذا الكتاب.

٣- مراجعة موضوعات العلم في تحرير المسائل؛ لانعدام وجود آراء صادرة عن هذا المؤلف باسم هذا الكتاب.

كما يستلزم ذلك مراجعة عمليات المعالجة التي تمت في النص المنسوب خطأ لمؤلفه، وخاصة لابد من معالجة المسائل في التعليق على الآراء، وتوثيقها، والتعريف بالمصطلحات، فكل هذه العمليات تمت بصورة خاطئة بناء على الخطأ الوارد في نسبة هذا الكتاب لهذا المؤلف، وهو لمؤلف آخر.

٢- *المتعلقة بمعالجة النص:*

- **كيفية الكشف عن المسوغات العلمية المتعلقة بالنص:**

بوجود تغيير جوهري أصاب عملية التحقيق في النشرات النقدية السابقة، تمثل في كون المحقق السابق عالج نصه معالجة خاطئة، بحيث أخرج النص إخراجًا ضارًا بالنص، فعندئذ لا بد من عمل ما يسمى بـ "معامل كثافة تشوهات النص" وهي تحقيق معامل إحصائي بحيث لا يقل عن نسبة ٢٥٪ لأخطاء في المعالجة الأساسية للنص الذي سبق نشره نشرة نقدية.

- **وتتمثل هذه المسوغات العلمية فيما يلي:** -

١. وجود أخطاء علمية في معالجة النص، كالتصحيف والتحريف، وأخطاء قراءة، وأخطاء ضبط، وعلامات ترقيم خاطئة، وأخطاء في التخريج والتوثيق والتعليق، الخلط في ترجمة الأعلام، سواء كانت في النصوص اللغوية في النص (جسم النص)، أو النصوص النوعية في النص كالشعر أو حديث أو قرآن.

٢. الحاجة إلى التحقيق النقدي، بحيث إن النص منشور لكن بفهم قاصر للتحقيق؛ لأن عملية التحقيق لها ثلاثة محاور:

[مكملات حديثة قبلية + نص معالج + مكملات حديثة بعدية]

فالمحقق السابق نشر النص معالجًا لكن لم يضع له مكملات قبلية ولا بعدية حديثة لازمة للنص في ضوء مفهوم عملية التحقيق؛ لأن النشرة النقدية جِماع ثلاثة أعمدة رئيسية هي:

١- أداء النص ومعالجته. ٢- صناعة مكملات قبلية. ٣- صناعة مكملات بعدية.

٣. غياب الهوامش العلمية للشروط المنهجية في التحقيق مع مسيس الحاجة إليها، فليس المهم الإشارة إلى صحة النص بل لا بد من بيان طبيعة النص.

* (٥/٦) مسوغات إعادة التحقيق غير المقبولة

وتتمثل هذه المسوغات فيما يلي: -

١- اعتماد المحقق الأخير على نفس النسخ التي اعتمد عليها المحقق السابق في نشرته النقدية، أو اعتماده على مطبوعة فقط دون الاعتماد على نسخ خطية.

٢- ادعاء اكتشاف مخطوطات غير جديدة بمعنى أنه لها علاقة نسبية مع المخطوطات السابقة، وأيضًا مخطوطات غير مؤثرة كميًا أو كيفيًا(١).

٣- التوسع في التخريج عند المعالجة، فليس الاختلاف في منهجية المعالجة مسوغًا لإعادة التحقيق، سواء توسع المحقق السابق فيقتصد المحقق الأخير، أو العكس يقتصد لأنه متوسع، إنما ما يكون مسوغًا عند وجود مشكلات تتعلق بالمعالجة لا بمنهجية المعالجة(٢).

٤- غياب الكشافات ليس مسوغًا لإعادة التحقيق على الرغم من أنه جزء من الممارسة النقدية للتحقيق؛ ففي ظل إطار المدرسة المصرية بعبقرية روادها استطاعت أن تجعل الكشافات أو التكشيف أعمال مستقلة، فعلم الفهرسة استقل بالتأليف، بحيث يمكن عمل كشاف للكتاب الذي نُشِر من قبل ولا يوجد به أخطاء كبيرة في المعالجة أو مسوغات لإعادة التحقيق، فيتم عمل الكشاف مستقلًا، وينشر باسم المحقق الجديد، ويوضع بجانب التحقيق السابق نشره نقديًا، ومن النماذج العملية التي تدل على قيام المحققين بعمل كشافات لكتب نشرت من قبل، فمنها: -

– د/ محمود الطناحي، قام بعمل كشافات لـ "ديوان المعاني، للعسكري"، و "الأصول في النحو، لابن السراج".

(١) مثل: كتاب علل النحو لابن الوراق، نشر أربع مرات كلها نشرات لا جديد فيها من المخطوطات، إنما فيها توسيع في التخريج ومعالجة النص.

(٢) مدارس في التخريج هي:

١- الاقتصاد في التخريج: وهي مدرسة الشيخ شاكر المتأخرة وعليها سار د. محمود الطناحي متأخرًا، مثل: تخريج البيت في ديوانه فقط وهكذا.

٢- الاستقصاء في التخريج: بمعنى التوسع في التخريج، وهي مدرسة الأستاذ عبد السلام هارون، والتي أرسى قواعدها د. رمضان عبد التواب، وإليها ينتمي د. محمود الطناحي في أول حياته.

– أ/ عبد السلام هارون، قام بعمل كشافات في مجلد مستقل لـ "المخصص، لابن سيده"، و "تهذيب اللغة، للأزهري".

– د/ خالد فهمي، قام بعمل كشاف اللغة ومسائل العلم مستقل لـ "فقه اللغة وسر العربية، للثعالبي".

– معهد المخطوطات العربية، قام بعمل كشافات مستقلة لـ "كتاب الخصائص، لابن جني" ونشر مستقلًا.

* **(٦/٦) تسكين مكمل مسوغات إعادة التحقيق على خريطة العمل في المكملات القبلية**

يأتي المكمل الخاص بمسوغات إعادة التحقيق بعد مكمل دراسة النص، ومكمل صناعة قائمة تراث الفن، ويأتي بعنوان "مسوغات إعادة التحقيق" وبعض الأساتذة يضيفون "بين نشرتنا ونشرة سابقة"، ويذكر فيه المحقق فيه المسوغات التي دعته إلى اتخاذ قرار بإعادة التحقيق فإما أن تكون: -

١- مسوغات قانونية تتعلق باكتشاف نسخ جديدة مؤثرة، ولابد من تفصيل مفهوم المؤثر الكمي والكيفي، وبيان أن هذه النسخ الجديدة لا ترتبط نسبًا بالنسخ التي حُققِ عليها من قبل، وبيان هل أضافت للنص المحقق من قبل، أو نقصت عن النص الذي نُشِرَ من قبل.

٢- إذا لم يكن السبب اكتشاف نسخ خطية جديدة ومؤثرة، وإنما كان تغيير جوهري في النص، أو جهل نسبة أو مفهوم قاصر للتحقيق أو تصحيح نسبة الكتاب، فلابد من شرح السبب تفصيليًا، مع إقامة الدليل على ذلك بذكر أمثلة كثيرة توضح الأخطاء الخاصة بكل عنصر، وإذا كان الخطأ نسبة المؤلف، فلابد من بيان صحة النسبة الجديدة ويأتي هذا أيضًا في توثيق النص بالاعتماد في توثيق النسبة على الأدلة الخارجية والداخلية.

* (٧/٦) منهجية نقد تحقيق النشرة السابقة عند إعادة التحقيق

١- لابد من سياق أمثلة فاضحة تقييم بها الدليل على ضرورة ووجوب إعادة التحقيق سواء ما يتعلق بالمسوغات القانونية أو المسوغات العلمية.

٢- عند النقد يستحب للمحقق الأخير عدم استعمال عبارات واضحة تقترب من محقق النشرة السابقة في توهمه أو تخطئته، بل لابد من التركيز على ما في النص من أخطاء.

٣- عند التصحيح لابد من صياغة التصحيح بما يسمى في العلم بلغة الإقصاء، فلا تقول: «وقد أخطأ يقيني»، وإنما تقول: «ويبدو من هذه العبارة التي ساقها أنها تحتاج إلى مراجعة».

٤- إقامة الدليل على صحة الرأي المخالف لما في النشرة السابقة، وليس بالقرينة والشاهد.

* (٨/٦) أثر إعادة التحقيق لنصوص من منظور غير مقبول

عند اتخاذ قرار بإعادة تحقيق نص لوجود مسوغ، وهذا القرار كان خاطئًا فينتج عن ذلك حدوث ما يلي: -

١- فوضى في مفهوم مصطلح التحقيق.

٢- تشويه سمعة العلم.

ثانياً:

المكملات الحديثة

الكوديكولوجية[1]

غير المباشرة

(المتعلقة بالوعاء-النسخ الخطية)

(١) الكوديكولوجيا: دراسة الشكل المادي للكتاب المخطوط بوصفه أثرًا ماديًا.

♦ (١) المكمل الأول: وصف النسخ الخطية المعتمدة[1].

بعد أن جمع المحقق نسخ المخطوطات للكتاب مشغلة التحقيق، فإن هذا الجمع يترتب عليه ترتيب منازل هذه النسخ وتشجيرها وبيان نسبها، ويترتب على ذلك قرارين:

١- إما إبقاء النسخ جميعًا للعمل عليها.

٢- وإما إبقاء بعض النسخ واستبعاد بعضها؛ لأنه ثبت أن ما تم استبعاده متصل اتصال استنساخي بنسخة موجودة من قبل.

وبناء على نتائج عملية الجمع وترتيب منازل النسخ، وما تم استبقاؤه للعمل عليه يتم عمل مبحث مستقل به في المكملات القبلية وهو ما سوف نتحدث عنه في هذا المكمل بعنوان:

{وصف النسخ المعتمدة، ومنهج التحقيق واجراءاته}

*** (١/ ١) إجراءات وصف النسخ الخطية.**

○ (١/١/١) الإجراء الأول: ترتيب النسخ المعتمدة وترميزها.

- **مفهوم الترتيب**: هذا الترتيب ليس ترتيب تاريخي وإنما ترتيب اعتباري بحسب صلة اعتماد النسخة في النص، بمعنى أي النسخ يكون النصوص والأقوال فيها معتبرة يبنى عليها حكم عند الاختلاف في المقابلة وإثبات فروق النسخ، فالنسخة التي تأتي في المرتبة الأولى في الترتيب هي التي قام عليها الدليل أو الشاهد أو القرينة بكونها أصح النسخ، وهي التي اطمئن المحقق إليها بوصفه حاكمًا وقاضيًا في عملية التحقيق.

فمثلًا: لو وجد خمس نسخ ومنهم نسخة المؤلف، فإنها تأتي في المرتبة الأولى؛ لأنها هي المعتمدة في التحقيق، وأيضًا لو وُجِد أربع نسخ ومنهم نسخة متأخرة لكنها مقروءة على عالِم متخصص في فن النص، والنسخ الباقية أقدم منها، فإنها تأتي في المرتبة الأولى؛ لأنها تكون أصل في التحقيق.

---

(١) التحقيق كما ذكرنا أنه: إخراج نشرة نقدية على وفق مراد المؤلف اعتمادًا على نسخة خطية على الأقل، فإن لم يكن هناك نسخة خطية على الأقل فلا يسمى تحقيقًا، بل يسمى جمعًا أو إعادة بناء أو ترسيم نصوص...إلخ، وفي هذا المكمل نوصف هذه النسخ المعتمدة في التحقيق.

- **مفهوم الترميز**: استعمال الرموز المختصرة في اسم المكتبة التي تحتفظ بالنسخة وبها سميت النسخة، وسبب استعماله؛ لأنه عند إثبات فروق النسخ في الهوامش لابد من الاختصار حتى لا يُثقل الهامش بذكر اسم النسخة كاملًا.

والأفضل الاجتهاد في عمل رموز سهلة وغير منقوطة حتى لا يحدث تورط واختلاط عند الكتابة، فمثلًا: نسخة دار الكتب المصرية يرمز لها بـ (ك)، ونسخة الظاهرية بـ (هـ).

○ (٢/١/١) **الإجراء الثاني: الوصف المادي للوعاء (النسخ الخطية).**

- **مفهوم الوصف المادي**: يجب على المحقق أن يراعي عند الوصف المادي للنسخ أنه ليس دارس للكوديكولوجيا، وإنما هو محقق في المقام الأول، فيركز انتباه على الفيلولوجي (النص) وليس الكوديكولوجي (الوعاء)، على الرغم من استعماله لإمكانيات الكوديكولوجيا وجهازها الاصطلاحي، وما يعتبر فيها ومفهومها لخوارج النص، والظِهرية، وقيد الفراغ، والتملكات...إلخ، فيجب على المحقق ضرورة الانتباه إلى رصد ما يعينه على التحقيق بما يخدمه في عملية معالجة النص وتوثيقه.

فمثلًا: يستعمل التملكات والسماعات من أجل بيان منزلة النص، والحواشي من أجل الإضاءة عند التعليق في حالة وجود حاشية مفيدة، فيأخذها المحقق في التعليق ويحققها، ولو وجدت استدراكات كثيرة جدًا على الحواشي ليست من النص لكنها تخدم المحقق يصنع بها ملحق لاحقًا.

* **<u>(١/ ٢) عناصر الوصف المادي للوعاء (النسخ الخطية).</u>**

الاعتماد في الوصف المادي يكون على المصورات؛ لعدم إتاحة النسخ الأصلية من المخطوطات، فعلى المحقق أن يجتهد في مراعاة أن تكون الصور مرقمنة (مطابقة للأصل) وتكون ديجيتال، أو يعتمد على الوصف المادي لمفهرس النسخة بمكتبها اعتمادًا على الصورة الحية، فالصورة قد يدخلها معامل تكبير أو تصغير وهو مهم عند الوصف المادي.

- **(١/٢/١) حجم المخطوط كاملًا.**

يذكر فيه عدد الصفحات، وعدد الأوراق[1]، وعدد اللوحات، وطوله وعرضه.

(١) سواء رقمت أو لم ترقم، وسواء كان المخطوط كتابًا في مجلد مستقل أو جزءًا من مجلد.

- **(١/٢/٢) نظام ترتيب أوراق المخطوط.**

يكون الترتيب إما بنظام الترقيم (ص١، ص٢، ...)، أو نظام التعقيبة[١].

- **(١/٢/٣) شكل الصفحة.**

يذكر شكلها بكل ما وجده فيها من:

١- **المسطرة**، فيذكر مقاس المسطرة، وعدد السطور في الورقة، ومتوسط عدد الكلمات في السطر الواحد.

٢- **نوع الخط.**

٣- **لون الخط.**

٤- **خصائص الخط الإملائية**: موقف الخط من النقط والهمز والضبط، وعند التنوع لا بد من التفصيل[٢].

٥- **خصائص الخط التشكيلية والتحريرية**: المحاذاة في الصفحة: يعتبر هذا من جماليات الخط العربي التي ظهرت في المخطوطات في مهنة النساخة مؤخرًا، فلا بد من الانتباه عند الوصف من محاذاة السطر مع الصفحة، وهذه المحاذاة تكون إما بإطالة كشيدة الحرف للمحافظة على محاذاة الصفحة، وإما بتقسيم الكلمة على سطرين إذا انتهت في آخر السطر فيكمل الناسخ بقيتها في بداية السطر التالي، فكل هذا للمحافظة على شرط المحاذاة بوصفها شرط جمالي للمخطوط[٣].

(١) وقد تسمى عند البعض الرقاص أو التباعة، وهي: أن يكتب الناسخ في نهاية الصفحة تحت آخر كلمة من السطر الأخير أول كلمة في الصفحة الموالية.

(٢) وهي مهمة عند إثبات فروق النسخ من أجل التقلل من فروق النسخ كما هو في التقاليد العربية بخلاف التقاليد الاستشراقية الإكثار من فروق النسخ، فالوصف هنا يقوم مقام الفروق التفصيلية.

(٣) فلابد من تفسير كل هذا فقد يكون الناسخ نسخ الكتاب في عصر حاكم كان يُجزل العطاء على وزن المخطوطة فجعل في الحروف كشيدة وكبر الخط، أو قد يكون لغرض تكريمي يجعل الناسخ الحروف تتنفس ويطول الكشيدات؛ لأنه يتبنى وجهة نظر نبوية من حيث كون النبي ﷺ كان من صفة قراءته أن يعطي لكل حرف حقه في الأداء الصوتي، فأراد الناسخ أن يتأسى بهذا في الأداء الخطي للحرف بجعلها تتنفس في الكتابة، وفي بعض مخطوطات المصاحف تختم كل آية في سطر؛ لأن النبي ﷺ كان يقف على رأس كل آية، ففكرة تنزيل الخصائص النبوية القرائية على الكتابة كنوع من التأسي برسول الله ﷺ.

– (٤/٢/١) **وصف خوارج النص.**

كل معلومات خوارج النص (فيلولوجية) عند وصف مادة المخطوط، يجب على المحقق أن يعرف مسار توظيفها في عملية التحقيق.

ولابد من مراعاة النظر في ثلاثة مواضع عند الوصف:

١- **الظِّهرِيَّة** (صفحة العنوان): وبها معلومات مهمة تتضمن:

١. **العنوان**: عنوان الكتاب ويكون مرجع عند اختلاف العنوان في النسخ.

٢. **المؤلف**: وغالبًا ما يُذكر مختصرًا، ويرجع إليه في توثيق النسخة للمؤلف.

٣. **السماعات**: وهي مهمة لبيان شبكة العلماء الذين أحاطوا بالنص، وقيمة النص.

٤. **التملكات والوقفيات**: تبين حركة انتقال المخطوط، فهي مؤثرة في بيان منزلة الكتاب، وبيان حركة العلم من حيث كون المخطوط مؤرخ، ويفيد في معرفة نسبة شراء الكتب وبيعها في تجارة المخطوطات، وتبين الوقفيات حجم ونسبة الإنفاق على الكتب من أموال المسلمين قديمًا.

٥. **الكبيكج**: تعتبر من وسائل حفظ المخطوط يلجأ إليها أصحاب المخطوط قديمًا[١].

٢- **حرد المتن** (قيد الفراغ من النسخة): وهي آخر ورقة في المخطوط، وله أشكال كثيرة جدًا أشهرها المثلث المقلوب، ويحتوي على معلومات كثيرة لابد من تدوينها وهي:

١. **اسم الناسخ**: فلو كان الناسخ معروف فإن المحقق عند قراءة المخطوط يكون مطمئن إلى قلة نسبة الأخطاء، ولوكان غير معروف فلابد من الحذر عند القراءة.

٢. **مكان النسخ**: وهو مهم من أجل معرفة حواضر الوراقة والنساخة، ومراكز إنتاج المعرفة في شكل أوعية.

---

(١) ويقال أنها كانت شيء مادي كنوع من الغراء المعطر يوضع بطريقة معينة؛ لأن المادة العطرية تمنع الحشرات والقوارض من المخطوط، وهناك مقالة مهمة في مجلة تراثيات لآدم جاسك تناولت هذا الموضوع باستفاضة، ترجمة/ د. عصام الشنطي.

٣. **تأريخ النسخ** (زمان النسخ): وهو مهم في معرفة مدى قرب النسخة من المؤلف، وتفيد في معايير ترجيح النسخ المعتمدة في التحقيق، ولا بد من الانتباه إلى نظام كتابته إما يكون بالترقيم أو بحساب الجمل أو التأريخ بالكسور.

٣- **الحواشي** (جوانب النص): عند وصفها لابد من الانتباه إلى أي نوع تنتمي هذه الحواشي، وهي لا تخرج عن كونها أحد أمرين:

أ- **ما كانت من النص**: وهذه الحواشي تمثل جزء كبير من النص، وهي التي سهى الناسخ عن كتابتها وإدخالها في النص، وتذكر في وقت ما أو عند المراجعة، فألحقها بإحدى الحاشيتين بعلامة من علامات الإلحاق، وهذا النوع من الحواشي يسهل اكتشافه إذا كان الخط واحد في الحاشية والنص، وتتدخل هذه الحواشي في النص عند المعالجة.

ب- **ما ليست من النص**: وهي التي يطلع أحد على النسخة ويقرئها فيعلق على حواشي النسخة بتعليقات، وليست من المؤلف إنما هي وجهة نظر لعالِم قرئ النسخة حتى لو كان الناسخ، ففي هذه الحالة يتم توظيف الحواشي مرتين على النحو التالي:

١. إذا كانت قليلة وغير متكررة ومتصلة اتصالًا مباشرًا بالنص، فإنها توضع في الهوامش ويتم تحقيقها وتخريجها وتصحيحها وضبطها.

٢. إذا كانت متكررة ولا يمكن وضعها في الهامش، فيتم عمل ملحق لها بترتيب الكتاب.

– **(٥/٢/١) الحالة المادية العامة للمخطوط كاملًا.**

- ويذكر فيه حالة المخطوط ولا تخرج عن نوعين:

١- إما تامة (نسخة كاملة) وهي:

أ- تامة أصالة: نسخة نسخها ناسخ واحد كاملة.

ب- تامة تبعية: النسخة نصفها بخط والنصف الآخر بخط وتسمى نسخة مجددة، أو النسخة كلها بخط وصفحة العنوان بخط آخر، أو النسخة كلها بخط وحرد المتن بخط آخر.

٢- إما ناقصة، ويبين مقدار النقص ودرجته.

- يذكر حالته من حيث هل فيها رطوبة وهل أثرت على الكلام في النص؟

- هل المخطوط به خروم؟ مع تقدير حجم الخروم، للتطرق عند التحقيق بحيث يتم عمل ترميم للنص من نصوص أخرى، إما شارحة له أو ناقلة عنه.

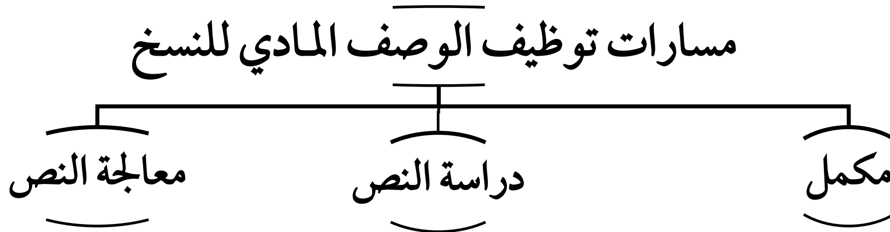
– **(٦/٢/١) إلحاق نماذج ضوئية مصورة من كل نسخة معتمدة في التحقيق.**

ويضعها المحقق بعد الانتهاء من الوصف ويكتفي بثلاثة نماذج من كل مخطوطة من:

١. صورة الظهرية.
٢. صورة حرد المتن (قيد الفراغ).
٣. الصفحة الأولى من المخطوط، والتي تحتوي على الاستهلال والمقدمة[١].

* **(١/ ٣) مسارات توظيف الوصف المادي للنسخ الخطية.**

عند الوصف المادي للنسخ على المحقق أن ينتبه إلى أن الوصف المادي للمخطوط يكون من أجل الفيلولوجي وليس الكوديكولوجي، فهو يوظف هذا الوصف ويستفيد منه فيما يتعلق بعمليات التحقيق الأساسية سواء في الأسس (المعالجة) أو المكملات الحديثة.



١- **توظف في المكملات**: فلو ذكر شيخ في التملكات أو السماعات من شيوخ مؤلف النص، فيتم إدخاله في المكمل الخاص بترجمة صاحب النص عند ترجمة شيوخه، وكذلك لو وجدت حواشي على جوانب الصفحة ليست جزء من النص ومتكررة، فيتم إدخالها في مكمل الملاحق ويتم عمل ملحق خاص بها.

٢- **توظف في دراسة النص.**

(١) وهي تعطي فرصة لتحقيق الموثوقية للمستعمل ليطمئن من صحة النسخ والمقابلة والقراءة وأداء النص غير مصحف وغير محرف، وكونه ضُبِطَ بطريقة جيدة، فإن اطمئن لما في هذه الصفحات الأولى فيتحقق لديه الموثوقية في باقي النص.

٣- **توظف في معالجة النص**: فيمكن الاستفادة من معلومات الوصف المادي عند معالجة النص فيما يلي: -

١) **وصف الظهرية**: يساعد على الحسم في عنوان النص إذا تغير العنوان في ظهريات النسخ، وكذلك الخلاف على المؤلف، فمثلًا: النسخة التي نسخة على يد عالِم أو النسخة الأقدم، تجعل المحقق يأخذ قرار بالحسم عند الاختلاف.

٢) **وصف السماعات والإجازات** والتملكات وغير ذلك من خوارج النص يساعد في تثمين حركة النص.

٣) **الخصائص العامة للخط**: فشكل الحرف يوظف من أجل الإملاء، فلو وجد المحقق سمة معينة متكررة سوف تنتج فروق نسخ كثيرة جدًا، فلا يثقل بها الهوامش مثل التقاليد الاستشراقية، بل يكتفي بالإشارة إلى أنها سمة عامة في وصف النص، فمثلًا: هذه النسخة تديم تسهيل الهمزة، فبدل أن يكتب في كل مرة في فروق النسخ أن الهمزة مسهلة، يذكرها سمة عامة في وصف النسخ؛ لتوفير هوامش فروق النسخ، وأيضًا موقف الخط من الهمزة المسهلة: تعين على القراءة، لأن الهمزة المتطرفة غالبًا تكون همزة، والمتوسطة تكون ياء.

٤) **معلومات حرد المتن**: توظف في أمور كثيرة، فاسم الناسخ إذا كان ثقة معروف يطمئن المحقق إلى النص، وإذا كان نكرة فلابد من الاحتياط، ومكان النسخ يوظف في عمل دراسة عن الحواضر والعواصم الثقافية في العالم الإسلامي القديم اعتمادًا على مبدأ الاهتمام بنشر الكتب، وزمان النسخ يفيد في تأريخ المخطوط ويكون معيار في اعتماد النسخة في التحقيق، والتاريخ يوظف أيضًا في علم المخطوطات في عمل دراسة حول سمات الخط في هذا القرن الذي ينتمي إليه المخطوط.

* **(١/ ٤) مراجعة الأدبيات التي تناولت الوصف المادي للنسخ الخطية.**

– **(١/٤/١) أ/ عبد السلام هارون ١٩٥٤م.**

توقف في كتابه «تحقيق النصوص ونشرها» عند عناصر الوصف المادي وضمنها ما يلي: -

١- وصف الخط والمداد ولونه..

٢- وصف الورق.

٣- حجم المخطوط.

٤- التأريخ.

٥- الإجازات والتملكات والسماعات والقراءات.

وألحق نماذج مصورة للوجه والصفحة الأولى والأخيرة وعلل لذلك.

– **(١/٤/٢) د/ رمضان عبد التواب ١٩٨٦م.**

وضع وصف المخطوط ضمن المكملات، ووصف ثلاثة كتل من المعلومات هي:

١- وصف صفحة العنوان، وألزم بترجمة أعلامها إن أمكن، وعلل ذلك بدراسة حركة العلم وانتقاله.

٢- حرد المخطوط (قيد الفراغ من النسخة).

٣- مجموع ما يتعلق بالصفحة الواحدة من: نوع الخط، وألوانه، وعدد أوراقه، والسطور، والكلمات، والموقف من الضبط.

– **(١/٤/٣) د/ عبد الله عسيلان ١٩٩٤م.**

أجمل عناصر الوصف المادي فيما يلي: -

١- مصدر النسخة (مكانها في المكتبات المعاصرة).

٢- وصف ورقة العنوان بما عليها.

٣- عدد أوراق النص.

٤- نوع الخط والضبط.

٥- التعقيبات والإحالات والشطب والتضبيب والتحجيل.

٦- أبرز ظواهر الإملاء.

– (١/٤/٤) د/ فخر الدين قباوة ٢٠٠٥م.

تكلم في عناصر الوصف المادي للنسخ عن: -

١- عند وصف النسخ لابد من التنويه على النسخ المستعملة في التحقيق، وقال إن المحقق يرتب المخطوطات في الجزء المتعلق بالمكملات القبلية ترتيب مراتب (رتبة)، فالنسخة المعتمدة في التحقيق تأتي أولًا حتى لو كانت متأخرة زمنيًا.

٢- وصف صفحة العنوان والخاتمة (حرد المتن).

٣- وصف الأوراق وعددها وترقيمها ومقياسها وعدد سطورها وعدد كلماتها.

٤- نوع الخط ولونه.

٥- بيان الرموز الفنية، وقصد بها التعقيبة وعلامات الإلحاق[1].

٦- الحالة المادية للنص، من الخروم، والرطوبة، والتآكل، ومقدار حجمها وكثافتها.

* (١/٥) **معايير الوصف المادي.**

يجب على المحقق عند عمل الوصف المادي للنسخ الخطية أن يستدعي معيارين مهمين هما: -

- **المعيار الأول**: أن يكون الوصف المادي مرتبط بدرجة كبيرة من درجات تحقيق النص، فمثلًا: عند وصف نوع الخط والخصائص العامة للهمزة والنقط والمحاذاة وغير ذلك مما من شأنه أن يعرف المحقق بشخصية الخط المكتوب به المخطوط على وجه من الدقة والإتقان، فإن هذا يعين المحقق على النسخ والقراءة؛ لأنها أول عملية يتعرض لها عند التحقيق، فإذا ما استهان بها من الناحية الشكلية، فسوف يتعسر عليه القراءة والنسخ.

- **المعيار الثاني**: أني يكون الوصف المادي للنسخ مرتبط بدراسة النص، من حيث بيان معلومات منزلة النص المتمثلة في السماعات والتملكات ونحوها من خوارج النص، فهذا يعطي إضاءة للمحقق من كون النص محل التحقيق محل اعتبار ورواية وتدارس، وأيضًا بيان علاقات النص المتمثلة في الحواشي على النص والقراءات والسماعات.

(١) وهذا الأمور لا يلزم بيانها لوجود معالجة للحواشي فلو كانت من النص تكون إلحاقات فتدخل النص، وإلا يتم عمل ملحق بها إذا كانت ليست من النص، وكذلك التعقيبة تكرار لا معنى له لأنه بين قبل ذلك ترقيم الأوراق سابقًا.

♦ (٢) المكمل الثاني: منهج التحقيق وإجراءاته.

*** (١/٢) مفهوم المنهج.**

النسخ تفرض منهج التحقيق، فمنهج التحقيق الذي يتبعه المحقق هو ما تفرضه طبيعة النسخة الخطية للكتاب، فكل نوع من النسخ الخطية له منهج محدد في التعامل معها عند تحقيقها.

فمثلًا: لو كانت النسخة يتيمة أو فريدة يكون لها منهج خاص يتعامل به المحقق، لو كانت النسخة هي الأصل (نسخة المؤلف مع نسخ أخرى) فتتخذ نسخة المؤلف أصلًا ولها منهج في التعامل معها، وهناك أيضًا منهج النص المختار (وهو قراءة النسخ كلها وإعادة بناء نسخة منها ليطمئن المحقق إلى أن هذه النسخة التي كانت بالاختيار من النسخ هي المعتمدة)، وغير ذلك من أنواع النسخ الخطية(١).

*** (٢/٢) بيان إجراءات التحقيق.**

يجب على المحقق كتابة كل ما يصنعه تفصيلًا في التحقيق، فلابد من وضع دستور لقراءة النص؛ لأنه في الحقيقة القارئ للتحقيق يقرأ عملين مركبين، أحدهما: كلام المؤلف الذي استدعاه المحقق وزعم أنه حققه على مراد مؤلفه اعتمادًا على النسخ الخطية، والثاني: قرائن النقد الداخلي الخاصة بالمحقق، فيجب عليه تفصيل كل هذه الإجراءات على النحو التالي: -

١) إجراءات النسخ: من لوازم المحقق في النسخ، وتذكر نوع الخط الذي سوف تنسخ به والحجم سواء في المتن أو الهامش.

٢) إجراءات الضبط والترقيم التعبيري.

٣) إجراءات كتل الصفحة: هل سوف تكون كتلتين (متن وهامش) أو ثلاثة (متن وهامشين) مع ذكر التعليل لذلك.

٤) إجراءات الرموز المستعملة في التحقيق: إذا كان هناك اختصارات سوف تستعملها.

---

(١) وللمزيد من التفصيل في أنواع النسخ وكيفية التعامل مع منهجها عند التحقيق، راجع: كتاب اختيار النص– تقنين التفكير في التحقيق. د. محمود مصري، د. فيصل الحفيان. القاهرة: معهد المخطوطات العربية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم). الطبعة الأولى ١٤٤٠هـ/٢٠١٨م.

٥) إجراءات تفقير النص: وتقسيم الفقرات، والأقواس المستعملة مع تفسيرها.

٦) إجراءات التخريج: الطريقة المتبعة في التخريج وإذا كان هناك رموز في التخريج يذكرها.

٧) إجراءات الهوامش.

٨) إجراءات التعليق والتوثيق.

٩) إجراءات صناعة الملاحق إن وجدت.

١٠) إجراءات صناعة الكشافات والفهارس.

المكملات

الحديثة

البعدية

♦ (١) المكمل الأول: صناعة الملاحق (عند الضرورة).

يرتبط مكمل صناعة الملاحق بالمكملات العلمية الموضوعية الفيلولوجية المباشرة المتعلقة بالنص وفنه.

* (١/١) نشأة فكرة الملحق.

أثناء عملية معالجة النص وتخريج مكونات النص من مصادره الأصلية يحدث أحد احتمالين:-

- **الاحتمال الأول**: وجود آراء مؤلف النص محل التحقيق في صورة أقوال منقولة عنه في الكتب كما وردت في النسخ الخطية، وفي هذه الحالة يكتفي المحقق بتوثيق النص، وهذا يعتبر من أعلى درجات توثيق النصوص في كون النص الذي يحقق مبثوثًا في الكتب التي جاءت من بعده.

وهذا يستدعي عند الأساتذة في التقاليد الاستشراقية عمل مبحث خاص يسمى "أثر النص في الخالفين فيمن جاء بعده"، ويرتب موضوعيًا وتاريخيًا، وهذا يعطي لهذا النص الموثوقية في كثرة من نقل عنه ممن جاء بعده، ويجعل نسبة النص للمؤلف ثابتة، ويفيد ذلك في تصحيح النص عند المعالجة فتكون بمثابة نسخ ثانوية.

- **الاحتمال الثاني**: عدم وجود آراء المؤلف وأقواله الموثوقة النسبة له والمبثوثة في الكتب التي جاءت من بعده في النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق.

فمثلًا: لو افترضنا في الكتاب "ع" (النص "س") فيجد المحقق كل من جاء بعده يقولون: وقال فلان في كتابه "ع" ويذكروا نصوصًا ثابتة النسبة في المراجع إلى مؤلف النص محل التحقيق، ثم يعود المحقق إلى النص الموجود في النسخ الخطية فلا يجده في المخطوط.

فيتضح أن هناك نصوص موثوقة النسبة بالدليل العملي في موضوع النص واسم المؤلف واسم الكتاب محل التحقيق، غير أن هذه النصوص الموجودة في كل الكتب التي جاءت بعده وأثبتها العلماء في كتبهم، ويظهر عليها أسلوب المؤلف صاحب النص الذي يحقق، غير أن المخطوطات التي اعتمد عليها المحقق في التحقيق لم تأتي بواحد من هذه النصوص المنسوبة في الكتب التالية للمؤلف في كتابه محل التحقيق.

والمشكلة تتضح أن هذه النصوص لا يمكن بأي حال إدخالها في النص؛ لأن مفهوم النشر النقدي أو قاعدة التحقيق تتركز على أساس جوهري وهو الاعتماد على النسخ الخطية واحدة على الأقل، وهذه النصوص لم ترد في النسخ الخطية، فلا يمكن إدخالها في النص، وكذلك لا يمكن استبعادها؛ لأن ذلك يكون إهدار للعلم.

فمن أجل هذا يتم عمل ملحق بهذه النصوص الفائتة أو بالنصوص التي لم ترد في المخطوطات المعتمدة في التحقيق، وترتب على نفس منهج ترتيب الكتاب المحقق.

ويرجع سبب عدم وجود هذه النصوص في المخطوطات إلى ما يلي: -

١- هذه النسخ التي جمعت ربما لا تكون كل ما وصل إلينا لهذا المؤلف.

٢- هذه النسخ المجموعة قد لا تكون هي الإبرازة الأخيرة للمؤلف، وهناك إبرازات أخرى لم تصل إلينا، أو أن تكون النسخة المتوفرة إبرازة من إبرازاته والباقي لم يصل إلينا.

٣- هذه النسخ التي جمعت قد لا تكون هي المبيضة الوحيدة، ولم يصل إلينا باقي النسخ، أو أن تكون ما وصلت إلينا المسودة فقط ولم تصل إلينا المبيضة.

٤- قد يكون هناك عدد من النسخ الأخرى أتم قراءتها المؤلف ودرسها في فترة متأخرة، ثم زاد عليها، أو في فترة مبكرة حذف منها، وما وصل إلينا فقط النسخ الناقصة، والأخرى لم تصل إلينا.

* **(١/ ٢) مفهوم الملحق.**

يترجم إلى اللغة الإنجليزية (supplement) بمعنى استكمال الناقص.

وهو: جزء من العمل المحقق يهدف إلى جمع ما قام الدليل على أنه من النص مشغلة التحقيق لم ترد به النسخ المعتمدة.

أو هو: عبارة عن تعليقات مطولة ضرورية لإضاءة النص تتعلق بمعالجة النص، لا تحتملها الهوامش[١].

ويشكل الملحق قسمًا مستقلًا يقع بعد النص المعالج عند تحرير الكتاب.

(١) لأن الإطالة ليست إعادة للصورة التاريخية، فيتم عمل ملحق مستقل بهذه التعليقات المطولة، فالأصل في تعليقات النص عند المعالجة أن تكون في أقصر صورة ممكنة وموجزة تخلص للمقصود من أقرب طريق، ومصوغة بصياغة واضحة دقيقة محددة؛ لأن التحقيق ليس شرحًا، ولا تعقبًا لآراء المؤلف، وليس ردًا عليه، ولا محاكمة لأراءه، إنما التحقيق إقامة الدليل على أن ما جاء في المتن هو مراد المؤلف وقت ما كتبه، وأي عمل إضافي للمحقق يكون في ملحق مستقل، ويذكر المحقق في المقدمة في الكلمة الكاشفة عن النص أنه سوف يقوم بعمل ملحق يتعقب فيه أقوال المؤلف نظرًا لجلال القضية التي أخطأ فيها المؤلف وغير ذلك.

* **(١/ ٣) تسكين الملاحق.**

تأتي الملاحق بعد النص عند تحرير النص، فهي أول المكملات البعدية إذا كانت هناك حاجة إليها، فتوضع بعد النص مباشرة، ومن ثم تأتي بعدها الكشافات، وإن لم توجد حاجة إليها فيأتي بعد النص مباشرة الكشافات.

* **(١/ ٤) دوافع العناية بصناعة الملاحق.**

(١) - صيانة مفهوم التحقيق وطلب استقراره؛ لأن مفهوم التحقيق يرتكز على دعائم أساسية هي [مكملات قبلية + نص معالج + ملاحق إذا دعت الضرورة + كشافات]، وإن لم يكن هكذا فليس بنشر نقدي أو تحقيق، فالتحقيق ليس فقط أداء نص في صورته التاريخية مقرونًا بالدليل (معالجة) وإن كان هو أعلى شيء، لكن ليس هو التحقيق فقط.

(٢) - استكمال مفهوم النشر النقدي.

(٣) - خدمة المشتغلين بحقل اختصاص النص، وذلك إذا جمع المحقق النصوص الفائتة أو الضائعة من النص، فهذا يفيد في خدمة حركة العلم عند المشتغلين على النص.

(٤) - احترام التقاليد المستقرة عند العرب والمستشرقين، في عدم هدر مُنجر المحققين الذين قاموا بصنع الملاحق.

* **(١/ ٥) مراجعة الأدبيات النظرية في صناعة الملاحق(١).**

- ***(١/٥/١) الأدبيات الاستشراقية.***

١) ريجيس بلاشير، وجان سوفاجيه ١٩٥٣م.

صنع في كتابه «قواعد تحقيق المخطوطات وترجمتها» فصلًا مستقلًا بالملاحق، وقال: إن ضابط الاحتياج إلى الملحق يتمثل في:

١- تعليقات مطولة لا تحتملها الهوامش.

٢- نصوص منقولة من النص الذي يحقق غير منشورة من قبل.

٣- تقديم وثائق ضرورية لفهم النص.

(١) والهدف من مراجعة الأدبيات كما ذكرنا سابقًا: ضبط المكونات لمعرفة ما هي عناصر الملاحق، إن كان فيها نقص أو زيادة، فما كان ليس منها نخرجه وما ليس داخلاً فيها ندخله، وإن كان فيها اضطراب في الترتيب فنرتبه، ليستقر في الذهن أن عناصر الملاحق لازمة بالترتيب والاستيعاب.

واتخذ خطوة جريئة فقال: بهذا الوضع المكملات صارت جزء من النص؛ لأنه أصبح مجموع النص الذي يحقق هو عبارة عن:

أ- النص المحقق المعالج الذي وضع كنص.

ب- ما جُمِعَ من النقول فيما بعد في المصادر التالية مما يسمى بالملحق.

فأصبح النص يتكون من [نص معالج + ملحق مجموع]، وما دام النص صار هكذا فلابد من عمل تكشيف للملاحق (وهي وجهة نظر بالغة الأهمية، سيضاف لها مستقبلًا عنصر وهو إن المعلومات الصغرى التي في الملاحق لابد من ترميزها بعلامة داخل الكشاف).

٢) جوتهلف براجشتراسر ١٩٣٢م.

ذكر أنه يحتاج إلى أن يتم عمل فهرس ولم يسميه ملحق، بأسماء الذين اقتبسوا من الكتاب فنقلوا منه نبذًا في مؤلفاتهم.

- ***(٢/٥/١) الأدبيات العربية[١].***

١) أ. عبد السلام هارون ١٩٥٤م.

لم يستعمل مصطلح الملاحق، وإنما سماها بـ "الاستدراكات والتذييلات"، وقال عنها: إنها تحقيقات وتعليقات وتوضيحات فاتت المحقق في المعالجة[٢].

٢) د. عبد المجيد دياب ١٩٨٢م.

حصر الاستدراك فيما سماه "فوات المحقق في معالجة التحقيق"[٣].

٣) د. فخر الدين قباوة ٢٠٠٥م.

ذكر أن الملحق يتضمن ما يلي: -

١- ما سهى عنه المحقق.

٢- نقول متأخرة عن النص.

٣- فروق ظهرت بسبب اكتشاف نسخ مؤخرًا بعد الانتهاء من التحقيق ويصعب إدراجها.

ومن نتائج المراجعات يمكن القول إن هناك تفاوت في عرض المكونات بين العرب والمستشرقين، وهناك اضطراب في ترتيب العناصر، وهناك نقص في الاستيعاب.

---

(١) الأدبيات العربية منذ بدأ ظهورها التنظيري لعلم تحقيق النصوص كانت تعرف مفهوم الملحق لكن لم تسميه بهذا الاسم، إنما كان يعرف بـ "الاستدراكات أو الذيول"، وهي تساوي مفهوم الملحق؛ لأن العبرة ليست بالتسمية إنما بمفهوم حقيقة الأشياء.

(٢) وهذا جديد يضاف إلى مفهوم الملحق.

(٣) وهذا غير صحيح فيه نقص كبير جدًا.

* **(١/ ٦) مراجعة النماذج العملية في صناعة الملاحق.**

- ***(١/٦/١) النماذج العملية من المحققين المستشرقين.***

← **تحقيق كتاب «التحدث بنعمة الله، للسيوطي-ت ٩١١هـ[١]»، بتحقيق/ ميري سارتن.**

- موضوع الكتاب: هذا الكتاب ترجمة ذاتية كتبها المؤلف نفسَه عن نفسِه، تحدث فيه عن مؤلفاته وعلاقاته العاطفية بالعلوم ومحبته للتفسير وغير ذلك من الأمور التي تحدث بها عن نفسه.

- عمل المحقق: قام بعمل ثلاثة ملاحق بعد تحقيق الكتاب تمثلت فيما يلي: -

١- الملحق الأول: ملحق بالنصوص التي نقلها الشاذوري في كتابه «بهجة العابدين بترجمة جلال الدين»، فباتحاد العملين أصبح الكتاب الأول (ترجمة ذاتية للمؤلف) مصدر للكتاب الثاني، فاعتبر المحقق كتاب الشاذوري بمثابة نسخة ثانية، ولأنها لم ترد في المخطوطات فجعل لها ملحق مستقل بها ولم يدخلها في النص، وهو تفكير موفق للغاية؛ لأن الشاذوري تلميذ السيوطي، ووجد المحقق خلافات في النصوص، فلم يكتفي ببذرها في التحقيق حتى لا تضيع وتصبح مفرقة، فجمعها في ملحق مستقل بها.

٢- الملحق الثاني: مسموعات السيوطي التي أوردها الداودي في ترجمته للسيوطي[٢] في «طبقات المفسرين»، فالداودي ذكر ما سمعه من السيوطي في حياته العلمية، فوجد المحقق أن هذه المسموعات بمثابة ترجمة ذاتية للمؤلف.

٣- الملحق الثالث[٣]: خاص بملاحظات حول التحقيق ضم فيه: وصف المخطوطات، ومنهج التحقيق وإجراءاته، ومكان تسكينها في المكملات القبلية.

---

(١) نشر في لندن ١٩٧١م، ثم أعيد نشر هذه النسخة نفسها في سلسلة الذخائر.

(٢) وذلك بوصفه مفسرًا عظيمًا له أكبر تفسير في التفسير بالمأثور وهو «الدر المنثور في التفسير بالمأثور» وهو كتاب مستوعب وجامع لما قبله.

(٣) ولكنه ناتج خلل في التنظير.

- *(١/٦/٢) النماذج العملية من المحققين العرب.*

← **تحقيق كتاب «الجاحظ في العثمانية»، بتحقيق/ الأستاذ عبد السلام هارون.**

- موضوع الكتاب: وهو كتاب يجمع فيه أو يَجْرُد فيه حُجَج المحتجين في فضل عثمان ﵁ والمؤيدين له، ضد تُهَم الشيعة، فالجاحظ ينتصر لعقيدة الأمة السنية، ثم إن الشيعة أخذوا كلام الجاحظ ونقضوه ومن أشهرهم "ابن أبي الحديد، في شرح نهج البلاغة"، وجاء من بعده أبي جعفر الإسكافي تتبع آراء الجاحظ وحاول نقدها.

- عمل المحقق: قام الأستاذ هارون بعمل ملحق مهم جدًا جمع فيه مناقضات أبي جعفر الإسكافي لآراء الجاحظ في العثمانية وجمعها من "شرح نهج البلاغة"، ووضع هذا الملحق ٢٩ نص أو فقرة، وكل هذا خدمة للعلم ليعين بذلك على إضاءة المسألة وليستبين وجه الحق، وهذا أيضًا خدمة لقضية العثمانية وليس ضدها حقيقة، وقد تبين أن فيها قدر كبير من التهافت والمغالطة.

← **تحقيق كتاب «البخلاء، للجاحظ-ت ٢٥٥هـ»، بتحقيق/ طه الحجري[١].**

- قام بعمل ملحق ضم أمرين مهمين لخدمة هذا الكتاب تمثل فيما يلي: -

١- **تعليقات وشروح مطولة حوالي (٢٨٧ تعليق)**: فقد لاحظ أن الجاحظ يأتي في كتابه على ذكر ألفاظ حضارية كثيرة جدًا من نوع من الأطعمة (مطبوخات)، وتراءى له أنه له شرحها وبين مكوناتها في الهوامش فسوف يتضخم الكتاب، فقام بجمعها وشرحها في ملحق، بحيث يُأصِل للكلمة ويشرح المقصود بهذه الأنواع من المنجزات الحضارية في هذا العصر العباسي المتقدم، وهذا الملحق هدف من أهداف كتاب البخلاء؛ لأنها ألفاظ حضارية مهمة تعين القارئ ليتفهم الكتاب ويستوعبه ويتلقاه تلقيًا جيدًا.

٢- تراجم أعلام: فقد لاحظ المحقق وجود أعلام كثيرة في الكتاب تحتاج لنمط معين من الترجمة، ليورد فيه معلومات يُفهم منها مناسبة ورودها في الخبر في الكتاب، فمثلًا: لو ترجم للعلم ترجمة مطولة ليوفي بغرض مجيئه في متن الكتاب لأدى هذا لإطالة الهامش، فقام بعمل ذلك في ملحق مستقل.

---

(١) قام بعمل رسالته عن الجاحظ، وطبعت في دار المعارف، وكانت معه تحقيقه لكتاب البخلاء، وهو أستاذ عظيم لا يُعرف له إلا هذا العمل.

* (١/ ٧) أنواع الملاحق.

(١) - **الملاحق المتعلقة بالنص**: وهي نقول من النص مشغلة التحقيق لم ترد في النسخ الخطية، ووردت في المراجع التالية.

(٢) - **الملاحق المتعلقة بمعالجة النص، وهي نوعين**:

أ- تعليقات مطولة لا تحتملها الهوامش.

ب- تخريجات وتوثيقات اللحظة الأخيرة يصعب إدراجها في الهوامش(١)؛ لأن الكتاب طبع مثلًا وقبل تجليده وجد المحقق أمور لابد من وضعها في الهوامش تعليقًا أو توثيقًا أو تخريجًا فيتم عمل ملحق بها، ويضع المحقق الهامش بالرقم والصفحة الذي يريد إلحاقه بالفقرة في النص، فيقول مثلًا: الفقرة رقم (١٠) /ص ١٩/ هامش ٢.

(٣) - **الملاحق المتعلقة بتحرير النص**: وهي تكون مشكلات حدثت في الهوامش ولا يمكن التدخل في النص لتعديلها؛ لأن الكتاب طُبِع مثلًا، أو تكون تصويبات وتصحيحات وقعت للمحقق فلا يكتفي المحقق بكون القارئ سيكتشفها بل لابد من جمعها له.

(٤) - **الملاحق المتعلقة بنوع النص المعرفي**: وهذا الملحق هامشي لا يأتي في كل النصوص، ويتم عمله في كتب علم النبات، والحيوان، والأدوية المفردة، والمركبة، والمقادير، والأوزان، والطب، والأوبئة، وعلم الأمراض، فلابد من عمل ملحق اسمه [المُكافِأت أو المُعَادِلات بالأسماء العلمية المعاصرة لما كان في التراث]، فكلها علوم تطورت وتغيرت تغير جذري عن التراث العربي والمجتمع العلمي المعاصر أضاف لها أشياء جديدة، وأغلبها من علوم الحكمة وعلوم اليونان التي حدث لها تطور في أسمائها.

---

(١) المحقق علاقته لا تنقضي بتحقيقه للكتاب حتى بعد أن يصدره منشورًا؛ لأنه قد يقوم بطبعه ثانية مع بعض التعديلات والإضافات.

*** (١/ ٨) كيفية صناعة الملاحق.**

(١) - صناعة الملحق المتعلق بالنصوص المجموعة:

أ- تتم صناعته بنفس صناعة منهج النص: فيتم ترتيب هذه النصوص على نفس ترتيب أبواب العلم في النص المحقق، سواء كان الترتيب خارجي (أبواب وفصول) أو ترتيب داخلي (مسائل وفروع)، بحيث يكون الترتيب الداخلي والخارجي موافق لمنهج أبواب العلم.

ب- يوضع نص الاستدراكة، فلو كانت من مرجع واحد فيشير المحقق في المقدمة إلى أنها ملحق بالنصوص المنقولة من كتاب كذا ولم ترد بها النسخ ونقلها فلان، ثم توضع الصفحة فقط، ولو تعددت المصادر، فتذكر الاستدراكة، ثم توضع مصادر التخريج بعد النص مباشرة في المتن، بحيث لا يوجد هوامش في الملاحق.

(٢) - صناعة الملحق المتعلق بالمعالجة:

يكون ترتيبها موافق لترتيب الفقرات داخل النص، فلابد من مراعاة أن يقرئ الملحق في ضوء النص المحقق مرتبًا، وينبه في المقدمة بأنه ملحق بالتعليقات المطولة اللازمة للمعالجة، ويلاحظ أن الرقم الذي أمام نص التعليقة متعلق بنص الفقرة في المتن.

ولو وجدت تصحيحات أو تصويبات أو تخريجات يكون هناك جدول بالشكل التالي: -

المؤشر المكاني (الصفحة/السطر)	النص الخطأ	التصحيح
---	---	---

(٣) - صناعة الملحق المتعلق بنوع النص المعرفي.

يتم عمل جدول بالمُكافِأت أو المُعَادِلات بالأسماء العلمية المعاصرة، وترتب ترتيب ألفبائي يوضع فيه أسماء المصطلحات العربية ومقابلها الاسم العلمي على النحو التالي: -

الاسم بالعربي	صورته	الاسم العلمي المعاصر
---	---	---

ولا يحتاج فيه إلى المؤشر المكاني، ويذكر في مقدمة الملحق مرجع الأسماء العلمية مع توثيقه.

* **(١/ ٩) كيفية تجميع الملاحق.**

الأصل أنه يتم تجميعها في بطاقات أثناء عملية التحقيق والمعالجة؛ لأن هذا يكتشفه المحقق أثناء توثيق النقول في النص، بحيث يجد أن هذا النص غير موجود في النسخ أثناء التخريج.

فالأصل أنه يتم عمل الملاحق إما:

١- أثناء المعالجة (ملاحق متعلقة بالنص أو التعليقات المطولة).

٢- بعد أن يصدر الكتاب وأثناء مراجعته للتأكد من صحة ما كُتِبَ، فتعاد وتسكن في أماكنها مرة أخرى، وهذا خاص بملاحق التصويبات والاستدراكات في اللحظة الأخيرة.

* **(١/ ١٠) وظائف الملاحق (لماذا نصنع الملاحق؟).**

(١) - ترقية صنعة التحقيق[(١)].

(٢) - خدمة النص معرفيًا من كل طريق.

(٣) - طلب تطوير المعرفة المختصة بالنص.

(٤) - خدمة البحث العلمي والتيسير على الباحثين في مجال اختصاص النص، وهذا وظيفته أن يعطى للمستعمل الطمأنينة والموثوقية ليعتمد على المحقق.

(٥) - تسديد النظر وتقويم العمل، فوظيفة العالِم دائمًا تسديد الخلل والنظر فيما يقيه من الأخطاء التي فرطت منه أو من غيره، فلا يصح لعالم مشتغل بالعلم مؤمن بقيمته أن يهمل كتاب صدر، فيجب عليه إدامة النظر فيه وتقويمه، يمثل هذا فكرة أن المسلم دائمًا ابن اتقان، لا يشغله عن طلب الاتقان شيء.

ومما يؤكد على أن هذه الأمة أمة استدراك، ما يوجد في تراثها وتاريخها العلمي من كتب استدراكات وتنبيهات كثيرة، ومن أمثلة ذلك: "إصلاح الغلط الواقع في كتاب العين، لأبو بكر الزبيري"، "تكملة ما أهمله الخليل"، "استدراكات عائشة على الصحابة، للسيوطي"، "التنبيهات على أغاليط الرواة، علي بن حمزة البصري"، وغير ذلك كثير.

---

(١) بمعنى أنه يستقر في أذهان الناس أن التحقيق مكملات...إلخ، فالمحقق نفسه أول ناقد لعمله.

♦ (٢) المكمل الثاني: صناعة الكشافات

يرتبط مكمل صناعة الملاحق بالمكملات العلمية الموضوعية الفيلولوجية المباشرة المتعلقة بالنص وفنه، ويعتبر من المكملات التي تتدخل تحت **اعتبار منظور المتلقي (المستعمل)**، فالمكملات بهذا الاعتبار هي التي تُنتِج عملًا أو شيء ملموس يتمثل في **(الكشاف)**.

* (٢/١) القاعدة الحاكمة لصناعة الكشاف.

يمثل منظور المتلقي (المستعمل) مبدأ مهم جدًا في كل الأعمال، ولا سيما الأعمال المرجعية[١]، فيعتبر حاكم لها، والمعيار لعمل هذه القاعدة العلمية المنضبطة والتي تسمى منظور المستعمل تكون حاكمة في كل ما يُتوَجه به إلى مستعمل ما، فالمحقق يتخيل أن أي مستعمل يحتاج منه تحقيق خدمة له اعتمادًا على ما يسمى بثلاثية التاء وهي:

*** {ثلاثية التاء الحاكمة لمنظور المستعمل} ***

التيسير	**التوفير**	**التنوير**

وهذه القاعدة هي الحاكمة عند الاختلاف والحسم في تصنيف أي عمل مرجعي من منظور المتلقي أو المستعمل، فمثلًا: إذا ما وجد المستعمل معجمًا وصعب عليه الكشف فيه، فلا يتهم نفسه وإنما يتهم هذا المعجمي الذي لم يراعي المبدأ الحاكم في تصنيفه لمعجمه هذا عندما رتب مداخله وجعله غير موافق لمنظور المستعمل.

فعند وجود كشاف ما كان بإمكان صانعه أن يُيسر للمستعمل فعسر عليه، وأن يُنجز له مطلوبه في أقل وقت فأنجزها في أكثر من هذا، وأن يجعل الكشاف منطقة منيرة زاهية الأضواء فجعله يمشي على غبش وضباب، فليعلم المستعمل أن صانع هذا الكشاف قد فشل في عمله ولم يراعي القاعدة الحاكمة من منظور المستعمل.

---

(١) الأعمال المرجعية مثل: المعاجم والأطالس والموسوعات، ولو وسعت مفهوم الأعمال المرجعية فهي كل ما تحتاج إلى مكمل يخدم المتلقي ويكون حاكم لها.

* (٢/ ٢) تحرير مفهوم الكشاف.

- **(١/٢/٢) التكشيف:**

عملية إجرائية تهدف إلى تيسير حصول المستعمل[١] على الوحدات الدقيقة الماءزة[٢] من معلومات النص المحقق في أسرع وقت ممكن وبأيسر طريقة ممكنة، وهذه العملية تنتج منتج يتمثل في (الكشاف).

- **(٢/٢/٢) الكشاف:**

هو ناتج صناعة عملية التكشيف، وهو قائمة نوعية[٣] تتضمن المعلومات الصغرى في النص المحقق.

- **(٣/٢/٢) الفرق بين الكشاف وبعض المصطلحات.**

هناك بعض المصطلحات التي لم تعد صالحة للاستعمال وإطلاقها على مفهوم الكشاف إما لتجاوزها المفهوم فلم تعد صالحة للاستعمال، وإما لأن بعض العلوم الأخرى اقترضتها فصارت حِكرًا عندها على المفاهيم المختلفة، ولم نعد بحاجة إلى إعادة اقتراضها مرة أخرى.

---

(١) ويسمى بالمستعمل الافتراضي، فلا يعرفه المحقق عينًا إنما يعرفه ضمنًا، فالمتلقي ما هو إلا مفسر ضمني.

(٢) وهذه المكونات الصغرى أو الوحدات الدقيقة تتمثل في آية مثلًا أو حديث أو علم أو مدينة أو موضع أو مثل أو لفظة لغوية مشروحة أو مصطلح أو تاريخ أو حادثة أو نبات أو حيوان...إلخ، وهذه المكونات يمكن أن تشكل كيان أو شخصية لتكون في كشاف مستقل بها، يجب على المحقق أن يخصص لها كشاف بذلك، ولابد أن يوسع أفقه عند التكشيف، فمثلًا: لا يشترط لكون الكتاب الذي يُكشف له في البلدانيات أن يكون كشاف فقط في المواضع والبلدان فقط، فيمكن أن يكون ورد في الكتاب آيات قرآنية تشكل حزمة مستقلة، فيفترض المحقق أنه يمكن لواحد من مستعملي الكتاب أنه يريد أن يعمل على تفسير القرآن جغرافيًا، فعندئذ لابد على المحقق أن يقوم بعمل كشاف لآيات القرآن في كتاب البلدانيات.

(٣) بمعنى أن كل قائمة تتضمن نوعًا من المعلومات الصغرى في النص يحكمها منهج خاص، وترتب وفق منهجية حاكمة تحكمها طبيعة المعلومات المكَشَّفة.

وهذا المصطلحات تتمثل فيما يلي: -

المصطلح	التعليل
الفِهرِس	لأنه قائمة نوعية تتضمن معلومات كبرى وكثيرة، مثل: فهرس المحتويات التفصيلية وفهرس المراجع والمصادر، كما إن الفهرس يتضمن معلومات تفصيلية مثل فهرس المراجع والمصادر يتضمن بيانات الكتاب كاملة (اسم الكتاب، المؤلف، المحقق، الطبعة، البلد -مدينة/بلد-، السنة)، بخلاف الكشاف يتضمن مدخل للمعلومة الصغرى والمؤشر المكاني لها فقط.
المِفتاح	لأنه استقر في الحضارة الإسلامية أن المفتاح والإقليد هو المصطلح القائد إلى فهم مفهوم ما، فهذا مستقر من أول كتاب وصل إلينا في المعاجم التي تشرح مصطلحات العلوم، فهي مفاتيح تقود يد المحصِل للعلم إلى أن يفهم مسائله، مثل: كتاب "مفاتيح العلوم للخوارزمي" و"مقاليد العلوم في الحدود والرسوم"، وليس هذا مفهوم الكشاف المعاصر.
الإقليد	
الثَبَت	هو ما يُثبت وهذا المصطلح ليس واضح في منظور المستعمل، فخرج من مفهوم الكشاف، ويختلف عن الثَبْت وهو العدل الضابط...إلخ في علم الحديث.
المَسْرَد	أصبح نوع من أنواع الأعمال المرجعية مثل المعجم، فصار خارجًا من مفهوم الكشاف.

- **(٢/٢/٤) منهج صناعة الكشاف.**

لا يوجد منهج يفرض نفسه في صناعة الكشاف، فهناك أمران يفرضان نفسهما في ترتيب الكشاف وهما: -

أ- نوع المعلومات الصغرى في الكشاف.

ب- طبيعة الكتاب المحقق الذي يُكشف فيه المعلومات الصغرى.

* (٢/ ٣) أنواع الكشافات.

الكشاف الخاص	الكشاف العام (الواحد/القاموسي)
- وهو كشاف بقائمة نوعية نحتاج إليها بنسبة ٩٩٪، ولا حدود لأنواع الكشافات الخاصة تتأبى على الحصر، والحاكم في هذا الأمر أمران لا ثالث لهما في صناعة الكشافات الخاصة: - ١- **الارتباط بالنص مشغلة التحقيق**: حيث إن انتماءاته المعرفية (أصلية وتبعية) هي الحاكمة على الكشافات، وبناء عليها يتم عمل الكشافات، فعند التكشيف يجب على المحقق خدمة هذه الانتماءات. ٢- **فتح مسارات للتشغيل عند المستعملين**: فيجب على المحقق أن يتنبه إلى ذلك بخلق الرغبة لدى المستعمل، فالمحقق مسئول عن سمعة أمة(١)، وعليه أن يبتكر من خلال معايير الارتباط بالنص معايير لفتح مسارات لتشغيله عند مستعمليه بتلبية رغباتهم بصناعة كشافات تخدمهم.	- وهو كشاف يضم قائمة لكل جملة من المعلومات النوعية (رأس موضوع) في النص. - وهذا النوع من الكشافات يستعمل عند تحقيق رسالة علمية قصيرة، وفيها عدد من المكونات الصغرى من المعلومات قليلة لا يمكن توزيعها على عدد من الكشافات، فيتم تجميعها وعمل كشاف واحد بها ويسمى بـ "الكشاف العام". - وهو نادر الاستعمال لكنه يظل موجود بنسبة ١٪.

(١) مثل الأستاذ عبد السلام هارون– رحمه الله، فهو رجل من الرجال النادرين الذين تحرجوا في تحقيقاتهم بنسبة كبيرة وهو يحمل مسئولية (سمعة الأمة) ، فقام مثلًا: بصناعة كشاف للنباتات في كتاب ليس في علم النبات، وكشاف للمعادن في كتاب ليس في علمه وغيرها من الإنجازات العظيمة التي قدمها خدمة لهذه الأمة وهي يحمل على عاتقه سمعة هذه الأمة.

* (٢/ ٤) صناعة الكشافات.

قبل صناعة الكشافات للنص المحقق، يوجد أمران على المحقق أن يتنبه إليهما وهما: -

أ- في أي وقت يقوم بعمل الكشافات؟

ب- بعد صناعة الكشاف أين يسكنه على خريطة النص المحقق؟

⇐ (٢/ ٤/ ١) متى يتم عمل الكشاف؟

هناك نوعان يتم التكشيف بهما للنص المحقق، وهذا يرجع إلى المحقق وما يراه مناسبًا لعمل لتحقيق الكتاب على أفضل وجه ممكن، وهما: -

✓ ***أولًا: التكشيف بعد التحقيق.***

وهو المأثور الذي دَرَجَ عليه الناس أنه يتم عمل الكشاف بعد تثبيت النص المحقق بصيغة PDF، لأن أي كشاف يتكون من: -

مدخل رئيسي (عنوان المكونات الصغرى)	
مدخل فرعي (المكونات الصغرى)	**المؤشر المكاني** (مكان ورود المدخل الفرعي في النص المحقق)

فلا يمكن عمل التكشيف لهذه المكونات والنص المحقق بصيغة WORD.

فوظيفة الكشاف تتمثل في كونه آلة تعين على هذا الغرض، فلا بد من تثبيت النص أولًا بعد الانتهاء من تحقيقه، ثم تكشيفه.

✓ ***ثانيًا: التكشيف قبل التحقيق.***

هناك نوع من التكشيف يتم قبل التحقيق وبخاصة قبل معالجة النص، فبعد الفراغ من النسخ والمقابلة، يتم عمل تكشيف للنص، ثم بعد التحقيق وتثبيت النص بصيغة pdf يتم تكشيف النص مرة أخرى.

مثال ذلك (١): تجربة د/ محمد أحمد الدالي في تحقيقه لكتاب "الكامل، للمبرد" وهو يعتبر أفضل تحقيق لهذا الكتاب، وكتب عن تجربته تلك في مقالة خاصة فيقول: «رأيت أن أَحْكَمَ وسيلة

تعينني على تحقيق الكتاب كما ينبغي له أن أصنع له فهارس (كشافات) شاملة مفصلة قبل الإقدام على التعليق (المعالجة)، وصنعت له قبل أن أضع يدي في التعليق أو التخريج فهارس القرآن والحديث والأشعار وغيرها، وقد أعانني ذلك على حل ثلاث مشكلات: -

١) ضبط النص: قد يأتي مرة مضبوطًا، والمرة الثانية قد يأتي ربما مضبوطًا بطريقة أخرى، فأصبح هناك ضبطين للفظة الواحدة، فعند المعالجة لا بد من حسم أي الضبطين صواب.

٢) تصحيح النص: عند التكشيف هناك مدخل وعدد مرات وروده في النص، فقد يأتي مرة مصحفًا، والمرة الثانية قد يأتي ربما صحيحًا، فتم تصحيح التصحيف بدون جهد.

٣) خروم النسخ الخطية: أحيانًا ما تكون بالنسخ الخطية خروم أو تآكل أو محو في مواضع، ومن عادة القدماء أنه يكرر الكلام في الكتاب الواحد، فيمكن أن يكرر المسألة فتأتي في موضع مخرومة ومرة مكتوبة، فبذلك يكون النص صحح نفسه (رمَّم نفسه بنفسه).

فلذلك فكرة الدكتور الدالي في تكشيف النص أولًا قبل تحقيقه ومعالجته لا تخلو من الفوائد الحقيقية، وهي وجهة نظر معتبرة على المحقق أن يراعيها عند التحقيق.

مثال ذلك (٢): د/ عبد الله عسيلان في كلامه عن المرحلة السابعة (صناعة الفهارس)، ذكر أهمية الفهارس (الكشافات) ، وهو يفضل أن يصنع المحقق كشافات للنص قبل أن يشرع في تحقيقه؛ لأنها يمكن أن تقودنا إلى معالجة النص وتصحيحه وضبطه ضبطًا صحيحًا.

⇐ **(٢/ ٤/ ٢) تسكين الكشافات.**

تسكين الكشافات الأصل أنه **يأتي في آخر عملية التحقيق** بعد عمل الدراسة والمكملات القبلية وبعد معالج النص المحقق، وبعد الملاحق إن كان هناك داعٍ لصناعة الملاحق، فتأتي الكشافات عقب كل هذه العمليات في التحقيق.

هذا الهيكل لعملية التحقيق بنسبة ٩٩٪ يتم بهذا الشكل، لكنه ليس قول نهائي؛ لأنه إذا ارتأى للمحقق مسوغًا أن يضع الكشاف قبل المكملات القبلية، فلا مانع من ذلك، لكن عليه أن يصوغ الداعي لذلك مع إقناع المتلقي بذلك.

وعند ذلك يجب على المحقق إذا نقل الكشاف في أول الكتاب أن يشير على صفحة الجزء الأول أو على الغلاف، ويقول إنه وضع الكشافات في المقدمة لأمر علمي حقيقي، فلابد أن توفر للمستعمل ثلاثية التاء الحاكمة لمنظور المستعمل (التيسير والتوفير والتنوير).

ومثال ذلك: ما فعله الشيخ محمود شاكر في عدد من كتبه كالمتنبي، حيث أشار على الغلاف فقال: «مفتاح كل كتابٍ فهرسٌ جامعٌ، فاقرأ الفهرس قبل كلِّ شيءٍ».

لكن الغالب الأعم أنه يأتي متأخرًا، وينتصر لذلك من باب مبدأ التيسير على المستعمل؛ لأنه يعلم مبدئيًا بالإِلفِ والشيوع والعادة أن الكشافات تكون في آخر الكتاب.

*** (٢/ ٥) مراجعة الأدبيات في صناعة الكشافات.**

⇐ (٢/٥/ ١) الأدبيات في التقاليد الاستشراقية[١].

أ- جوتهلف براجشتراسر ١٩٣٢م.

تكلم عن الفهارس في العمل (يقصد بها التكشيف)، ودمج بين فهارس أعلام البشر والأماكن (أعلام مكانية وأعلام إنسانية)، واستثنى كتب الجغرافيا (نص أصيل)، بحيث إنه أفرد كشاف أعلام الأماكن عن أعلام البشر، فالأعلام الجغرافية المكانية توضع مستقلة تبعًا لفضيلة الكتاب؛ لأنه موضوع أساسي بحيث لا تختلط المعلومات داخل الكشاف بشيء آخر[٢].

وذكر أن كل نص يحتاج إلى عمل كشاف للمعارف العامة، وهو خاضع لثقافة المحقق[٣].

ب- ريجيس بلاشير، وجان سوفاجيه ١٩٥٣م.

صنع تكشيف للنص وسماه تكشيف، لكن لا يستفاد منه في شيء.

---

(١) في التقاليد الاستشراقية كانوا يسمون الكشافات بالفهارس.

(٢) فهناك إحساس مبكر للغاية من براجشتراسر حتى ولو لم ينص عليه صراحة بأن فكرة النص حاكم على صناعة الكشافات، وعلى ما يستخرج من معلومات صغرى توضع في الكشافات، فالنص جزء من الاعتبارات وهو الذي يخرج كشافاته.

(٣) فالمحقق يتحرك بعد التحقيق في صناعة الكشافات، وينبغي أن يكون حاملًا للمسؤولية والتي تسمى "سمعة الأمة".

- فكرة الفهرس الكشاف الذي صنعه براجشتراسر للمعارف العامة صحيح أنه تحكمي عندما قال إنه خاضع لثقافة المحقق، لكن بالرجوع إلى مجموعة المسارات في صناعة الكشافات يستطيع المحقق أن يطور أداؤه بمعرفة شبكة العلوم عند العلماء المسلمين.

⇐ (٢/٥/ ٢) الأدبيات في التقاليد العربية.

أ- أ. عبد السلام هارون ١٩٥٤م.

تكلم عن صناعة الفهارس الحديثة في كتابه "تحقيق النصوص ونشرها"-[ص ٩٢: ٩٨] وطرق صناعتها [طريقة الجذاذات (البطاقات) و الدفتر]، وترتيبها تفصيلًا.

ب- د. رمضان عبد التواب ١٩٨٦م.

تحدث عن معايير الجودة في صناعة الكشافات، وهو أول من أشار إلى مبدأ التيسير والتوفير الحاكم لمنظور المستعمل[١].

وحارب بدع الكشافات مع التركيز على مبدأ التيسير والتوفير، مثل: محاربة بدعة فصل الرجز عن الشعر[٢]، فهي بدعة ليس لها مسوغ علمي ضارة بالمبادئ الثلاثة لمنظور المستعمل.

* (٢/ ٦) تصميم الكشاف.

تتكون عناصر مكونات الكشاف الأساسية من: -

١- المدخل الرئيسي.　　٢- المدخل الفرعي.　　٣- المؤشر المكاني.

ويكون بهذا الشكل التالي: -

المدخل الرئيسي

عنوان الكشاف مثل: كشاف الآيات أو الأحاديث أو الأمثال أو الأعلام...إلخ

المدخل الفرعي المعلومة الصغرى المُكَشَّفَة	**المؤشر المكاني** (وليس الموضع، ويكون بالصفحة/السطر[٣])
--------	--------

كل الكشافات يفضل فيها وضع الصفحة والسطر في المؤشر المكاني إلا القرآن الكريم والشعر؛ لأنه لهما صورة خاصة في الرسم مميزة تخطف عين القارئ مباشرة، فالخط بالرسم العثماني للقرآن وطريقة كتابة الشعر الماءزة لا يحتاج معها المستعمل أو المكشف على ذكر السطر، بل يكتفي بذكر الصفحة فقط.

(١) وأضاف الدكتور خالد فهمي لهذا المعايير لتكون ثلاثية التاء مبدأ **{التنوير}**.

(٢) أن تكشف بيت من قطعة وردت في النص، وذلك حينما يورد المؤلف مثلًا ٢٠ بيت في النص المحقق، فالمحقق يضع في الكشاف البيت الأول دون الباقي، فيجب عليه أن يضع ١٩ بيت الباقي التي أوردها المؤلف في النص.

(٣) ترقيم السطور يكون على هامش الصفحة يبدأ بـ (٥ – ١٠ – ١٥ – ٢٠ – ٢٥) ويكون في التقاليد الاستشراقية فهم يكشفون بالصفحة والسطر تيسيرًا على المستعمل للوصول للمعلومة بأسرع وقت ممكن.

*** (٢/ ٧) التبصرات في الكشاف.**

كما ذكرنا أن الهدف من صناعة الكشاف أن يحصل المستعمل المعلومة بشكل دقيق للغاية بأقصر وقت ممكن وبأيسر طريقة، وهو ما تفرضه قاعدة ثلاثية التاء الحاكمة لمنظور المستعمل (التيسير-التوفير-التنوير).

وبناء على ذلك أحيانًا قد توجد معلومات صغرى في الكشاف تحتاج إلى زيادة تيسير وتنوير للمستعمل لتشابه بعض الكلمات بعضها ببعض في الرسم، وعند ذلك لابد من وضع ما يسمى بـ "التبصرات" بجانب كل معلومة صغرى في المدخل الفرعي، وهي صالحة لكل أنواع الكشافات، لكن يحدث هذا بدرجة عالية في كشاف الأعلام وقد يكون في الآيات القرآنية المتشابهة.

← **أنواع التبصرات في الكشاف: -**

١- ضبط الكلمة المُكَشَّفة بالشكل.

٢- وضع التبصرة بين قوسين بجانب المعلومة الصغرى في المدخل الفرعي.

← **ومن أمثلة ذلك: -**

مثال (١): كشاف الآيات القرآنية

المدخل الفرعي (الآية)	المؤشر المكاني
﴿أُولَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ (البقرة: ٢/ ٥) ﴿أُولَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ (لقمان: ٣١/ ٥)	----

مثال (٢): كشاف الأعلام

زَبِيد (اليمن) /الزُّبير (الصحابي) /أبو العباس (ثعلب) زُبَيد (الأندلس) /الزَّبير (الشاعر) /أبو العباس (المبرد)	-----

مثال (٣): كشاف الأماكن

بدر (غزوة) بدر (بئر) بدر (موضع)	

مثال (٤): كشاف الأشعار

القافية	الوزن	القائل	المؤشر المكاني
بن علي	بحر الطويل	امرؤ القيس[١] (امرؤ القيس)[٢] -------[٣] متعدد النسبة[٤]	

كل هذه العلامات في كشاف الأشعار عند ذكر اسم القائل علامات اتفاقية.

* **(٢/ ٨) الإحالات في الكشاف.**

يمكن أن تربط بين المكونات الصغرى للكشاف الواحد، وذلك بالتوسع في التبصرات بعمل الإحالات، فدائمًا ما يستدعي المُكشِّف في عملية التكشيف ثلاثية التاء الحاكمة، وأكثر ما يحدث هذا في كشاف الأعلام والأماكن والأشعار.

← **ومن أمثلة ذلك:** –

مثال (١): كشاف الأعلام

المدخل الفرعي (اسم العلم)	المؤشر المكاني
الطبري = محمد بن جرير محمد بن جرير = الطبري	----

وعند عمل الإحالة في المرتين لابد من وضع المؤشرات المكانية في كل مرة عند الترتيب ألفبائي ويمكن إضافة تبصرة مع الإحالة إذا كان الشخصين متشابهين في الاسم أو اللقب.

(١) في كشاف الأشعار: عند ذكر اسم القائل بهذا الشكل، فيكون البيت منسوب لصاحبه كما جاء في نص الكتاب المحقق.
(٢) في كشاف الأشعار: عند ذكر اسم القائل بهذا الشكل يكون ما ورد في النص المحقق عند البيت (قال الشاعر) دون ذكر نسبه، وعند التحقيق وتخريج الـ٦ بيت اجتهد المحقق في نسبته إلى صاحبه لذلك وضعها بين قوسين في الكشاف، ليوضح أنها من عنده وليست من المؤلف.
(٣) في كشاف الأشعار: عند ذكر اسم القائل بهذا الشكل ––– فإن المؤلف لم يذكر النسبة وكذلك المحقق لم يتوصل إلى نسب البيت.
(٤) في كشاف الأشعار: عند ذكر اسم القائل بهذا الشكل (متعدد النسبة) يتم عمل علامة بجانبها في الكشاف ويأخذ رقم في الهامش، ويذكر المحقق أن هذا البيت نسبته قوية لـ "امرؤ القيس" مثلًا، وينسب للنابغة وأبي تمام والمبرد...إلخ.
– فمن أراد مثلًا أن يجمع شعر أي شاعر فله أن ينظر في الكشاف ليجد الشاعر، فالمكشف يدل المستعمل بقوله "متعدد النسبة" إلى ألا يضع هذا البيت فيما ثبتت نسبته إلى هذا الشاعر، وإنما يقوم بعمل فصل مستقل داخل ديوان الشاعر الذي يجمعه بعنوان "ما ينسب إلى الشاعر وينسب لغيره" بموجب هذه الإحالة، فالأهم خدمة المستعمل.

* **(٢/ ٩) معايير جودة الكشاف.**

١- توفير الوقت والمال.

٢- تيسر الوصول للمكونات الصغرى بأسرع وقت.

٣- الحرص على الإنسان رحمةً وشفقةً به، وذلك من المبادئ الإسلامية المهمة.

٤- القيام بوظيفة الكشاف بإضاءة إدارة النص.

* **(٢/ ١٠) تحرير الكشافات.**

نوع المعلومة هو الذي يفرض طبيعة ومنهج وترتيب الكشاف، لكن عند تحريره فإنه يتم من خلال عملية منسقة على النحو التالي: -

١- **جمع** المكونات الصغرى في بطاقات محددة.

٢- ثم يَعقُب هذا الجمع **فرز** لهذه المكونات، حتى يكون لكل نوع من المكونات داخل النص كشاف خاص بها، فغالب الكشافات تكون كشافات خاصة وليست عامة.

٣- **تصنيف** هذه المكونات على أساس موضوعي.

٤- ثم وضع كل نوع من المعلومات تحت صنف بعينه في كشاف مستقل.

فكل كشاف يفرض ترتيب المعلومات بداخله (المكونات الصغرى) أمرين: -

١- طبيعة المعلومة (نوع المعلومة الصغرى). ٢- موضوعها.

← **لكن عند وجود داعٍ يتعين على المحقق أن يكشف لأن هدف الكتاب وهدف المستعملين يفرض عليه أن يكشف بما يخدمهم، فلابد أن يراعي هذا عند التكشيف.**

فمثلًا: في كشاف الآيات القرآنية المعلوم أنه يرتب ترتيب مصحفي، لكن يمكن أن يرتب ترتيب غير مصحفي إذا دعت الحاجة إلى ذلك مثل "ترتيب الجذور"، فلو كان الكتاب في غريب القرآن وهو مرتب ترتيب مصحفي، فلا يتم عمل كشاف له على الترتيب المصحفي، بل يرتب حسب الجذر ترتيبًا ألفبائي مراعيًا ترتيب الكلمة.

ومثال ذلك أيضًا: في كشاف الأحاديث النبوية المعهود أنها ترتيب على الأطراف، لكن لو كان الكتاب في علم الحديث فقد يكون غرضه المسانيد فيتم عمل كشاف بالمسانيد، وقد يكون غرضه لغة فيتم عمل كشاف أحاديث بالجذور اللغوية.

وإن لم يكن هناك داعٍ لذلك فيتم ترتيب الكشاف حسب المألوف والمتبع في كل نوع من الكشافات الخاصة ومن أمثلة ذلك: -

كشاف القرآن ← ترتيب مصحفي

كشاف الأحاديث ← ترتيب على الأطراف

كشاف الأشعار ← ترتيب على القوافي

كشاف الأمثال ← ترتيب بحسب أطرافها

كشاف الأعلام ← ترتيب بحسب الحرف الأول دون اعتماد (ال/أبو/ابن/أم)

* **(٢/ ١١) ترتيب الكشاف.**

يكون على نوعين: -

أ- **ترتيب الإلِف والعادة**: وهو الذي درج عليه المحققين في التكشيف، بأن يبدأ بكشاف الآيات القرآنية، ثم كشاف الأحاديث، ثم كشاف الشعر...إلخ.

ب- **الترتيب المعرفي**: وهو الذي يتم ترتيب الكشاف فيه بحسب نوع الانتماء المعرفي للكتاب محل التحقيق، فمثلًا: لو الكتاب انتماءه تفسير يضع المحقق كشاف الآيات أولًا، لو كان الكتاب انتماءه حديث يأتي كشاف الأحاديث أولًا، ولو الكتاب انتماءه مصطلحات يأتي كشاف المصطلحات أولًا...وهكذا، فيرتب بحسب ما يكثر الرجوع إليه بالنسبة للمستعمل حسب موضوع الكتاب وانتماءه المعرفي، **وهذا النوع من الترتيب لم يستقر إلى الآن عند المحققين.**

المكملات الحديثة باعتبار إخراج النص المحقق (١)

تحرير النص

((العمل))

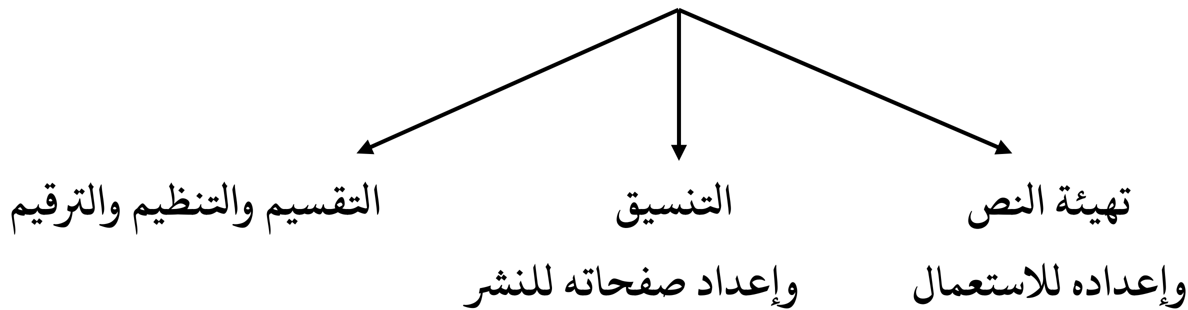
(١) وتسمى بالمكملات الإعدادية أو الطباعية لإخراج النص المحقق.

♦ (١) مفهوم تحرير النص[١] (العمل).

المقصود منه: تقسيم النص طباعيًا، وترقيمه، وترتيب مكوناته الكبرى، وتنظيم الخطوط.

وعرف مصطلح التحرير آدم جاسك في كتابه "تقاليد المخطوط العربي" بأنه: إجراءات تقسيم النص وتنظيمه وترقيمه، وعرفه في كتابه "المرجع في علم المخطوط العربي" بأنه: ترتيب النص وتقسيمه وتنسيقه.

ولذا فإن مفهوم التحرير في علم التحقيق يختص بثلاثة قضايا كبرى هي: -



(١) كل أدبيات تحقيق النصوص أسمته (مرحلة إعداد النص للطباعة) ، والدكتور خالد فهمي يفضل مصطلح (التحرير).

– يعتبر مصطلح التحرير من المصطلحات الرحالة أو المهاجرة، حيث إنه نُقِلَ إلى علم تحقيق النصوص، ويختلف تعريفه باختلاف العلم الذي نقل إليه، لكنه يتفق على مجموعة من السمات الدلالية الأساسية أو المفاهيم الأساسية للمصطلح في كل علم.

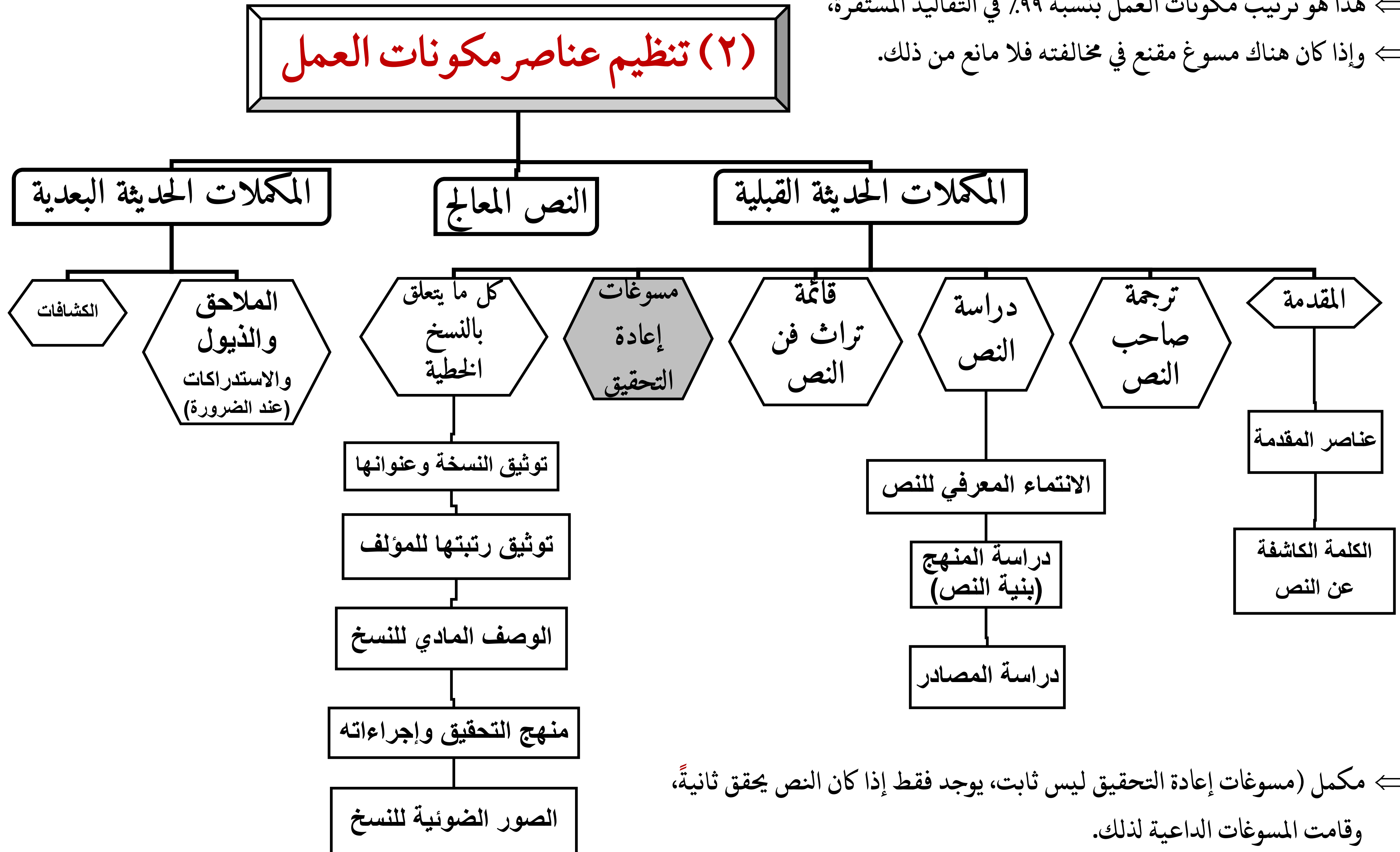
– ففي علم الأرشيف والمكتبات يراد بمصطلح التحرير: إعداد الوثائق والمنشورات الوثائقية.

– وفي علم الإعلام يراد به: الإعلاميين يقصدوا من التحرير إعداد الكتاب أو الجريدة للطبع، وما زال المصطلح قائم ومستعمل مثل "رئيس التحرير" وهو المسئول عن إعداد المطبوعة لكي يتلقاها المستعمل أو المتلقي.

– وفي علم البحث والتأليف يقصد به: تبيض الكتاب، وهذا ما نحتاج إليه لأنه جزء من العمل الذي يتعلق بتحرير النصوص المحققة بعد الانتهاء من التحقيق والمعالجة والمكملات القبلية والبعدية، فلابد من تبيض هذا، فأصبح مفهوم التحرير مستمر في علم التحقيق ويراد به **(التبيض وإخراج الصورة النهائية)**.

⇐ هذا هو ترتيب مكونات العمل بنسبة ٩٩٪ في التقاليد المستقرة،

⇐ وإذا كان هناك مسوغ مقنع في مخالفته فلا مانع من ذلك.



⇐ مكمل (مسوغات إعادة التحقيق ليس ثابت، يوجد فقط إذا كان النص يحقق ثانيةً، وقامت المسوغات الداعية لذلك.

⇐ بعد الكشافات يأتي فهرس المحتويات التفصيلية للعمل.

♦ (٣) تنسيق صفحات النص المحقق.

هناك ثلاثة أشكال لكتل الصفحة، لكن النص المحقق هو الذي يفرض ويختار شكل الصفحة عند الإصدار، وهذه الأشكال على النحو التالي: -

شكل رقم (١)	شكل رقم (٢)	شكل رقم (٣)
شكل النص في الصفحة يكون ثلاثة كتل وهو نادر	شكل النص في الصفحة يكون كتلتين وهو الشائع	شكل النص في الصفحة يكون كتلة واحدة للنص وكتلة للهوامش كلها
متن هامش (١) هامش (٢)	متن هامش	متن | هامش
▪ **الاستعمال**: المتون المكونة من نصوص يمكن استقلالها عن بعضها، مثل: التراجم، والأمثال، والبلدانيات، ومعاجم المصطلحات، وكتب الحديث الموضوعية، وكتب لحن العامة[١]، وكتب مسائل فقهية وغيرها. ▪ **وظيفة الهامش (١)**: يثبت فيه رقم الترجمة مع تخريج ترجمة العلم من كتب التراجم وهكذا في الباقي. ▪ **وظيفة الهامش (٢)**: لمعالجة النص الداخلية من التعليق، والتخريج، والتوثيق، وإثبات فروق النسخ	▪ **الاستعمال**: في النصوص التي تكون في داخل المتن ليست متمايزة، بخلاف الأعلام والمدن والأمثال تكون متمايزة وأحداث شبه منفصلة. ▪ **وظيفة الهامش**: يكون لمعالجة النص من التوثيق والتعليق والتخريج وإثبات فروق النسخ.	▪ **الاستعمال**: في الرسائل الصغيرة[٢] ▪ **وظيفة الهامش**: يجمع فيه كل ما يتعلق بالنص فيأتي في كتلة واحدة بعد انتهاء النص.

---

(١) في الفقرة يصلح الخطأ الشائع والدليل على كونه خطأ والدليل على تصحيحه، وفي الهامش الأول يخرج اللحن من كتب لحن العامة، وفي الهامش الثاني للتخريجات الداخلية للنص.

(٢) وعادة ما يفرض هذا الشكل في المجلات تبعًا لطبيعة المجلة؛ لإن الإخراج الفني مسئولية المجلة ولا علاقة للباحث بذلك، وإنما يحاسبه على الإخلال بالمادة العلمية المرسلة.

هناك شكل آخر من أشكال كتل الصفحة لكنه نادر جدًا وليس موجود تقريبًا، بحيث تكون الصفحة مكونة من أربع كتل كما يلي: -

متن
هامش (١): يستعمل في إثبات فروق النسخ[١]
هامش (٢): يستعمل لتخريج عنوانات الفقرات المستقلة في المتن
هامش (٣): يستعمل لمعالجة النص الداخلية من التعليق والتوثيق

♦ (٤) حجوم الخطوط (الطباعة) Font.

يجب توزيع الحجوم الطباعية في الصفحة بشكل متناسق ومرتب، وهذه الحجوم ليس فقط للتمييز بين كتل النص وإنما لها دلالة حسب الأهمية، ولذا فإن هناك نوعين من الخطوط: -

١- خطوط معتادة للمتون والهوامش. ٢- القلم الوضَّاح أو الفضَّاح (السميك).

ويمكن توزيع حجوم الخطوط في الصفحة كما يلي: -

الحد الأدنى

العنوان ← ١٦

المتن ← ١٤

الهامش ← ١٢

الحد الأقصى

عنوان باب ← ٤٠

عنوان فصل ← ١٨

عنوان مبحث ← ١٦

عنوان مسألة ← ١٥

متن ← ١٤

هامش (١) ← ١٢

هامش (٢) ← ١٠

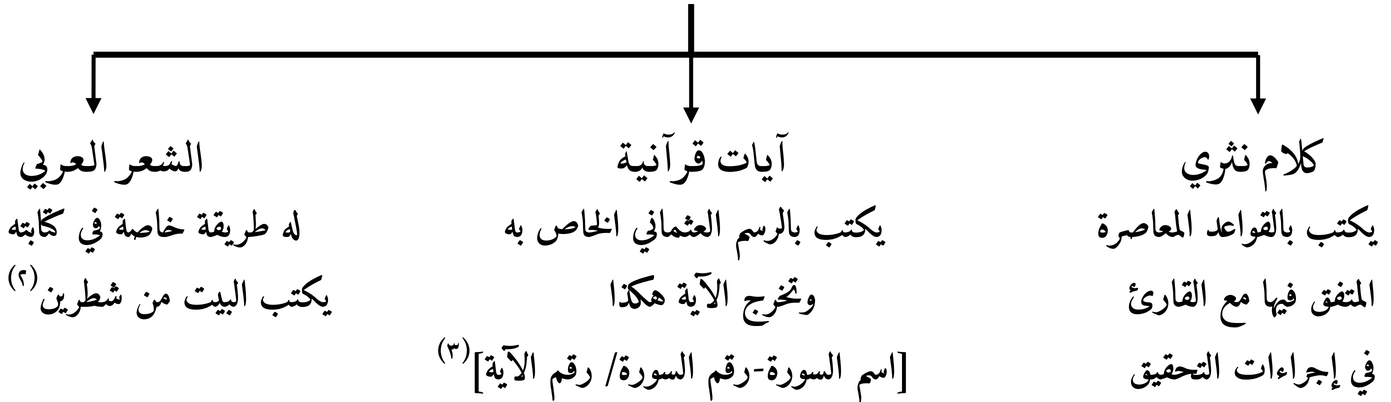
هناك إمكانية بحيث يمكن تثبيت الخط B في كتلتين أو ثلاثة أو جعله مائل أو تميزه بخط، بحيث إنه لابد من وجود تمايز، وهذا مهم في فلسفة تحصيل العلم لمنح الكلام الأهمية اللائقة به.

(١) إفراد فروق النسخ في هامش مستقل بها موجود في التقاليد الاستشراقية.

فكل ما يعين على تميز الكلام بعضه من بعض هو طريقة من طرق التوكيد الخطية في البحث العلمي، يجب على الباحث أن يحرص عليها ويوليها اهتمام بالغ[١].

ومن ضمن مراعاة الأحجام الطباعية (**التفقير**) بعمل أرقام للنص، ويشير المحقق إلى ذلك في الإجراءات.

✓ **أنواع النصوص داخل النص في المخطوط، وكيفية ترجمتها خطيًا: -**



(١) فمثلًا: لو أراد الباحث نقل نص مقتبس ويريد أن يؤكد على شيء داخل النص، فقام بوضع خط تحت بعض الكلام، فيجب عليه أن يقوم بعمل هامش ويشير فيه إلى أن هذا التوكيد من عندي، بحيث إنه أدخل تعديل على النص ليس من فعل المؤلف صاحب النص، وحتى لا يلتبس على القارئ ذلك، ويبرئ ساحة المؤلف، ويتحمل الباحث مسؤولية التدخل في النص، أما لو كان التوكيد من صُنع المؤلف فقد نُقِلَ بتوكيد مؤلفه.

– والتدخل في النص من الباحث له علامات منها: (...) علامة الحذف، ( ) الزيادة التوضيحية الشارحة، [ ] التدخل بالزيادة، وغيرها.

(٢) بخلاف القصيدة الرجز الثلاثي فيكتب بيت كامل على عكس باقي بحور الشعر، ولو وضع أمام بعض فيتم ترقيم كل بيت.

– ولو أن المؤلف في النص استشهد بشطر واحد من البيت، يجب على المحقق أن يعرف هل هو عَجُز البيت أم الصدر؟

(٣) هذا هو المتبع في التخريج تبعًا للتقاليد الاستشراقية تيسيرًا على المستعمل.

♦ (٥) مراجعة الأدبيات في تحرير النص.

- *(٥/١) الأدبيات الاستشراقية.*

١) جوتهلف براجشتراسر ١٩٣٢م.

تكلم عن التحرير ونص على أن المراد منه: الترتيب، والكتابة، واصطلاح الضبط، واستعمال الترقيم التعبيري، وتقسيم النص.

٢) بول ماس ١٩٥٠م.

نص في كتابه "النقد التاريخي" على أن المقصود من تحرير النص: كتابة العمل، وتقسيمه، والترقيم التعبيري، وتنويع الخطوط.

٣) ريجيس بلاشير، وجان سوفاجيه ١٩٥٣م.

المراد من التحرير عندهما: الإملاء، والترقيم، والتقسيم، ووضع العناوين، وتنويع الخطوط.

بعد مراجعة هذه الأدبيات: تبين أن التشكيل عند براجشتراسر، والترقيم التعبيري عند بول ماس، ووضع العناوين عند بلاشير، ليست من أعمال المكملات وليست من أعمال تحرير النص، إنما هي أعمال تختص بمعالجة النص، فضبط النص يدخل فيه الترقيم التعبيري؛ لأنه نوع من قراءة النص وليس من التحرير.

ويتضح بعد مراجعة الأدبيات الاستشراقية أن العناصر الموجودة عندهم، ليست من مفهوم التحرير.

- *(٥/٢) الأدبيات العربية.*

١) أ. عبد السلام هارون ١٩٥٤م.

تكلم في مفهوم التحرير عن:

١. كتابة النص.
٢. استيفاء علامات الترقيم[١].
٣. تنظيم النص.
٤. الترقيم العددي.

---

(١) ليست من مفهوم التحرير؛ لأنها جزء من قراءة النص ومعالجة النص تأتي من فهم النص وأداءه أداءً صحيحًا.

٥. الإخراج الطباعي.

٢) د. عبد المجيد دياب ١٩٨٢م.

تكلم في مفهوم التحرير عن:

١. تقسيم النص مع احترام تبويب المؤلف للنص[١].

٢. التجزئة (تنظيم الصفحة).

٣) د. رمضان عبد التواب ١٩٨٦م.

تحدث عن مفهوم تحرير النص بأنه إعداد النص المحقق للنشر، وتكلم عن:

١. تنظيم الصفحات.

٢. محاربة الإجراءات الطباعية الضارة مثل: كتابة الرجز، وتنظيم الهوامش.

٤) د. فخر الدين قباوة ٢٠٠٥م.

تكلم في مفهوم التحرير عن:

١. كتابة النص بوضوح.

٢. تمييز أنواع النصوص.

٣. ضبط النص (لا يدخل في تحرير النص).

٤. التوزيع الفني من تبويب واختيار حروف.

٥. الترقيم التعبيري (لا يدخل في تحرير النص).

(١) وهذا جزء من التحرير، فمن حق المحقق أن يعيد تجزئة الكتاب شريطة أنه في كل مرة يقرر ويشير إلى تقسيم المؤلف ويقول مثلًا: "هنا انتهى الجزء الأول من تقسيم المؤلف"، لأنه قد يأتي من يدرس تقسيمات وأنساق التأليف عند المؤلفين.

– فالإعداد الطباعي المعاصر ليس بالضرورة أن يتفق مع المؤلف القديم، فيمكن عمل تجزئة جديدة للنص لكن لابد من الإشارة لذلك.

- ***(٥/٣) المستنتج بعد قراءة الأدبيات الاستشراقية والعربية.***

بعد مراجعة الأدبيات تبين وجود تفاوت في العناصر واضطراب في الترتيب، حتى استقر أن تحرير النص يشمل العناصر الآتية: -

(١) - تنظيم مكونات العمل.

(٢) - تنظيم الصفحة.

(٣) - تنسيق صفحات النص.

(٤) - اختيار الخطوط والتفريق بينها وبين العناوين في المتن والهامش.

(٥) - تفقير فقرات النص.

(٦) - المحاذة بين الخطوط.

(٧) - ضبط المسافات بين السطور.

(٨) - التنويع الكتابي للمحتويات، فكلام المؤلف يختلف عن القرآن، والشعر، والنثر[١].

- ما ليس من مفهوم تحرير النص:

ضبط النص والترقيم التعبيري: ليس ضمن مفهوم تحرير النص؛ لأنه شأن خاص بالمعالجة قولًا واحدًا، فهو ناتج تحقيق وقراءة صحيحة، بحيث أن المحقق جمع الأدلة التي تدل على فهمه للنص بطريقة صحيحة.

(١) ولو وجدت أشكال ورسوم فلابد من أخذ قرار في كيفية إدراجها داخل النص، وإذا كانت الصفحة تتحمل إدراج الرسمة التحقيقية المعاصرة في المتن، وأدخل في هامش المعالجة الصورة مصغرة للمخطوط (scan).

معايير جودة صناعة المكملات الحديثة

♦ (١) الانطلاق من الاعتبارات لضبط معايير جودة صناعة المكملات

{معايير خدمة النص[١]/إضاءة النص}

يعتبر الانطلاق من الاعتبارات هو الأساس في توليد المكملات، فشبكة الاعتبارات تضبط إنتاج المكملات[٢]، وهذه الاعتبارات ننطلق منها لضبط معايير جودة المكملات الحديثة.

فالأساس الأول في جودة المكملات الحديثة أنه يجب على المحقق أن يسأل نفسه هل هناك مكملات تولت إضاءة النص وخدمته أم لا؟

ويمكن إجمال معايير إضاءة أو خدمة النص والتي تضبط جودة المكملات فيما يلي: -

*** (١/ ١) إضاءة النص من خلال ترجمة حياة صاحب النص.**

وهذه الإضاءة لترجمة المؤلف تتمثل في: -

١- استيعاب المحقق لعناصر الترجمة العشرة من: اسمه، ولقبه وكنيته، وميلاده ووفاته، وشيوخه، وتلاميذه، ومصنفاته-مرتبة ألفبائي وعليها تبصرات ببليوجرافية-، أشعاره، أسفاره، مذهبه العقدي أو العلمي المؤثر في النص محل الاشتغال، والرأي العلمي مدعومًا بالدليل.

٢- استعمال المحقق هذه النقاط بالطريقة المحددة لها والمنهج الأمثل، وهل اختار نوع الترجمة الصحيحة المناسبة؟ وهل صنعها مستوعبة للعناصر؟ وكل عنصر وفق المنهج الأمثل؟

*** (١/ ٢) إضاءة النص التصحيحية.**

لاعتبارات معينة قد يضطر المحقق إذا كان الكتاب كبير فيقوم بعمل ما يسمى بالذيول التصحيحية، وأيضًا الملاحق يتم تسكينها في مكانها الصحيح بتصميم يسهل العودة إليها.

(١) المحقق ينبغي أن يكون حاكم على عمله وينقده ويمارس عليه مجموعة من العمليات النقدية، قبل أن ينقده غيره؛ لأن المحقق يعمل بروحين في عمله:
الأول: روح خدمة النص، فالمحقق يجب عليه أن يصنع حزمة من مكملات التحقيق القبلية والبعدية.
الثاني: روح نقدية، فوظيفة من يمارس ما يسمى بعملية نقد النصوص المحققة؛ لأن جزء من عمله أن ينقد المكملات كيف صنعت؟، وينقد ما ينقصها، وينقد هل قامت بالوظيفة التي من أجلها دعي إلى تحقيقها أم لا؟

(٢) فيجب على المحقق أن يسأل نفسه لماذا صنع هذا المكمل؟ هل هو باعتبار النظر إلى النص أو مؤلفه أو الوعاء...إلخ.

* **١٠٩(١/ ٣) إضاءة خدمة النص من جهة مجاله.**

فعندما يتخذ المحقق قرار بعمل ملاحق عليه أن يسأل نفسه هل تخدم النص جيدًا؟؛ لأنه قرار جودة وفي صلب عمليات النظر إلى المكملات التي ينتجها النظر إلى النص.

فالملحق لابد من بناءه بناءً صحيحًا على وفق منهج الكتاب، ويكون مرتب ترتيب منهجي يوافق الكتاب الذي يصنع له ملحقًا، مع توثيق مادة النصوص الواردة في الملحق.

* **(١/ ٤) إضاءة النص من خلال دراسته.**

عند عمل دراسة للنص يجب على المحقق أن يضع عنوان النص، ثم يكتب بجانبه "دراسة فيلولوجية في المنهج والمصادر" ويقوم بعمل النقاط الآتية: -

١- **تنظيم الدراسة بالبدء ببيان الانتماء المعرفي للنص**، مع الاجتهاد في بيان الانتماء الأصلي والتبعي، مع استعمال الأدلة والقرائن والشواهد لكيفية صناعة الانتماء المعرفي للنص من: تحليل خطاب العنوان، والمقدمة، وحرد المخطوط...إلخ.

٢- **عمل دراسة المنهج ببيان بنية النص:**

أ- الكبرى (مقدمة-متن-خاتمة[1]) مع تحليل مضمون كل كتلة.

ب- الصغرى فما يشغل المحقق هو هذا المتن المقسم إلى وحدات بنائية (أبواب وفصول ومباحث...إلخ)، فيختار عدد من الوحدات منها بشكل تكراري، فيأخذ الرقم الأول بعد ٢٠ أو بعد كل ٣٠، مثل: ١-٢١-٣١-٩١، ففيها قدر ضئيل من الموضوعية فسموها بـ "العينة العشوائية التكرارية"، فلابد من فحص مكونات الفصل (عدد المعلومات)، فحص فيما إذا كان فيها انتظام في الترتيب أو اضطراد، وإذا لم يكن هناك اضطراد فالأفضل تقول «تفاوت في المعلومات»، ولا تقول اضطراد إلا إذا قام الدليل على وجوده، مع الحرص على عدم استعمال أوصاف سلبية ما وسع المحقق فيستعمل لغة الإقصاء

(١) الخاتمة يكون مما ليس له اتصال مباشر بالمتن، وإذا كان له اتصال مباشر فيكون فقط (مقدمة–متن).

والجزم في محل عدم الجزم[1]، فهذه أخلاقيات العلم؛ لأن رأي المحقق في النهاية ظني إلا أن يقوم الدليل القطعي على أن هذا الكلام ليس ظني.

٣- دراسة في المصادر، فيدرس أنواع المصادر، وكيف يتصرف المؤلف معها، وكيف ينقل منها، وكيفية عملية التوثيق عند النقل منها، ثم وظائف توظيفه لهذه المصادر.

* **(١/ ٥) إضاءة محيط النص العلمي.**

فمحيط النص العلمي هو الذي ينتج قائمة تراث الفن الخاص بالنص؛ لأنه من ألف باء علم المناهج والبحث العلمي أن يجمع الباحث بجمع المادة على جهة الاستيعاب الممكنة، فلا يتكلم عن نقطة إلا أن يستوعب مادتها[2]، فمكمل "صناعة قائمة تراث الكتب التي ألفت في مجال النص محل التحقيق" ينتج مبحث يسمى بـ "أثر النص المحقق في الخالفين" فهذا ناتج العناية بإضاءة محيط النص العلمي.

* **(١/ ٦) إضاءة النص من منظور متلقيه ومستعمله.**

يجب على المحقق أن يسأل نفسه ماذا فعل للمتلقي مستعمل النص لتيسير الاستفادة من النص المحقق فيما يتمثل في عمله لكل من: فهرس محتويات تفصيلي متقن (المحتويات الكبرى)، كشافات (المحتويات الصغرى)، الملاحق والذيول والاستدراكات (عند الضرورة)، وإذا لم يقم المحقق بعمل ذلك للمتلقي فإنه قد أضر بالمستعمل في حين أنه عسر عليه من حيث أنه ينبغي عليه أن ييسر، وحمله جهد ووقت ومال من حيث ينبغي أن يوفر له، وأظلم عليه من حيث ينبغي أن ينير له.

---

(١) فمثلًا: لو وجد المحقق بنية قطعية وأن الترتيب ينبغي الالتزام به، فلو خالفه في باب عن باب فيقول المحقق "اضطراب في الترتيب"، ولو لم يظهر للمحقق ذلك فلا يقول ذلك إنما يقول "لم يسر على نسق واحد أو ترتيب واحد"، "يبدو/لعل/ فيما يظهر" فهذه العبارات تحفظ للمحقق نشاطه العقلي ولا تجعله يتهجم على الآخرين.

(٢) فمثلًا: إذا كان الكتاب المحقق (المذكر والمؤنث لابن جني) ، فيجب على المحقق أن يجمع نصوص المذكر والمؤنث عند المسلمين على الأقل المستقل ما قبله وما بعده؛ لأن هذا يعين المحقق عند معالجة النص ويحتاج إلى ذلك في التوثيق والتخريج على النص من الكتب التي تتصل اتصالاً مباشرًا بموضوعه، وتسمى بـ "المصادر الأصيلة للنص".

*** ١١(١/ ٧) إضاءة النص من جهة طبيعة وعائه المخطوط.**

يجب على المحقق أن يصنع وصف دقيق للوعاء (المخطوط) وذلك ليعين كل من:

١- من أراد قراءة هذه الصفحات ليطمئن أنك قرئت النص صحيحًا.

٢- يعين من يدرس أنساق تأليف وتاريخ الخطوط وخوارج النص ليجد معلومات مفيدة.

٣- من يريد أن يبني موثوقية في النص الذي اخترته ليكون أصلًا أو أُمًّ، في كون المحقق طبق معايير دراسة المخطوطات وبيان منازلها وترتيبها ترتيبًا صحيحًا بناء على قرائن وأدلة وشواهد.

٤- تعين من يعمل على ما يسمى بمنصات التواصل العلمي في وصف السماعات والإجازات والتملكات وحرد المخطوط.

٥- تعين من يدرس تأريخ المخطوطات، لوجود أنماط لكتابة التاريخ في المخطوطات في حرد المتن، فلابد من وصفها جيدًا.

٦- تعين من يدرس الأخبار وتاريخ ظهور الألوان فلابد من الحرص على وصف ذلك.

فالمحقق من خلال عمله خادم لكن من يأتي ويستعمل هذا النص من أي جهة.

*** (١/ ٨) إضاءة النص من خلال بيان منهجه وإجراءاته.**

فالمحقق يجب عليه أن يوضح المنهج الذي اتبعه في المخطوطة، فمنهج كل نسخة يختلف عن الأخرى، وعليه أن يقوم بعمل عقد بينه وبين القارئ فيما يخص إجراءات التحقيق بكل ما سيقوم به لخدمة النص، فعليه أن يخبر القارئ به بالتفصيل.

♦ (٢) الخصائص العامة للمكملات الجيدة

المحقق يجب عليه أن يمارس العمل النقدي على عمله ليتأكد ويقيم الدليل على أن قراره وعملياته النهائية مكتملة، ويمكن له من خلال بعض الأمور أن يتعلم كيف ينقد نصه بعد أن يكتمل بمكملاته وقبل أن يُطرَح للمستعمل، وهذه الخصائص في كيفية الحكم على جودة العمليات المتعلقة بالمكملات الحديثة تتمثل فيما يلي: -

* **(٢/ ١) التأكد من استيعاب العناصر والمكونات.**
* **(٢/ ٢) التأكد من تنفيذ المكمل في ضوء وظيفته.**

فهذا يخدم كلًا من النص، ومحيط النص، وصاحب النص ومستعمله، فمثلًا: الترجمة للمؤلف الخالية من ربطها بالنص ووظيفته ترجمة عارية لا تفيد بشيء.

* **(٢/ ٣) البيان والوضوح.**

وهذا يتمثل في ثلاثة أمور ينبغي مراعاتها عند صناعة المكملات: -

أ- مراعاة صناعة المكملات وفق منهج علمي منضبط، يتمثل في قواعد علمية حاكمة منطقية منظمة ومترابطة؛ لتعطي حيز من الإقناع والمعقولية عند عمل كل مكمل، فمثلًا: عند دراسة النص لا بد من البدء ببيان الانتماء المعرفي؛ لأنه يُفهم منه منهج الكتاب، وهذا المنهج يوضح مصادر الكتاب، ومعرفة أنواع المصادر وكيفية التعامل معها يؤدي لمعرفة وظائف هذه المصادر.

ب- أن تكون لغة شفافة واضحة مُبِينة، فلا يستعمل المحقق المجاز والغريب من الألفاظ؛ لأن الهدف هنا الفهم[1].

ت- استخدام جهاز اصطلاحي واصف يناسب المكمل الذي يصفه المحقق، فمثلًا: عند وصف المخطوط ماديًا يستعمل المصطلحات الكوديكولوجية الخاصة بعلم المخطوط، وعند وصف الخط المكتوب به المخطوط يستعمل مصطلحات علم الخطوط وهكذا، فوظيفة المصطلحات استعمال اللغة في وصف كل علم بمصطلحاته الخاصة به.

(١) فمثلًا: عند وجود كلمتين متساويتين في الكفاءة العلمية، على المحقق أن يختار الكلمة الواضحة منهما ولا يُعنِّي القارئ.

* **(٢/ ٤) استعمال لغة الإقصاء ما وسع المحقق.**

وعدم الهجوم بالتخطئة وعدم الهجوم باليقينيات عند النقد.

* **(٢/ ٥) استصحاب روح التيسير والتوفير على المستعمل.**

* **(٢/ ٦) التنظيم.**

فكرة تتابع تنظيم المكملات بآلية الترابط الإقناعي تعطي موثوقية للعمل، بحيث إن كل المكملات تسلم لما بعدها، فمثلًا: ترجمة المؤلف تأتي بعدها دراسة النص، فعند قراءة دراسة النص يصبح لدى القارئ مجموعة إشكالات، فترتيب المكملات بشكل منظم يفسر بعضها بعض، فيبدو أن التنظيم ليس بعشوائية؛ لأن وظيفة الباحث أن يرد على السؤالات المتوقعة قبل أن تُسأل من القارئ، ليكون مستعمل النص مرتاح عند استعماله.

* **(٢/ ٧) معقولية العلاقة بالنص.**

إذا لم يظهر للمستعمل أن هذا المكمل له معقولية في علاقته بالنص، فإن المحقق يكون أخفق في عمله؛ لأنه لم يراعي سمة عامة من سمات بناء المكملات والتي تسمى "الخصيصة العامة المتعلقة بضرورة وضوح معقولية ظهور المكمل في علاقته بالنص.

* **(٢/ ٨) التراكمية.**

وهي استصحاب احترام جهود السابقين، فمثلًا: عند عمل قوائم تراث الفن فإن المحقق قد يستدرك على ما سبقه ممن صنع قائمة تراث الفن ويضيف عليها، وفي أنواع تراجم المؤلف وخاصة في نوع الترجمة الاستدراكية والإحالية فهي ترجمة لعنصر التراكمية؛ لأنه يذكر جهود من سبقه، وهي روح إسلامية أصيلة في حركة المعرفة والعلم.

* **(٢/ ٩) استصحاب العلمية التخصصية.**

فلابد من ذلك عند عمل أي مكمل من المكملات، بحيث إن كل مكمل لابد من تنفيذه في ضوء العلم الذي ينتمي إليه، فمثلًا: ترجمة المؤلف أقرب علم تنتمي إليه علم التراجم، ودراسة النص تكون فيلولوجية، والوصف المادي للمخطوط تكون كوديكولوجية.

ملحق

بالمشجرات التوضيحية

تتوزع ماهية علم تحقيق النصوص التراثية

الأسس

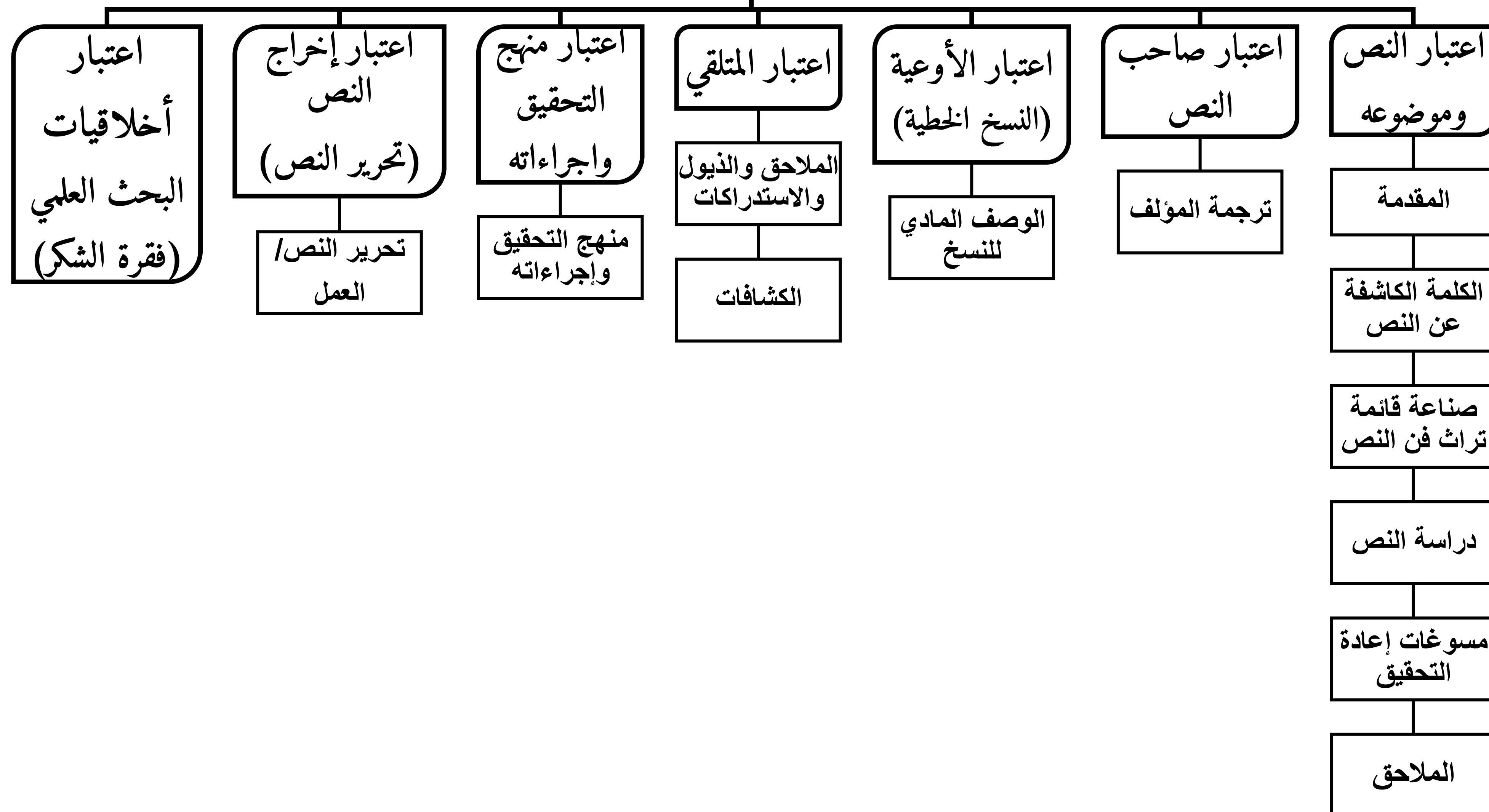
المكملات الحديثة

أنواع المكملات الحديثة في التحقيق

المكملات الحديثة القبلية

المكملات الحديثة البعدية

شبكة الاعتبارات تضبط إنتاج المكملات، فربط المكمل بالاعتبار الذي ولده يجعل العمل منطقي، وهذا المخطط يوضح ربط المكمل بالاعتبار الذي ينتج منه



المكملات الحديثة القبلية

المكملات العلمية الموضوعية الفيلولوجية المباشرة
(المتعلقة بالنص وصاحبه)

- مقدمة التحقيق
- الكلمة الكاشفة عن النص
- ترجمة صاحب النص
- قائمة تراث فن النص
- دراسة النص
- مسوغات إعادة التحقيق

المكملات الكوديكولوجية غير المباشرة
(المتعلقة بالوعاء-النسخ الخطية)

- الوصف المادي للنسخ
- منهج التحقيق واجراءاته

المكملات الحديثة البعدية

الملاحق والذيول والاستدراكات
(عند الضرورة)

الكشافات والفهارس